



الاتحاد البرلماني الدولي



الاتحاد البرلماني العربي

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي التفصيلية  
حول اجتماعات الجمعية 135، والدورة 199، للمجلس الحاكم  
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي  
( جنيف / سويسرا 23-27 تشرين أول / أكتوبر 2016 )

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، 2016/10/18

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي التفصيلية  
حول اجتماعات الجمعية 135، والدورة 199، للمجلس الحاكم  
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي  
( جنيف / سويسرا 23-27 تشرين أول / أكتوبر 2016 )

مقدمة :

في الفترة من 23 إلى 2016/10/27 تنعقد في مدينة جنيف - سويسرا - اجتماعات الجمعية الخامسة والثلاثين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة التاسعة والتسعين بعد المائة للمجلس الحاكم للاتحاد. وتشارك في هذه الفعاليات وفود برلمانية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. ويحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي .... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تقدم للأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية، المشاركين في اجتماعات جنيف، هذه المذكرة التي تلقي ضوءاً على أهم القضايا التي سيتم تداولها في هذه الاجتماعات، وأهم الأنشطة التي ستقوم بها هيئات الاتحاد المختلفة إضافة إلى لمحة عن الاتحاد. وتأمل الأمانة العامة أن تكون هذه المذكرة، عوناً لهم في نشاطهم وفي أدائهم لمهامهم على أكمل وجه. ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذه المذكرة ومضمونها، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أية مذكرات مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً للأهداف المرجوة.

\* \* \*

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
5-4	نبذة تاريخية
6-5	التأسيس والعضوية في الاتحاد
6	أهداف الاتحاد
21-6	أجهزة الاتحاد
31-22	مكان الاجتماعات و برنامج العمل
146-32	جدول أعمال الدورة 199 للمجلس الحاكم
160-147	جدول أعمال الجمعية 135 للاتحاد
161	الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول الأعمال
169-162	اللجنة الدائمة الأولى لجنة السلم والأمن الدوليين
181-169	اللجنة الدائمة الثانية لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة
193-182	اللجنة الدائمة الثالثة لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان
197-194	اللجنة الدائمة الرابعة اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة
200-198	اللجنة التنفيذية
205-201	منتدى النساء البرلمانيات
207-205	منتدى البرلمانين الشباب
215-208	اجتماعات الهيئات واللجان الأخرى
220-216	ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد
231-221	البرلمان الإلكتروني
232	الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية
233	الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية الإسلامية
233	الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية الآسيوية
239-234	عمل الاتحاد البرلماني العربي داخل الاتحاد البرلماني الدولي
245-240	معلومات تنظيمية

## لمحة عن

### الاتحاد البرلماني الدولي

#### 1. نبذة تاريخية:



ويليام راندال كريمير  
1822 - 1912



فريدريك باسي  
1828 - 1912

بمبادرة من رجلي السلام البرلمانيين، ويليام راندال كريمير (المملكة المتحدة)، وفريدريك باسي (فرنسا)، تم إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889، ليشكل أول منتدى دائم للمفاوضات السياسية متعددة الأطراف.

وانعقد في عام 1889، أول مؤتمر برلماني للتحكيم الدولي في باريس، وحضره مندوبون من تسعة بلدان.

وفي عام 1894، أقيمت منظمة دائمة لها أنظمتها الأساسية وسكرتيريتها وتحمل اسم «الاتحاد البرلماني الدولي».

ومنذ ذلك الوقت، وبالرغم من نشوب حربين عالميتين، والاتحاد يواصل أنشطته، موسعاً بالتدرج مجال عمله ومكيفاً وسائله مع الظروف المتغيرة، وناضل في سبيل إنشاء المؤسسات النظرية على المستوى الحكومي الدولي، والتي برزت في نهاية المطاف إلى حيز الوجود باسم الأمم المتحدة. وكان للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً دور فعال في إنشاء ما يعرف الآن محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي.

وعلى مرّ السنين، نال كبار الشخصيات في الاتحاد البرلماني الدولي ثمان جوائز نوبل للسلام، وهم:

■ 1901: فريدريك باسي (فرنسا)

■ 1902: ألبرت غوبا (سويسرا)

■ 1903: ويليام راندال كريمر (المملكة المتحدة)

■ 1908: فريدريك باجير (الدنمارك)

■ 1909: أوغست بيرنايرت (بلجيكا)

■ 1913: هنري لافونتين (بلجيكا)

■ 1921: كريستيان لانج (النرويج)

■ 1927: فرديناند بويسون (فرنسا)

وقد أصبح الاتحاد البرلماني الدولي، منبراً دولياً هاماً لعرض ومناقشة القضايا السياسية، خاصة ما يتعلق منها بتحقيق السلم والأمن الدوليين وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم سائر شعوب العالم.

## 2. التأسيس والعضوية:

- يتكون الاتحاد من برلمانات الدول ذات السيادة.
- تأسس الاتحاد في عام 1889.
- مقر الاتحاد في جنيف.
- يجوز لكل برلمان تشكل بموجب قوانين دولة ذات سيادة ويمثل سكانها ويعمل على أراضيها أن يطلب الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي.
- في الدول الفيدرالية يجوز للبرلمان الفيدرالي فقط طلب الانضمام للاتحاد.
- يجوز لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي أن يقبل في عضوية الاتحاد الجمعيات البرلمانية الدولية التي تأسست بموجب اتفاق دولي من دول ممثلة كأعضاء منتسبين، وذلك بناء على طلبها، وبعد إجراء المشاورات مع الأعضاء المعنيين في الاتحاد.

- يصدر المجلس الحاكم قرار انضمام أو إعادة انضمام البرلمان، بعد أن يجيل إليه الأمين العام طلبات الانضمام ويتخذ المجلس قراره بناء على رأي مسبق تبديه اللجنة التنفيذية .
- عندما يتوقف برلمان عضو بالاتحاد عن العمل أو عندما يتأخر في سداد مساهماته في نفقات الاتحاد لمدة ثلاث سنوات، تقوم اللجنة التنفيذية بالنظر في الوضع وإبداء رأيها للمجلس الحاكم، ثم يقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن تعليق عضوية هذا البرلمان.

### 3. الأهداف:

- يعمل الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المنبر الرئيسي للحوار البرلماني الدولي في العالم، من أجل تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب، ومن أجل تعزيز المؤسسات النيابية. وتحقيقاً لهذه الغاية فإنه :
  - أ) يشجع التواصل بين البرلمانات، والبرلمانيين، في البلدان جميعها والتنسيق وتبادل الخبرات فيما بينهم.
  - ب) ينظر في المسائل ذات الأهتمام الدولي، ويبدى رأيه في هذه القضايا بغية تشجيع البرلمانات، وأعضائها على التقدم بمبادرات.
  - ج) يساهم في الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، نظراً لما لها من أهمية عالمية، ولأن احترامها يعد عاملاً أساسياً، لإرساء الديمقراطية البرلمانية والتنمية.
  - د) يساهم في معرفة أفضل لعمل المؤسسات النيابية، وتعزيز أساليب عملها وتنميتها.
- يشارك الاتحاد الأمم المتحدة في أهدافها، ويؤيد جهود هذه المنظمة ويعمل بالتعاون الوثيق معها، كما يتعاون مع المنظمات البرلمانية، الإقليمية والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وفيما بين الحكومات التي تستلهم المثل نفسها.

### 4. أجهزة الاتحاد:

#### أ. الجمعية:

- يجتمع الاتحاد البرلماني الدولي في شكل جمعية مرتين سنوياً.
- يحدد المجلس الحاكم مكان كل اجتماع وتاريخه.

- يجوز للمجلس، في ظروف استثنائية، أن يقرر تغيير مكان وتاريخ انعقاد الجمعية أو عدم عقدها . وفي الأحوال الطارئة، يجوز لرئيس المجلس أن يتخذ مثل هذا القرار بموافقة اللجنة التنفيذية.
- تتألف الجمعية من أعضاء البرلمان الذين تعينهم البرلمانات الأعضاء بالاتحاد كمندوبين، على أن يتضمن الوفد برلمانيين من الرجال والنساء وأن يسعى إلى ضمان تمثيل متساوٍ للنوعين.
- لا يجوز بأي حال من الأحوال، أن يتجاوز عدد البرلمانيين المندوبين للدورة السنوية الأولى للجمعية ثمانية برلمانيين بالنسبة إلى برلمانات الدول، التي يقل عدد سكانها عن (100) مليون نسمة، وعشرة برلمانيين بالنسبة إلى البلدان التي يبلغ عدد سكانها (100) مليون نسمة أو أكثر، ولا يجوز أن يتجاوز عدد البرلمانيين المندوبين للدورة السنوية الثانية للجمعية خمسة أو سبعة برلمانيين بالنسبة إلى برلمانات البلدان التي يبلغ عدد سكانها (100) مليون نسمة أو أكثر.
- ينقص تلقائياً عضو واحد من عدد أعضاء الوفود المشكلة من برلمانيين من نوع واحد في خلال ثلاث دورات متتالية للجمعية.
- يفتتح الجمعية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وفي حال غيابه يفتتحها نائب رئيس اللجنة التنفيذية .
- تختار الجمعية رئيسها ونواب الرئيس ومراجعي فرز الأصوات.
- يكون عدد نواب الرئيس مساوياً لعدد البرلمانات الأعضاء الممثلة في الجمعية.
- يساعد الجمعية في أداء مهامها لجان دائمة، يحدد المجلس الحاكم عددها ومجال اختصاصها.
- تضع الجمعية جدول أعمال دورتها التالية.
- يجوز للجمعية إدراج بند إضافي واحد على جدول أعمالها.
- حق التصويت مقصور على المندوبين الحاضرين شخصياً، ويحتسب عدد الأصوات المتاحة لكل برلمان عضو في الاتحاد طبقاً للقواعد التالية :
  - أ) لكل برلمان عشرة أصوات كحد أدنى.
  - ب) يكون لكل برلمان عدد من الأصوات الإضافية، يتم زيادة عددها بموجب عدد سكان بلاده وذلك على النحو التالي:

من 1 إلى 5 ملايين نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك صوت واحد
أكثر من 5 إلى 10 ملايين نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك صوتان
أكثر من 10 إلى 20 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك ثلاث أصوات
أكثر من 20 إلى 30 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك أربعة أصوات
أكثر من 30 إلى 40 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك خمسة أصوات
أكثر من 40 إلى 50 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك ستة أصوات
أكثر من 50 إلى 60 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك سبعة أصوات
أكثر من 60 إلى 80 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك ثمانية أصوات
أكثر من 80 إلى 100 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك تسعة أصوات
أكثر من 100 إلى 150 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك عشرة أصوات
أكثر من 150 إلى 200 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك أحد عشر صوتاً
أكثر من 200 إلى 300 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك إثني عشر صوتاً
أكثر من 300 مليون نسمة	يكون له فضلاً عن ذلك ثلاثة عشر صوتاً

- عند إجراء تصويت في الجمعية، يكون لكل وفد يقتصر تشكيكه على برلمانيين من نوع واحد، خلال ثلاث دورات متتالية للجمعية، ثمانية أصوات كحد أدنى بدلاً من عشرة أصوات للوفود المشكلة من رجال ونساء. وبالنسبة إلى الوفود التي يحق لها عدد من الأصوات الإضافية، فيتم الاحتساب الكلي على أساس ثمانية أصوات بدلاً من عشرة.
- يجوز للوفد تجزئة أصواته بحيث تُعبّر عن مختلف وجهات نظر أعضائه، ولا يجوز لأي عضو أن يسجل أكثر من عشرة أصوات.
- يجري التصويت في الجمعية بالنداء بالاسم، إلا في الأحوال التي لا يواجه فيها القرار المعروض على الجمعية أي معارضة.
- يجري التصويت في الانتخابات بالاقتراع السري، إذا طلب ذلك عشرون عضواً على الأقل.

## ب. المجلس الحاكم :

- يعقد المجلس الحاكم عادة دورتين سنوياً.
- يدعو المجلس لدورة استثنائية إذا رأى الرئيس ذلك ضرورياً، أو بناء على طلب اللجنة التنفيذية، أو ربع أعضاء المجلس الحاكم على الأقل.
- يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة مندوبين عن كل برلمان عضو بالاتحاد. وتستمر عضوية المجلس من الجمعية إلى الجمعية التي تليها.
- يتعين أن يكون جميع أعضاء المجلس الحاكم أعضاء حاليين في برلماناتهم.
- في حال وفاة العضو أو استقالته أو لمانع يحول دون حضوره يعين البرلمان المعني من محل محله.
- ينتخب المجلس الحاكم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمدة ثلاث سنوات، وهو القيادة السياسية للمنظمة، ويرأس المجلس الحاكم بحكم منصبه.
- لا يجوز إعادة انتخاب الرئيس الذي انتهت مدة رئاسته قبل ثلاث سنوات أخرى، ويتعين أن يحل محله شخص ينتمي إلى برلمان آخر، ويراعى ضمان تناوب منتظم بين مختلف المجموعات الجيوسياسية.
- يجري الانتخاب خلال انعقاد الدورة الثانية للجمعية، ومع ذلك يجوز للمجلس إجراء الانتخاب إذا تعذر انعقاده لأسباب استثنائية.
- في حالة استقالة الرئيس أو زوال العضوية البرلمانية عنه أو وفاته، يمارس صلاحياته نائب رئيس اللجنة التنفيذية الذي تعينه اللجنة التنفيذية حتى ينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً. وتطبق ذات الأحكام في حال تعليق عضوية البرلمان العضو في الاتحاد الذي ينتمي إليه رئيس المجلس.
- يساعد الرئيس في أداء مهامه، فيما بين الدورات النظامية، مجموعة تتكون من ستة نواب للرئيس، يمثل كل واحد منهم إحدى المجموعات الجيوسياسية، ويعينون من بين أعضاء اللجنة التنفيذية لمدة عام واحد قابل للتجديد.
- يحدد المجلس الحاكم، ويوجه نشاطات الاتحاد، ويراقب تنفيذها بما يتماشى مع الأهداف المحددة في الأنظمة الأساسية.

- يقرر المجلس الحاكم جدول أعماله. وتضع اللجنة التنفيذية جدول أعمال مؤقت. ويجوز لأي عضو في المجلس أن يقدم اقتراحات إضافية على جدول الأعمال المؤقت.
- يضطلع المجلس الحاكم في الاتحاد بالمهام التالية على وجه الخصوص:
  - أ. يقرر انضمام أو إعادة انضمام البرلمانات الأعضاء، كما يقرر تعليق عضويتها طبقاً للمادة الرابعة من الأنظمة الأساسية.
  - ب. يقرر مكان وتاريخ انعقاد الجمعية.
  - ج. يقترح رئيس الجمعية.
  - د. يقرر تنظيم الاتحاد لكافة الاجتماعات البرلمانية الدولية الأخرى، بما في ذلك إنشاء لجان خاصة لدراسة مشاكل معينة ويحدد كيفية عملها، وييدي رأيه في نتائجها.
  - هـ. يحدد عدد ومجال اختصاص اللجان الدائمة للجمعية.
  - و. يشكل لجاناً خاصة ومجموعات عمل لمساعدته في أداء مهامه، على أن تراعى عند تشكيلها توازٍ جغرافي سياسي، وجغرافي إقليمي، وإقليمي فرعي، كما يراعى التوازن بين عدد الرجال والنساء.
  - ز. يحدد فئات المراقبين في اجتماعات الاتحاد، كما يحدد حقوقهم ومسؤولياتهم، ويقرر المنظمات الدولية والكيانات الأخرى، التي تتمتع بوضع المراقبين المنتظمين في اجتماعات الاتحاد، كما يدعو، فضلاً عن ذلك، وبصفة عارضة، مراقبين يمكنهم المساهمة في دراسة بند معين مدرج في جدول أعمال الجمعية.
  - ح. يقر سنوياً برنامج عمل وميزانيته ويحدد جدول المساهمات.
  - ط. يوافق سنوياً على حسابات السنة المالية السابقة، بناء على اقتراح مراجعة مدققي الحسابات اللذين يعينهما من بين أعضائه.
  - ي. يأذن بقبول الهبات والوصايا.
  - ك. ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية.
  - ل. يعين الأمين العام للاتحاد.
  - م. يضع لائحته، ويعرب عن رأيه بشأن الاقتراحات المقدمة لتعديل الأنظمة الأساسية.
- يعقد منتدى النساء البرلمانيات اجتماعه خلال الدورة السنوية الأولى للجمعية، ويقدم تقريراً بأعماله إلى المجلس الحاكم. ويوافق المجلس الحاكم على اللائحة التي وضعها المنتدى.

ويعاون المنتدى مكتب يوافق على لائحته. ويعقد مكتب النساء البرلمانيات اجتماعاته في خلال الدورتين السنويتين للجمعية.

### ج. اللجنة التنفيذية:

- هي الجهاز الإداري للاتحاد البرلماني الدولي.
- تتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وخمسة عشر عضواً ينتمون إلى برلمانات مختلفة، ومن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات.
- يرأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية بحكم منصبه. وينتخب المجلس الحاكم خمسة عشر عضواً، منهم اثني عشر عضواً على الأقل من أعضاء المجلس الحاكم، والذي تستمر عضويتهم فيه طيلة مدة تكليفهم، ويجب أن يكون من بين الأعضاء المنتخبين ثلاث على الأقل من النساء.
- يراعى في انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، مساهمة المرشح وبرلمانه في أعمال الاتحاد. ويقتصر الانتخاب لعضوية اللجنة التنفيذية، على برلمانيي الدول التي تتمتع فيها النساء بحقوق الاقتراع والترشيح في الانتخابات.
- تخصص المقاعد الخمسة عشر التي تم انتخابها للمجموعات الجيوسياسية، وذلك بتطبيق النظام الانتخابي سنت ليج ( Sante – Ligue ) على العدد الإجمالي لأصوات الأعضاء في الجمعية. وفي حال تعديل عدد مقاعد إحدى المجموعات الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية، فإنه لا يعاد شغل أي من هذه المقاعد إلا عند انتهاء تفويض العضو الأصلي.
- ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية - فيما عدا الرئيس - لمدة أربع سنوات، ويخرج كل سنة اثنان على الأقل بصفة دورية، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي تنتهي مدته قبل مضي سنتين، ويحل محله عضو ينتمي إلى برلمان آخر. إن مدة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات سنتان ويجوز تجديدها مرة واحدة.
- في حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، أو استقالته، أو فقدانه لمقعده في برلمان بلده يعين هذا البرلمان بديلاً له يزاوول مهامه حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية التي يتم من خلالها إجراء انتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تم انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه يقضي فترة تفويض كاملة. أما إذا

كان ينتمي إلى البرلمان نفسه، فإنه يستكمل فترة سلفه. وفي حال وفاة رئيسة منتدى النساء البرلمانيات أو استقالته أو فقدانها لمقعدتها في البرلمان، تستكمل فترة التفويض النائب الأول، وفي حال عدم تمكنه يكلف النائب الثاني.

- إذا كانت رئيسة مكتب النساء البرلمانيات عضواً في اللجنة التنفيذية أو تنتمي إلى برلمان ينتمي إليه أحد الأعضاء الخمسة عشر، فإنه تحل محلها النائب الأول لمكتب النساء البرلمانيات، أو النائب الثاني إذا كان النائب الأول عضواً بالفعل في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى برلمان أحد الأعضاء الخمسة عشر نفسه.
- في حال انتخاب أحد أعضاء اللجنة التنفيذية رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، ينتخب المجلس عضواً ليشغل المقعد الشاغر، وفي هذه الحال يدرج الموضوع تلقائياً في جدول أعمال المجلس، وتكون مدة تكليف العضو الجديد أربع سنوات.
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه، منصب رئيس أو نائب رئيس أي من اللجان الدائمة.
- تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهام التالية:

أ. إذا تقدم برلمان بطلب للانضمام، أو لإعادة الانضمام إلى الاتحاد، تنظر اللجنة فيما إذا كانت الشروط الواردة في المادة (3)، من الأنظمة الأساسية مستوفاة، وتبلغ المجلس الحاكم بالنتائج التي توصلت إليها.

ب. تدعو المجلس الحاكم للانعقاد في الأحوال الطارئة.

ج. تحدد تاريخ ومكان انعقاد دورات المجلس الحاكم، وتضع جداول أعمالها المؤقتة.

د. تبدي رأيها بشأن إدراج بنود إضافية، في جداول أعمال المجلس الحاكم.

هـ. تقترح على المجلس الحاكم، برنامج العمل السنوي، وميزانية الاتحاد.

و. تخطط المجلس علماً في خلال دوراته بأنشطة اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال تقرير يقدمه الرئيس.

ز. تراقب إدارة الأمانة ونشاطاتها، تنفيذاً للقرارات التي تتخذها الجمعية، أو المجلس الحاكم، وتتلى لهذا الغرض التقارير والمعلومات اللازمة كلها.

ح. تدرس الترشيحات لمنصب الأمين العام بغية تقديم اقتراحها إلى المجلس، كما تحدد شروط تكليف الأمين العام المنتخب.

ط. تطلب من المجلس الحاكم منح اعتمادات إضافية، إذا تبين أن اعتمادات الميزانية التي صوت عليها المجلس، غير كافية لتغطية النفقات المطلوبة لإدارة وتنفيذ برامجه.

ي. ويجوز للجنة في الأحوال العاجلة، أن تمنح هذه الاعتمادات، شريطة إبلاغ المجلس بهذا الإجراء في أقرب دورة له.

ك. تعين مدقق حسابات خارجي تعهد إليه بفحص حسابات الاتحاد.

ل. تحدد جداول رواتب موظفي الأمانة العامة وبدلاتهم.

م. تضع لائحتها الداخلية.

ن. تتولى أي مهام أخرى يكلفها بها المجلس الحاكم، طبقاً للأنظمة الأساسية واللوائح.

#### د. الأمانة العامة:

• تتكون الأمانة العامة من مجموع العاملين بالمنظمة، تحت إشراف الأمين العام للاتحاد المنتخب.

• تضطلع الأمانة العامة بالاتحاد بالمهام التالية:

أ. تضمن مقرأً دائماً للاتحاد.

ب. تحفظ السجلات الخاصة بأعضاء الاتحاد، وتسعى إلى تشجيع التقدم بطلبات انضمام جديدة.

ج. تؤيد أنشطة أعضاء الاتحاد وتشجعها، وتساهم على المستوى الفني في تحقيق التوافق بين هذه الأنشطة.

د. تعد المسائل التي يتعين النظر فيها في الاجتماعات البرلمانية الدولية، وتوزع الوثائق اللازمة في الوقت المناسب.

هـ. تعمل على تنفيذ قرارات المجلس الحاكم والجمعية.

و. تعد مقترحات لمشروع برنامج العمل والميزانية لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية.

ز. تجمع وتنشر معلومات عن هياكل ومهام المؤسسات النيابية.

ح. تكفل الاتصال بين الاتحاد والمنظمات الدولية الأخرى، كقاعدة عامة، وتكفل تمثيله في المؤتمرات الدولية.

ط. تحفظ أرشيف الاتحاد البرلماني الدولي.

## هـ. اللجان الدائمة المتخصصة:

- يحدد المجلس الحاكم عدد اللجان الدائمة، ومدة تكليفها بما يمكنها من تناول مجمل القضايا التي تدخل في اختصاص الاتحاد البرلماني الدولي.
- يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو .
- يجوز للمجلس الحاكم دعوة ممثلي المنظمات الدولية، أو الخبراء لمتابعة أعمال اللجان كمراقبين، كما يجوز للمجلس الحاكم، أن يدعو كمراقبين ممثلين عن الهيئات الأخرى، ممن منحتهم الجمعية العامة للأمم المتحدة صفة المراقب.
- لا يجوز للمراقبين الكلام إلا بإذن من الرئيس .
- يجوز لأعضاء الاتحاد تعيين برلمانيين سابقين، بوصفهم أعضاء شرف لمتابعة أعمال اللجان الدائمة.
- يقوم الأمين العام بإعداد الدعوة لعقد اللجان الدائمة، وذلك بالتشاور مع رؤسائها تنفيذاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن عن المجلس الحاكم والجمعية.
- تقوم اللجان الدائمة عادة بمناقشة وإعداد التقارير، ومشروعات القرارات حول البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية.
- يجوز للمجلس الحاكم أن يكلف اللجان بدراسة بند مدرج على جدول أعماله وتقديم تقرير عنه.
- تنتخب كل لجنة دائمة مكتباً يتكون من الرئيس ونواب الرئيس، وينتخب من بينهم النائب الأول للرئيس - وتمثل كل مجموعة من المجموعات الجيوسياسية بعضو واحد في مكتب اللجنة، ويكون عدد هؤلاء الأعضاء مساوياً لعدد المجموعات الجيوسياسية، ويراعى ضمان تمثيل متوازن للرجال والنساء فيها.
- ينتخب أعضاء مكتب اللجنة أو يعاد انتخابهم في خلال الدورة السنوية الأولى لكل لجنة دائمة بالأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت.
- يتم انتخاب نواب الرئيس في عملية انتخابية واحدة.
- يجري الانتخاب بالتصويت السري عند وجود أكثر من مرشح واحد للمنصب نفسه، وحساب الأغلبية المطلقة، تحسب البطاقات المستوفاة بصورة جزئية.

- لا يجوز إعادة انتخاب الرئيس أو نواب الرئيس للمنصب نفسه إذا قضى فيه أربع سنوات.
- إذا شغل الرئيس أو نائب الرئيس منصبه لأربع سنوات متتالية فلا يجوز لهما التقدم للترشيح لهذا المنصب قبل مرور سنتين.
- لا يجوز لممثلي البرلمان الأعضاء أن يشغلوا في الوقت نفسه أكثر من منصب واحد من مناصب رئيس اللجنة أو نائبه، وذلك لضمان أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع هذه المناصب بين أعضاء الاتحاد.
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية أن يتولوا في الوقت ذاته منصب رئيس أو نائب رئيس إحدى اللجان الدائمة.
- لا يجوز لأي برلمان عضو ممثلاً في اللجنة التنفيذية أن يقترح مرشحاً عنه لرئاسة إحدى اللجان الدائمة.
- في حال غياب رئيس إحدى اللجان الدائمة، يتولى مهامه النائب الأول للرئيس.
- في حال استقالة رئيس اللجنة أو فقدانه لعضويته البرلمانية أو وفاته أو إذا علفت عضوية برلمانه في الاتحاد، يقوم النائب الأول بممارسة مهام الرئاسة إلى حين موعد إجراء الانتخابات التالية، وتتبع الإجراءات نفسها عندما ينتخب رئيس لجنة دائمة للجنة التنفيذية أو لرئاسة المجلس.
- تعين الجمعية المقررين لكل لجنة دائمة، يقوم كل منهم بوضع تقرير أو أكثر حول البند المدرج في جدول أعمال اللجنة. كما يضع المقررون، إضافة إلى ذلك، مشروع قرار بشأن الموضوع المطروح للمناقشة داخل لجنتهم، ويتولى الأمين العام للاتحاد إرساله إلى الأعضاء قبل الدورة.
- يضع المقررون، إضافة إلى ذلك، مشروع قرار بشأن الموضوع المطروح للمناقشة داخل لجنتهم، ويتولى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، إرساله إلى الأعضاء، قبل الدورة، لإجراء أية تعديلات عليه.

## و. اجتماعات الهيئات واللجان الأخرى:

### 1 - منتدى النساء البرلمانيات:

- يُعقد منتدى النساء البرلمانيات، سنوياً خلال دورتي انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ويرفع تقريراً عن أعماله إلى المجلس الحاكم.
- يهدف منتدى النساء البرلمانيات إلى:
  - أ. تشجيع إجراء الاتصالات، والتشاور، بين النساء البرلمانيات، حول المسائل جميعها ذات الاهتمام المشترك.
  - ب. تشجيع الديمقراطية، من خلال النهوض بالمساواة، والشراكة بين الرجل والمرأة في المجالات كلها، لا سيما في الحياة السياسية، وتشجيع نشاط الاتحاد البرلماني الدولي، في هذا الصدد ودعمه.
  - ج. تشجيع مشاركة النساء البرلمانيات وتسهيلها في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، وتسهيل تمثيلهن على مستويات المسؤولية كافة داخل المنظمة تمثيلاً عادلاً.
  - د. إجراء دراسة تمهيدية، لبعض المسائل التي تبحثها الجمعية، أو المجلس الحاكم، وإعداد توصيات بشأن هذه الموضوعات إن أمكن.
  - هـ. وضع آليات لإيصال المعلومات، المتعلقة بأعمال الاتحاد البرلماني الدولي، إلى النساء البرلمانيات والسياسيات اللواتي لا يشاركن في اجتماعاته؛
  - و. توعية الرجال على مسألة المساواة، بين الجنسين عبر حثهم على المشاركة، في جلسات منتدى النساء البرلمانيات.
- تشارك في أعمال منتدى النساء البرلمانيات، النساء أعضاء البرلمانات الوطنية كافة، ممن تم اختيارهن ضمن الوفود المشاركة في الاجتماعات الدورية، التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي، طبقاً لأحكام المادة 10، من النظام الأساسي.
- يجوز أن تشارك كذلك في أعمال منتدى النساء البرلمانيات، ممثلات الجمعيات البرلمانية الدولية، التي لها صفة عضو منتسب في الاتحاد البرلماني الدولي. وتخضع مشاركتهن للقواعد التي تحكم مشاركة الأعضاء، المنتسبين في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.
- يجوز للبرلمانيين، من الرجال الإسهام في أعمال منتدى النساء البرلمانيات.

- يجوز لممثلي، أو ممثلات المنظمات الدولية، وغيرها من الكيانات، التي تتمتع بصفة «المراقب»، متابعة أعمال منتدى النساء البرلمانيات. وتخضع مشاركتهم للقواعد التي تنظم مشاركة المراقبين في اجتماعات، الاتحاد البرلماني الدولي.
- ينعقد منتدى النساء البرلمانيات، سنوياً، في خلال دورتي انعقاد الجمعية العامة.
- ينعقد منتدى النساء البرلمانيات، في اليوم السابق على افتتاح أعمال الجمعية. ويجوز تنظيم جلسة إضافية - إذا لزم الأمر - خصوصاً لإتاحة الفرصة لانتخاب، ممثلات إقليميات جُدد في المكتب.
- توجه الدعوة لانعقاد منتدى النساء البرلمانيات، مرفقاً بها جدول الأعمال المؤقت، إلى الأعضاء والأعضاء المنتسبين، في الاتحاد كافة، قبل الموعد المحدد لافتتاح المنتدى بشهر واحد على الأقل.
- ينتخب منتدى النساء البرلمانيات رئيسة الدورة، من بين النساء أعضاء البرلمان المضيف. وإذا كان البرلمان المضيف، لا يضمُّ سيدة من بين أعضائه تتولى رئاسة المكتب، رئاسة الدورة. وفي حال غياب هذه الأخيرة تتولى النائب الأول أو النائب الثاني لرئيسة المكتب الرئاسة. وتطبق القاعدة ذاتها، على دورات الاتحاد البرلماني الدولي، التي تعقد في جنيف.
- تفتتح رئيسة المكتب، منتدى النساء البرلمانيات وتتولى الرئاسة — عند الاقتضاء — لدى انتخاب رئيسة دورة المنتدى. وفي حال غياب رئيسة المكتب، تقوم نائبيها الأول أو الثاني بافتتاح المنتدى.
- إذا اضطرت رئيسة المنتدى، إلى التغيب خلال جزء من الدورة، تتولى إدارة الجلسة بصفة مؤقتة رئيسة المكتب أو - في حال غيابها - إحدى نوابها.
- تدير الرئيسة أعمال المنتدى، وتؤجل الجلسات وترفعها، وتكفل مراعاة اللوائح، وتعطي الكلمة للأعضاء، وتطرح المسائل للتصويت، وتعلن نتائج التصويت وتعلن اختتام أعمال الدورة. وتكون قراراتها في هذه المسائل نهائية، وينبغي أن تُقبل من دون مناقشة.
- تُفصّل الرئيسة في الموضوعات، التي لم يرد بشأنها نصّ في هذه اللوائح كافة، بعد أخذ رأي المكتب إذا رأت ذلك ضرورياً.
- يجوز لأي ممثلة لأحد أعضاء الاتحاد، تقديم اقتراح، أو مشروع توصية لمنتدى النساء البرلمانيات، يوجّه إلى المجلس الحاكم، حول إحدى القضايا المدرجة في جدول أعماله. ويجوز تقديم الاقتراح أو مشروع التوصية شفويّاً، أو كتابة.

- يجوز لأي ممثلة، لأحد أعضاء الاتحاد، تقديم تعديلات على مثل هذا الاقتراح، أو مشروع التوصية هذا. ويتعيّن أن تتعلق التعديلات - التي تقدم شفويّاً أو كتابةً - مباشرةً بالاقتراح، أو مشروع التوصية الذي تستهدفه. ولا يجوز أن يكون الغرض منها سوى إجراء إضافة، أو إلغاء، أو تعديل في الاقتراح الأصلي، من دون أن يؤدي ذلك، إلى تغيير في طبيعة هذا الاقتراح أو نطاقه.
- تفصل رئيسة منتدى النساء البرلمانيات، في جواز قبول، أي اقتراح، أو مشروع توصية، وفي جواز قبول أي تعديل، أو تعديل فرعي، تقدمه إحدى المشاركات للمنتدى. وفي حال وجود لبس، بشأن جواز القبول يجوز لرئيسة منتدى النساء البرلمانيات، استشارة المكتب.
- يُصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن أي مسألة بالتصفيق - فإن لم يكن - بأغلبية الأصوات المشاركة.
- يجوز لكل وفد أن يكون له صوتان كحد أقصى. ولا يجوز لكل مشاركة، أن تدي بأكثر من صوت واحد. ولا يجوز لغير النساء البرلمانيات الحاضرات شخصياً، في القاعة الإدلاء بأصواتهن. ولا تشارك رئيسة الجلسة في عملية التصويت.
- لا يجوز إجراء التصويت، ما لم يكن حاضراً في قاعة الجلسة وقت عملية التصويت، على الأقل نصف أعضاء الاتحاد الذين يعلن عن وجود ممثلين عنهم، في منتدى النساء البرلمانيات.
- يتحدد النصاب القانوني، لكل دور انعقاد على أساس العدد الفعلي للوفود، الحاضرة لدى أول جلسة لمنتدى النساء البرلمانيات. ويعلن الأمين العام، أو من يمثله هذا النصاب خلال هذه الجلسة.
- يُرفع إلى المجلس الحاكم في كل دور انعقاد له تقريرٌ إجماليٌّ، عن أعمال منتدى النساء البرلمانيات، وأعمال المكتب التابع له.

## 2- مكتب النساء البرلمانيات :

- يعاون منتدى النساء البرلمانيات، مكتب، ويقرّ المنتدى اللائحة الخاصة بالمكتب.
- يتمثل دور مكتب منتدى النساء البرلمانيات في ما يلي:
  - (أ) التحضير لدور انعقاد منتدى النساء البرلمانيات، وتيسير عمله وفقاً للنظام الأساسي لهذه اللائحة.
  - (ب) ضمان استمرار العمل، والتنسيق بين مبادرات النساء البرلمانيات.

(ج) ضمان التنسيق بين منتدى النساء البرلمانيات، بواسطة مكتبه بشكل خاص، وغيره من الأجهزة الأخرى، في الاتحاد البرلماني الدولي.

- يجتمع المكتب سنوياً، أثناء انعقاد دورتي الجمعية.
- خلال انعقاد الجمعية السنوية الأولى، يعقد المكتب جلسة أولى قبل افتتاح منتدى النساء البرلمانيات، وجلسة ثانية في خلال الأيام التالية للافتتاح؛ ويجوز تنظيم جلسة إضافية، إذا لزم الأمر. أثناء انعقاد اجتماعات الجمعية.
- يتكون المكتب من الشخصيات التالية:

(أ) السيدات الأعضاء في اللجنة التنفيذية، وهن أعضاء بحكم منصبهن، طوال فترة عضويتهم في اللجنة التنفيذية.

(ب) الرئيسات السابقات، لدورات منتدى النساء البرلمانيات، وهن أعضاء بحكم منصبهن، لمدة عامين اعتباراً من تاريخ توقفهن عن رئاسة دورات المنتدى.

(ج) أربع ممثلات عن كل مجموعة من المجموعات الجيوسياسية، التي تلتقي خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وينتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلات — بصفتهم الشخصية، لولاية مدتها أربع سنوات، ولا يجوز إعادة انتخاب السيدة العضو التي تنتهي ولايتها، قبل مضي سنتين، وتستبدل بممثلة تنتمي إلى برلمان آخر عضو في الاتحاد.

(د) إذا توفيت ممثلة إقليمية، أو ممثلة إقليمية بديلة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها في برلمانها الوطني، ينتخب منتدى النساء البرلمانيات، بديلة عنها من المجموعة الجيوسياسية، نفسها لتمارس مهام هذا المنصب، خلال الفترة المتبقية من مدة العضوية؛

(هـ) لا يجوز للسيدات أعضاء المكتب أن يتمتعن بالعضوية بصفة مزدوجة، باعتبارهن أعضاء بحكم منصبهن، وباعتبارهن ممثلات إقليميات. فإذا كانت هناك سيدة عضو تشغل هذين المنصبين، فإنها تفقد عضويتها، كممثلة إقليمية في المكتب وتحل محلها في هذا المنصب سيدة أخرى، وفقاً لأحكام الفقرة 1 (د)، من القاعدة 31.

- ينتخب المنتدى الممثلات الإقليميات، بناءً على اقتراح من النساء البرلمانيات، اللواتي ينتمين إلى المجموعة الجيوسياسية نفسها، واللواتي يتعين عليهن تقديم ترشيحات، بقدر ما يكون

هناك من مقاعد شاغرة. وتُجرى كل سنتين انتخابات، لتحديد نصف عدد أعضاء المكتب اللواتي، انتهت فترة عضويتهم التي تبلغ أربع سنوات، وتالياً، يتم انتخاب سيدتين كأعضاء جدد من كل مجموعة سياسية كل سنتين.

- بعد كل عملية تجديد للممثلات، الإقليمية، كل سنتين، يقوم منتدى النساء البرلمانيات، بناءً على اقتراح المكتب، بانتخاب رئيسة مكتب، ونوابها الأولى والثاني من بين برلمانيات، ينتمين إلى مناطق مختلفة. ويجوز انتخاب أي برلمانية، عضو في اللجنة، لشغل أحد هذه المناصب الثلاثة.
- وفقاً لأحكام المادة 25، الفقرة 1، من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، فإن رئيسة المكتب تصبح عضواً، بحكم منصبها في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.
- تُنتخب رئيسة المكتب، ونوابها حتى تاريخ تجديد نصف أعضاء المكتب، أي لمدة عامين.
- إذا توفيت الرئيسة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها، في برلمانها الوطني، تقوم النائب الأولى بممارسة مهام الرئيسة، خلال الفترة المتبقية من المدة.
- إذا توفيت إحدى نواب الرئيسة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها في برلمانها الوطني، أو أصبحت رئيسة للمكتب، يقدم المكتب إلى منتدى النساء البرلمانيات مرشحاً لممارسة المهام خلال الفترة المتبقية من المدة، وتتولى البرلمانية المنتخبة منصب نائب الرئيسة خلال الفترة المتبقية من المدة.
- يعين المكتب، وفقاً لأحكام لائحته، وبمناسبة كل دور من أدوار انعقاد اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الدورية، سيدةً من بين أعضائه، لرفع تقرير إلى منتدى النساء البرلمانيات، حول أعماله خلال آخر جلستين له.

### 3- المجموعات الجيوسياسية:

- يجوز لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، القيام بتكوين مجموعات جيوسياسية وتتبع كل مجموعة جيوسياسية أكثر أساليب العمل ملائمة لمشاركتها في أنشطة الاتحاد. وتبلغ الأمانة بتكوينها، وبأسماء أعضاء مكتبها وقواعدها الإجرائية.
- يقوم الأعضاء الذين ينتمون لأكثر من مجموعة جيوسياسية بإبلاغ الأمين العام أي مجموعة يمثلون، بهدف التقدم بترشيحات للمناصب في الاتحاد.
- يجوز للجنة التنفيذية أن تدعو رؤساء المجموعات الجيوسياسية للمشاركة في مناقشتها بصفة استشارية.

#### 4- جمعية الأمناء العامين للبرلمانات:

- جمعية الأمناء العامين للبرلمانات هي جهاز استشاري في الاتحاد البرلماني الدولي.
- تتكامل نشاطات كل من الجمعية، وأجهزة الاتحاد البرلماني الدولي، المختصة بدراسة المؤسسات البرلمانية، ويتم التنسيق فيما بينها بالمشاركة والتعاون الوثيق في مراحل إعداد المشروعات وتنفيذها.
- تدار الجمعية بصورة مستقلة، ويقدم الاتحاد مساهمة سنوية في ميزانية الجمعية، ويقرّ المجلس اللوائح التي تضعها.

أولاً - مكان الاجتماعات وبرنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية 135 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بها في المركز الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف السويسرية وفق برنامج العمل التالي:

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
الخميس	2016/10/20	11:00	13:00	اللجنة الفرعية للشؤون المالية	قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي	مغلقة
الجمعة	2016/10/21	15:00	18:00	اللجنة الفرعية للشؤون المالية	قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي	مغلقة
		10:00	13:00	اللجنة التنفيذية	قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي	مغلقة
السبت	2016/10/22	15:00	18:00	اللجنة التنفيذية	قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي	مغلقة
		09:00	10:00	مجموعة الشراكة الجندرية	قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
		09:00	19:00	بدء التسجيل	البهو، المركز الدولي للمؤتمرات في جنيف	
		09:30	13:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		10:00	13:00	اللجنة التنفيذية	قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي	مغلقة
		14:00	17:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		15:00	18:00	اللجنة التنفيذية	قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي	مغلقة
الأحد	2016/10/23	08:30	10:30	مكتب النساء البرلمانيات	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		11:00	12:30	اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		11:00	13:00	منتدى النساء البرلمانيات	القاعة 2، الطابق 0،	
		11:00	13:00	الاجتماع التنسيقي للمجموعة الإسلامية	القاعتين 5،6، الطابق الأرضي	
		14:00	15:30	لجنة تعزيز احترام القانوني الدولي الإنساني	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		14:30	17:30	منتدى النساء البرلمانيات	القاعة 2، الطابق 0،	
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		16:30	17:30	اجتماع المستشارين وسكرتارية الوفود	القاعتين 5،6، الطابق 3،	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
		15:00	16:00	الاجتماع التنسيقي للمجموعة الآسيوية	القاعة 18، الطابق الأرضي	
		18:00	20:00	اجتماع الوفود البرلمانية العربية (المجموعة العربية)	القاعتين 5، 6، الطابق 3،	مغلقة
الاثنين	2016/10/24	08:00	09:00	اللجنة التوجيهية للجمعية العامة (التسيير)	صالة كبار الشخصيات VIP، الطابق 3،	مغلقة
		08:00	09:00	مجلس إدارة منتدى البرلمانين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	القاعة 18، الطابق-1،	مغلقة
		09:00	10:45	المجلس الحاكم	القاعة 1، الطابق 1،	
		09:00	13:00	منتدى البرلمانين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	القاعة 2، الطابق 0،	
		09:30	13:00	اللجنة الدائمة حول الديمقراطية وحقوق الانسان (تقديم ومناقشة مشروع القرار حول حرية المرأة في المشاركة في العمليات السياسية، بصورة كاملة وآمنة ودون تدخل: بناء الشراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الغرض).	القاعتين 3 و 4، الطابق 0،	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
		11:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية	القاعتين 5 و 6، الطابق 3،	
		11:00	13:00	الجمعية العامة: بدء النقاش العام حول انتهاكات حقوق الانسان كندير للصراعات: البرلمانات من أوائل المستجيبين	القاعة 1، الطابق 1،	
		14:30	17:30	الجمعية العامة: النقاش العام	القاعة 1، الطابق 1،	
		14:30	17:30	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدولي جلسة الخبراء حول دور البرلمان في منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة	القاعة 2، الطابق 0،	
		14:30	17:30	المجموعة الاستشارية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصحة الأم والوليد وصحة الطفل (لغة إنكليزية فقط)	القاعة 15، الطابق-1،	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعتين 5 و 6، الطابق 3،	
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		14:30	18:30	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	القاعتين 3 و 4، الطابق 0،	
		17:00	18:30	صياغة مشروع القرار في جلسة عامة الجمعية العامة:	القاعة 1، الطابق 1،	
		18:30	18:30	القرار حول البند الطارئ حفل استقبال يقيمه الجانب السويسري	منطقة الاحتفالات الطابق 1،	
الثلاثاء	2016/10/25	09:00	10:30	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة	القاعة 18، الطابق 1،	مغلقة
		09:00	13:00	الجمعية العامة ● مناقشة حول البند الطارئ، ● مواصلة المناقشة العامة	القاعة 1، الطابق 1،	
		09:30	12:30	جلسة معلومات عن أعمال وأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي مفتوحة أمام جميع المندوبين (إنكليزي وفرنسي فقط)	القاعة 2، الطابق 0،	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
		09:30	13:00	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان ختام صياغة مشروع القرار في جلسة عامة	القاعاتين 3 و 4، الطابق 0،	
		09:30	13:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		10:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعاتين 5 & 6، الطابق 3،	
		11:00	13:00	لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		14:30	16:00	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	القاعة 18، الطابق-1،	مغلقة
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعاتين 5 و 6، الطابق 3،	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
		14:30	18:30	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة: ● مقطع حول المساهمة البرلمانية لمؤتمر التغير المناخي بالأمم المتحدة 2016، ● النقاش حول تطوير تعزيز التعاون الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الإدماج المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية	القاعة 2، الطابق 0،	
		14:30	18:30	الجمعية العامة: مواصلة النقاش العام لجنة صياغة ممكنة بشأن البند الطارئ	القاعة 1، الطابق 1، صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		14:30	18:30	حلقات نقاش غير رسمية (إنكليزي وفرنسي فقط)	القاعتين 3 و 4، الطابق 0،	
		16:30	18:30	مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	القاعة 18، الطابق 1،	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	2016/10/26	9:00	10:00	مجموعة الشراكة الجندرية	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		9:00	12:00	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدولي مناقشات عامة حول: ● تعزيز المساءلة الديمقراطية لقطاع الأمن الخاص ● النزع الشامل للسلاح	القاعة 1، الطابق 1،	
		09:00	13:00	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة ● مناقشة حول تمويل الأمم المتحدة ندوة نقاش حول استجابة الأمم المتحدة لمزاعم الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من قبل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	القاعاتين 3 و 4، الطابق 0،	
		10:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعاتين 5 و 6، الطابق 3،	
		10:30	13:00	اللجنة التنفيذية	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		11:00	13:00	مناقشة عن التكافؤ ينظمه منتدى النساء البرلمانيات	القاعة 2، الطابق 0،	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
		14:30	16:00	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان إقرار مشروع القرار	القاعتين 3 و 4، الطابق 0،	
		14:30	16:30	جلسة مفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعتين 5 و 6، الطابق 3،	
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		14:30	18:30	الجمعية العامة ● إقرار القرار حول البند الطارئ، ● اختتام المناقشات العامة	القاعة 1، الطابق 1،	
		16:30	18:30	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة ندوة نقاش حول دور البرلمانات في مواجهة أنشطة الصناديق الانتهازية	القاعة 2، الطابق 0،	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الإنعقاد	نوع الجلسة
		17:00	18:30	لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
الخميس	2016/10/27	08:00	10:00	مكتب النساء البرلمانيات	صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV	مغلقة
		9:30	13:00	المجلس الحاكم	القاعة 1، الطابق 1،	
		10:30	12:30	اجتماع مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية	القاعاتين 3 و 4، الطابق 0،	
		14:00	16:00	مكتب اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدولي	القاعة 15، الطابق 1-	مغلقة
		14:30		المجلس الحاكم الجمعية العامة ● إقرار القرارات ● تقارير اللجان الدائمة ● وثيقة نتائج المناقشات العامة، ● اختتام الجلسة	القاعة 1، الطابق 1، القاعة 1، الطابق 1،	

## ثانياً - اجتماعات الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة للمجلس الحاكم:

تتعد في إطار الجمعية الخامسة والثلاثين بعد المائة، اجتماعات الدورة التاسعة والتسعين بعد المائة للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، في المركز الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف السويسرية :

### 1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة بالمجلس الحاكم، يتمثل كل برلمان عضو في الاتحاد البرلماني الدولي بوفد يتكون من ثلاثة أعضاء شريطة أن يضم الوفد أعضاء من الجنسين، وفي حال كان تركيب الوفد مقتصرًا على أعضاء من جنس واحد تُقلص العضوية إلى عضوين (من حيث التصويت عوضاً عن ثلاث أصوات، يمنح البرلمان صوتان).

### 2) الجلسات:

تتعد الجلسة الأولى للمجلس الحاكم، يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:00 وحتى الساعة 10:45، في القاعة 1، الطابق 1.  
أما الجلسة الثانية، فستتعد يوم الخميس 27 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:30 وحتى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30 في القاعة 1، الطابق 1.

### 3) مشروع جدول أعمال المجلس:

يتضمن جدول أعمال المجلس 199 البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال.
2. الموافقة على محضر الدورة 198 للمجلس الحاكم .
3. قضايا تتعلق بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي:
  - أ. طلبات الانتساب وإعادة الانتساب إلى الاتحاد البرلماني الدولي.
  - ب. وضع بعض البرلمانات الوطنية.
  - ج. حالة المراقبين.
4. تقرير الرئيس
  - أ. حول أنشطته منذ الدورة 198 للمجلس الحاكم.
  - ب. حول أنشطة اللجنة التنفيذية.

5. التقرير المؤقت للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة 198، للمجلس الحاكم:

أ. تقرير شفهي للأمين العام.

ب. اليوم العالمي للديمقراطية 2016.

6. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي.

7. مشروع برنامج والموازنة لعام 2017.

8. استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2017-2021.

9. التعاون مع نظام الأمم المتحدة.

10. تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي.

11. أنشطة اللجان والأجهزة الأخرى:

أ. منتدى النساء البرلمانيات.

ب. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

ج. لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط.

د. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

هـ. مجموعة الشراكة الجندرية.

و. الفريق الاستشاري المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وصحة الأم والوليد وصحة الطفل.

ز. منتدى البرلمانيين الشباب.

12. الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي (داكا، بنغلادش، 1-5 نيسان/ابريل 2017).

13. اجتماعات البرلمان الدولية المقبلة:

أ. الاجتماعات النظامية.

ب. الاجتماعات المتخصصة.

14. تعيين اثنين من المدققين الداخليين لعام 2017.

15. انتخابات اللجنة التنفيذية.

#### 4) البنود الإضافية لجدول أعمال المجلس:

وفقاً لقاعدة المجلس الحاكم 13، يجوز لأعضاء المجلس أن يطلبوا إدراج بنود إضافية في جدول الأعمال. يجب أن تقع مثل هذه البنود في إطار ولاية المجلس وفقاً للمادة 20 من النظام الأساسي، التي تحدد وتوجه أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وتراقب تنفيذها. أي طلبات لإدراج بنود إضافية، ستحال على الفور، من قبل الأمانة إلى جميع أعضاء المجلس. وبعد الاستماع إلى رأي اللجنة التنفيذية، يقرر المجلس في مثل هذا الطلب:

- (أ) بأغلبية الأصوات المدلى بها في حال تلقي طلب من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي قبل 15 يوماً، على الأقل من افتتاح الدورة. أو
- (ب) بأغلبية ثلثي الأصوات المدلى بها في حال تلقي هذا الطلب قبل أقل من 15 يوماً من افتتاح الدورة.

#### 5) تقرير أنشطة الرئيس:

##### (أ) حول أنشطته منذ الدورة 198 للمجلس الحاكم

منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة، لا أزال أتواصل بشكل وثيق ومنتظم مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، وزملاؤه في الأمانة العامة في جنيف وفي مكتب نيويورك. وقد ناقشنا عدداً من القضايا التي تؤثر على المنظمة، وهي: العضوية، واستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المنقحة، واتفاق جديد للتعاون مع الأمم المتحدة. لقد مددت يد التعاون إلى الأعضاء في محاولة لتعزيز، أو تدعيم العلاقات القائمة، وإقامة شراكات جديدة. وكان أحد أهدافي الرئيسية، هو رفع مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، عبر مختلف وسائل الإعلام - الاتصالات الشخصية، ووسائل التواصل الاجتماعي والبعثات الرسمية. وفيما يلي ملخصاً للأنشطة التي أجريتها منذ الجمعية 134 في لوساكا.

سافرت إلى بوخارست في نيسان/أبريل، تلبية لدعوة من البرلمان الروماني لإلقاء كلمة في جلسة مشتركة خاصة للبرلمان الروماني، وقد تزامنت زيارتي مع الذكرى السنوية 125، لعضوية رومانيا في الاتحاد البرلماني الدولي. في خطابي أمام البرلمان يوم 18 نيسان/أبريل، أثنت على العضوية الطويلة في القدم والمخلصة للمجموعة الرومانية في الاتحاد البرلماني الدولي، ومساهمة رومانيا في المنظمة على مر السنين. لقد استضافت رومانيا مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، 27 في أكتوبر 1931، والذي جمع بعض السياسيين الأبرز في تلك الحقبة. كما أنّ جهودها

في فترة ما بين الحربين، وفي المحادثات البرلمانية بين الشرق، والغرب، في ستينيات القرن المنصرم لاقى آنذاك تقديراً كبيراً.

وكانت رومانيا تستضيف أيضاً ندوةً إقليميةً لبرلمانات، وسط وشرق، أوروبا، بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة يومي 18 و 19 نيسان/أبريل. وهذه المبادرة تشهد على التزامها أمام الاتحاد البرلماني الدولي، ودورها القيادي في المنطقة. وفي تلك المناسبة، اعتمدت رومانيا إعلاناً شاملاً وهو الأول من نوعه بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة.

التقيت الرئيس كلاوس يوهانيس، وناقشنا مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك دور البرلمانات في تنفيذ الأهداف الإنمائية، المستدامة، واتفاق جديد للتغير المناخي للأمم المتحدة، ومساهمة الدبلوماسية البرلمانية في السلام العالمي، وأزمة اللاجئين التي تؤثر على أوروبا. كما عقدت محادثات منفصلة مع رئيس مجلس النواب الروماني، ووزيري البيئة، والشؤون الخارجية الرومانية.

لقد تم التوقيع على الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2015، بإبرام أول اتفاق عالمي لتغير المناخ حتى تاريخه، وذلك في مقر الأمم المتحدة في 22 نيسان/أبريل 2016. وبعد قدومي من إحدى دول جنوب آسيا التي تتحمل باضطراد وطأة الآثار المدمرة لتغير المناخ، وكممثل للمنظمة التي تؤيد تدابير تغير المناخ، شاركت في هذا الحدث في نيويورك. إن خطة العمل البرلماني الرائدة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بتغير المناخ من شأنها أن تصبح أكثر أهمية.

وتلبية لدعوة من رئيس مجلس اتحاد الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي، توجهت إلى موسكو، حيث أقيمت كلمة أمام البرلمان الروسي يوم 18 أيار/مايو. وشكرت روسيا على اضطلاعها بدور أكثر بروزاً في الاتحاد البرلماني الدولي، وضمن مجموعة أوراسيا الجيوسياسية، في السنوات الأخيرة.

وبأمانته لولايته الأساسية، اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي، بدور فعال في ذروة الحرب الباردة في تسهيل أول لقاء بين رئيسة الوزراء البريطانية، آنذاك مارغريت تاتشر، ورئيس الوزراء السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، وقد واصلت المنظمة تعزيز التسوية السلمية للخلافات، من خلال الحوار السياسي، والدبلوماسية، البرلمانية.

ومع تقدير عضوية روسيا قديمة العهد في الاتحاد البرلماني الدولي، دعوت البرلمانيين إلى مواصلة العمل من أجل السلام. لقد كان دور البرلمانات حاسماً في تحقيق عالم أفضل، عبر صياغة القوانين المناسبة وإجراء الرقابة الملائمة على التدابير كتلك التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وأكدت كذلك على التزام الاتحاد البرلماني الدولي، بالديمقراطية وسيادة القانون، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان. وإذ قمت بتسليط الضوء على الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، كمنصة بالغة الأهمية للدبلوماسية البرلمانية ومناقشة قضايا الساعة

والاستجابة لها، فقد ذكرت بأن الاتحاد البرلماني الدولي، سيواصل بذل مساعيه الحميدة لأطراف النزاع كوسيط نزيه بعيداً عن أي أجندة خفية.

كما التقيت بعض الوزراء والمسؤولين وحضرت جلسة كاملة في سانت بطرسبرج للجمعية العامة البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. إن الجمعية العامة البرلمانية هي الآن عضواً مشاركاً في الاتحاد البرلماني الدولي، بعد أن كانت بصفة مراقب دائم سابقاً. لقد أفتعنتني الجولة التي قمت بها في سان بطرسبرج بأنها مكاناً يبدو مثالياً لانعقاد جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل.

في 21 أيار/مايو، توجهت إلى دول الخليج، حيث كان في استقبالي في الكويت رئيس مجلس الأمة. وقمنا بمناقشة سبل تعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الكويتي، وتمثيل المرأة في الهيئة التشريعية والوضع السياسي في الشرق الأوسط. وفي اليوم التالي، قمت بزيارة ودية قصيرة لرئيس وزراء الكويت كما استقبلني سمو القائم بأعمال سمو أمير دولة الكويت.

وكذلك دعاني أحد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، القدامى وهي ليتوانيا للمشاركة في احتفالات لإحياء الذكرى 26، للاستقلال في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي. وفي خطابي أمام البرلمان الليتواني، (سييما)، دعوت أعضاء البرلمان إلى إبداء الحرص على أن يضع بلدهم خطة طموحة لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. فأعضاء البرلمان يقع عليهم أمام ناخبيهم، واجب تحسين مستويات المعيشة في عالم يسوده القلق، وعدم الاستدامة وانعدام الأمان. وبالإشارة إلى الأحداث في المنطقة في السنوات الأخيرة، والتي كانت تذكرنا بالحرب الباردة، شدّدت على أن الاتحاد البرلماني الدولي كان دائماً على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة ممكنة للتوسط وتسهيل الحوار، في سبيل إيجاد سلام دائم.

لقد قطعت ليتوانيا شوطاً طويلاً منذ الحرب الباردة. وهي الآن عضواً في الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد جاء ترتيب ليتوانيا في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، كدولة ذات "تنمية بشرية مرتفعة جداً"، بالإضافة إلى أنها إحدى أسرع الاقتصادات نمواً في أوروبا. يجب أن تفخر ليتوانيا بما حقته من إنجازات، وأن تكون نموذجاً يحتذى للمنطقة بأسرها.

وقد هنأت البلاد بالموقف التقدمي تجاه المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، والمتجسد بأول امرأة رئيسة للبلاد، ورئيسة للبرلمان وعدد من أعضاء البرلمان من الشباب. وقد قمت ببحث البرلمان على لعب دور أكثر حيوية ضمن المجموعة الجيوسياسية 12 + وداخل الاتحاد البرلماني الدولي ككل.

واستدعيت إلى نيويورك مرة أخرى، في تموز/يوليو أثناء النقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول قرار التفاعل بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. لقد قدم هذا القرار فرصة للبلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، وهو بنجلاديش، لأخذ زمام المبادرة في حشد الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة، في جميع أنحاء العالم لدعم هذا المطلب. وفي نهاية المطاف، تم اعتماد القرار بتوافق الآراء في 25 تموز/يوليو، برعاية مشتركة من 77 دولة. وفي ذلك اليوم، ألقى خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لتسليط الضوء على فوائد زيادة التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة، والبرلمانات، والاتحاد البرلماني الدولي، وشاركت في حفل التوقيع على القرار. وكلي ثقة بأنه سيوفر إطاراً قيماً للمضي قدماً بشراكتنا الاستراتيجية، لما فيه خير مجتمعا العالمي.

وفي سياق مماثل، تم إبرام وتوقيع اتفاق جديد للتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة في نيويورك في 22 حزيران/يوليو 2016. وقد رحبت بالاتفاق الجديد بوصفه إطاراً داعماً لمشاركة أكثر حيوية، بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة. وقد مثل هذا الاتفاق تويجاً لعملية طويلة ومكثفة. بعد فترة وجيزة من انتخابي رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، دعوت إلى عقد اجتماع مشترك للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، ولجنة شؤون الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2014، لبحث سبل تعزيز العلاقة المؤسسية بين الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة. وقد انعكست تلك الرغبة بصورة ملموسة في الإعلان، الذي اعتمده رؤساء البرلمانات في مؤتمرهم العالمي في آب/أغسطس عام 2015، والذي دعا كلتا المنظمتين، إلى "توسيع التعاون بينهما".

في 28 آب سافرت إلى استانا في كازاخستان، تلبية لدعوة من مجلس الشيوخ الكازاخستاني، لافتتاح مؤتمر دولي حول بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتزامن هذا الحدث مع اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، في 29 آب/أغسطس. وهذه القضية عزيزة على قلبي وقد انخرطت فيها لسنوات عديدة. في استانا التقيت مع الرئيس نزار باييف لمناقشة سبل عمل البرلمانات، والحكومات معاً، لتعزيز نزع السلاح النووي. كما عقدت لقاءات مع رؤساء مجلسي البرلمان الكازاخستاني، وشجعت على التفاعل الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي. كما ناقشنا إمكانية استضافة كازاخستان للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل.

وقد دعيت لإلقاء خطاب في المؤتمر العالمي، للمكتب الدولي للسلام في برلين 2016، من 30 أيلول/سبتمبر - 3 تشرين الأول/أكتوبر. تتفاسم كلتا المنظمتين، اهتماماً من أجل السلام والحوار، وتمتعتان بسجل حافل من العلاقات الجيدة. وقد ركز المؤتمر على إعادة تخفيض الإنفاق العسكري، من خلال نزع السلاح، نحو التنمية المستدامة، وعلى الموضوعات التي تقع في مقدمة أولويات جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. لقد أشدت في خطابي بالمكتب الدولي للسلام على عمله الجيد لتعزيز العلاقات المتناغمة، بين الدول في عصر يتسم بالعنف والإرهاب والاضطراب. إن الاتحاد البرلماني الدولي، والمكتب الدولي للسلام يعملان، كلٌّ بطريقته الخاصة، من أجل عالم خالٍ من الحروب.

وأخيراً عدت إلى نيويورك يوم 20 أيلول/سبتمبر، لحضور اجتماع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، التابع للأمم العام للأمم المتحدة (HLAG)، حول كل امرأة، كل طفل، الذي عقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد ناقش الفريق خارطة الطريق، لتوجيه عملية انتقال حركة كل امرأة، كل طفل، والاستراتيجية العالمية لصحة المرأة، والطفل، والمراهقين، (2016-2030) إلى حقبة الأهداف الإنمائية المستدامة. وقد تم اقتراح مجالات العمل التالية، لأعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، لتوفير قيادة سياسية وتعبئة العمل: (1) الازدهار: الاستثمار في السنوات الأولى. (2) التحويل: تعزيز التعاون بين القطاعات؛ و (3) استمرار البقاء: الأوضاع الإنسانية والهشة.

## 6) التقرير المؤقت للأمم العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي:

### (ب) اليوم الدولي للديمقراطية 2016

في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن 15 أيلول/سبتمبر من كل عام هو اليوم الدولي للديمقراطية. وقد تمّ في 2016، الاحتفال بالعيد التاسع لهذا اليوم من قبل عدد كبير من البرلمانات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية والاتحاد البرلماني الدولي. الديمقراطية 2030، هي الموضوع الذي اختاره الاتحاد البرلماني الدولي لاحتفال اليوم الدولي للديمقراطية 2016. ولغاية 23 سبتمبر 2016، صرّح ما مجموعه 117 برلمان<sup>1</sup> بأنهم قد اتخذوا بعض الإجراءات للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية. مرفق بهذا التقرير ملخص بالأنشطة البرلمانية. استخدم موضوع الديمقراطية 2030، على نطاق واسع واستفادت البرلمانات من المرونة الملموسة للموضوع. ويتوفر في صفحة موقع الاتحاد، [www.ipu.org/idd](http://www.ipu.org/idd)، وصفاً للفعاليات البرلمانية وجميع المواد التي يصدرها الاتحاد البرلماني الدولي، للاحتفال بهذا اليوم. وقد حذت الأمم المتحدة حذو الاتحاد البرلماني الدولي فاعتمدت الديمقراطية وجدول أعمال 2030، للتنمية المستدامة كموضوع لها في اليوم الدولي. تمّت صياغة الرسائل الأساسية للديمقراطية 2030، في بيان صحفي صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، بمناسبة يوم الديمقراطية والذي تمت مشاركته على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي. وقد ناقش الموضوع

<sup>1</sup> أندورا، البحرين، بنين، فيجي، الهند،\*\*، لوكسمبورغ، الجبل الأسود، ميانمار، ناميبيا، بيرو، رومانيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي وزامبيا، بالإضافة إلى الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا (EALA) والبرلمان الأوروبي.

الطرق التي ستعمل البرلمانات من خلالها في المستقبل، وسبل اجتذاب الشباب وإشراكهم، وأهمية الديمقراطية بالنسبة لجدول أعمال 2030.

واتسم النقاش حول مستقبل الديمقراطية، بأهمية بالغة في وقت تقوم فيه التكنولوجيات الجديدة بتعزيز قدرة البرلمانات على التفاعل بشكل مباشر مع المواطنين. وإضافة إلى ذلك، ألمح النقاش إلى الطرق التي يمكن للبرلمانات أن تجذب الشباب في مجالاتهم الخاصة، وفي الوقت نفسه إيجاد مجالات أوسع للشباب في البرلمانات. وأخيراً، أظهرت الديمقراطية 2030، أيضاً الأهمية الفائقة للمزيد من الديمقراطية من أجل تعزيز جدول أعمال 2030، الذي يقر بضرورة وجود مؤسسات قوية وشفافة وخاضعة للمساءلة وشاملة في جميع المجالات، فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المستدامة.

للمساهمة في النقاش، قام الاتحاد البرلماني الدولي، بتكليف ثلاثة من كبار المفكرين لكتابة مقالات انطباعية حول مستقبل الديمقراطية. كما قام السيد ديفيد بيتهام (Mr. David Beetham)، باستعراض السيناريوهات المحتملة في السنوات فيما بعد عام 2030، والتي يتطلع منها إلى الوراء في الأزمات الكارثية لعقد العشرينات 2020، وكيف تكاتف المواطنون معاً لاستعادة حقهم الديمقراطي. وفي الوقت نفسه، أشارت السيدة لورا أنتوني (Ms. Laura Anthony)، والسيدة جين هليدرمان، (Jane Hilderman Ms.)، إلى ضرورة وضع جدول أعمال لجعل الديمقراطيات أكثر تعبيراً ودقة في كيفية قياسها ومتابعتها لأدائها. وأخيراً، قام السيد كريستيانو فيري (Mr. Cristiano Ferri)، بتحليل الدور الذي يمكن أن تؤديه الأدوات الرقمية الجديدة، في البرلمانات، وتنبأ بأن ظهور المواطن المشرع قد بات وشيكاً. يمكن الاطلاع على هذه المقالات في الصفحة، <http://www.ipu.org/dem-e/idd/2016-democracy-2030.htm>.

بالإضافة إلى ذلك، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، في 21 أيلول/سبتمبر نقاشاً بعنوان: الديمقراطية 2030: تصورات الانتخابات، والبرلمانات في المستقبل بالشراكة مع معهد الدراسات العليا في جنيف. كان النقاش جزءاً من برنامج أنشطة أسبوع الديمقراطية الذي أقامته مستشارية الدولة في جنيف، وحضره نحو 150 شخصاً، من بينهم طلاب وأفراد عاديون. وقد قدم ثلاثة أعضاء في هيئة النقاش وهم النائب الأيسلندي بريجيتا جونسدوتير، (Birgitta Jónsdóttir)، النائب التونسي ميريام بو جليل، (Myriam Boujbel)، والسيناتور الهولندي نيكو شريجفر، (Nico Schrijver)، تقييمهم للحالة الديمقراطية في بلدانهم، وناقشوا مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية التقليدية، والمسارات (الصعبة غالباً)، نحو زيادة تمثيل الشباب، والفرص والمخاطر التي يمكن أن تطرحها الأشكال الجديدة للديمقراطية التي يسهلها التفاعل عبر الإنترنت.

وأكد أعضاء الهيئة أن بناء الديمقراطية هو عملية طويلة ومستمرة. ولفتت السيدة بو جبيل إلى أهمية الجهود المبذولة في تونس لبناء مؤسسات قوية في أعقاب ثورة عام 2011. ووصفت كيف أن مؤسسات الدولة الرئيسية - الرئاسة، والسلطة التنفيذية، والبرلمان - لا تزال تختبر أين تكمن حدود الصلاحيات المنوطة بكل منها. وأضافت أن الأولوية هي لتطوير مفهوم المواطنة، وتركيز الجهود على تثقيف المواطنين. وأشارت السيدة جونسدوتير إلى جهودها لفتح نوافذ البرلمان في أيسلندا، ودعت إلى أشكال جديدة من السياسة يحركها المواطن. وأعربت عن اعتقادها أن هناك حاجة لمزيد من المناقشات حول ظاهرة الاحتباس الحراري في البرلمان، والتي اعتبرتها أكبر تهديد يواجهه العالم. وقدم السيد شريجنفر أمثلة مبهرة من التاريخ الهولندي، لتسليط الضوء على الديمقراطية بوصفها عملية مستمرة. واعتبر أن الحركات الشعبية التي ظهرت بتحديها للأحزاب التقليدية لن تدوم طويلاً، مشدداً على تفوق الأفكار السياسية على الشخصيات. كما أشار أيضاً إلى الصعوبات التي تواجهها البرلمانات في مراقبة الجهاز التنفيذي، والتي يعتبرها إحدى السمات الأساسية للسلطة التشريعية.

وفي موازاة هذه الأنشطة، شارك الاتحاد البرلماني الدولي، بنشاط في الترويج لليوم الدولي على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك باستخدام تويتر والفيسبوك لنقل الرسائل المتعلقة بالديمقراطية، وموضوع اليوم. وقد استخدم الهاشتاغ #Democracy Day، على نطاق واسع على تويتر. وفي 15 أيلول/سبتمبر، ولدت تغريدات الاتحاد البرلماني الدولي، على تويتر 14262، إعجاباً تلقائياً و23400، على مدار الأسبوع.

## الملحق

البلد	
أندورا	بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية 2016، قرّر برلمان أندورا التركيز على نسبة الاقتراع المنخفضة بالانتخابات، وهو تطور جديد في البلاد. وعقد البرلمان مؤتمراً صحفياً حول هذه القضية في 15 أيلول/سبتمبر، حيث قدمت فيه دراستين. كما كان الموضوع نفسه محوراً لمؤتمر عقد في مبنى البرلمان في 20 أيلول/سبتمبر، والذي كان مفتوحاً أمام الجمهور حيث أتيحت الفرصة لطرح الأسئلة والمناقشة.
البحرين	احتفلت البحرين بيوم الديمقراطية لعام 2016، تحت شعار الديمقراطية وجدول أعمال 2030، للتنمية المستدامة. وأشاد وزير شؤون الإعلام علي بن محمد الرميحي في بيان له بالخطوات الديمقراطية الكبيرة التي قطعتها البحرين منذ أن أطلق صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة عملية الإصلاح.
بنين	تمهيداً لاحتفالاتها بيوم الديمقراطية، نظم برلمان بنين بزيارة إلى فندق الديو دي كوتونو في 14 أيلول/سبتمبر. وفي هذا الفندق انعقد المؤتمر التاريخي للقوات العاملة للدولة، والذي دشن في شباط/فبراير 1990، بداية عصر ديمقراطي في البلاد. وفي 15 أيلول/سبتمبر، أقيمت فعالتان: الأولى عبارة عن مؤتمر ونقاش حول القانون والعدل، والسلام، والثانية اجتذاب الشباب إلى البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، أقيمت مناظرة تلفزيونية حول (موضوع بنين والديمقراطية 2030) إشراك الشباب.
فيجي	في فيجي، ألقى رئيس مجلس النواب د. جيكو لوفيني (Jiko Luveni)، كلمة رئيسية في منتدى الشباب في مركز لاباسا الحضري في 14 أيلول/سبتمبر، للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية، تحت شعار الديمقراطية 2030، - برلماني، مستقبلي. وناقش المتحدثون الشباب وجهات نظرهم حول البرلمان، أهميته وكيف يمكن أن يؤثر على مستقبلهم كشباب وقادة المستقبل.
الهند	احتفل برلمان الهند باليوم الدولي للديمقراطية، في 15 أيلول/سبتمبر. واحتفل تلفزيون لوك سبها في البلاد (LSTV)، باليوم ببث برنامج حول موضوع الديمقراطية عام 2030. وقد أعيد بث البرنامج في فترات زمنية مختلفة خلال الأيام الستة التالية.

<p>لوكسمبورغ</p>	<p>أقام مجلس نواب لوكسمبورج يوماً مفتوحاً في 24 أيلول/سبتمبر. وتضمن الحدث جولات ولقاءات مع البرلمانين، حيث تمكن المواطنون من معرفة المزيد حول عمل البرلمان. كما أطلق المجلس أيضاً في أيلول/سبتمبر، حساب انستاغرام لنشر المزيد من المعلومات حول عمله مع الجمهور، وبخاصة مع الشباب.</p>
<p>الجيل الأسود</p>	<p>احتفل برلمان الجبل الأسود، بيوم الديمقراطية بفعاليتين. في 13 أيلول/سبتمبر، نظم البرلمان حفلاً تم فيه منح شهادات للمشاركين في برنامجه لتعليم الديمقراطية. وقد قام رئيس البرلمان، السيد داركو باجوفيتش، بتسليم الشهادات لحوالي 2600، ممثلاً عن المشاركين الذين حضروا ورش العمل حول الديمقراطية، والبرلمان، والاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان، في وقت سابق من هذا العام. وقد جمع الحفل ممثلين عن أكثر من 40 مدرسة ابتدائية، وطلاب، ومعلمين، ونواب، وسفراء ومنظمات غير حكومية. وفي 15 أيلول/سبتمبر، عقدت ورشة عمل حول الديمقراطية والبرلمان، ناقش فيها طلاب المدارس الابتدائية والمعلمين الديمقراطية في عام 2030، بما في ذلك مستقبل الانتخابات.</p>
<p>ميانمار</p>	<p>احتفلت ميانمار باليوم الدولي للديمقراطية، بفعالية أقيمت في ناي بي تاو في 15 أيلول/سبتمبر، ألقى خلالها بياناً من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. ونقل عن الرئيس يو هتين كياو تأكيداً على أهمية الاعتراف بأصوات وحقوق الأقليات، وذلك في خطاب رسمي ألقى نيابة عنه في حفل الافتتاح. وفي كلمة بمناسبة اليوم، ونقل عن رئيس مجلس النواب، وين مينت، تصريحاً حول الفروقات بين الديكتاتوريات والأنظمة الديمقراطية، مناشداً شعب ميانمار حماية الديمقراطية الوليدة في البلاد.</p>

ناميبيا	<p>احتفل برلمان ناميبيا باليوم الدولي للديمقراطية في صباح 15 أيلول/سبتمبر 2016، في مجلس الجمعية الوطنية، تحت شعار الديمقراطية 2030. وتكرزت المناقشات على السبل التي يمكن أن تتغير الديمقراطية من خلالها من الآن وحتى عام 2030؛ وكيف يمكن البرلمان ضمان المشاركة السياسية للشباب والاستعداد لمستقبل الديمقراطية؛ وكيفية ربط خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة بالقيم الديمقراطية، للمشاركة، والشمولية، والمساءلة. وكان البروفيسور بيتر كاتيايفي، رئيس الجمعية الوطنية، قد افتتح رسمياً هذا الحدث. وقدم ممثلون عن الحكومة، والمجتمع المدني، والشباب عروضاً توضيحية وقاموا بمناقشتها بأسلوب برلماني. وقد شارك نحو 90 طالباً من الجامعات والمدارس الثانوية، وممثلين عن المجلس الوطني للشباب. وقد دعي بعض الأفراد لحضور هذا الحدث، الذي تم بثه مباشرة أيضاً على تلفزيون ان بي سي. وقد تم تشجيع جمهور الناخبين ولا سيما الشباب لمتابعة قناة البث المتلفز ومتابعة الحدث على الفيسبوك في <a href="https://www.facebook.com/Parliament-of-the-Republic-of-Namibia-134417479967290">/https://www.facebook.com/Parliament-of-the-Republic-of-Namibia-134417479967290</a></p> <p>ومتابعة هاشتاغ #democracydaynam2016 على تويتر.</p>
البيرو	<p>في بيرو، أقيم أسبوع من الأنشطة احتفالاً باليوم الدولي للديمقراطية، وتوج بالفعالية الرئيسية في 15 أيلول/سبتمبر. وقد بدأ أسبوع الديمقراطية في البلاد في 12 أيلول، تحت رعاية النائب الأول للرئيس وبالتعاون مع مكتب تنسيق المشاركة والتوعية والمواطن. وشملت الأنشطة برلمان الجامعة/المدرسة في 12 و 13 أيلول، حيث حضر طلاب المدارس الثانوية والجامعات ورش العمل واطلعوا على أدوار الكونجرس والعمل البرلماني، وكيف تبدو المشاركة في المجموعات واللجان والمناقشات البرلمانية والتصويت على مشاريع القوانين.</p> <p>وفي 14 أيلول/سبتمبر عصرًا، أقيم منتدى الديمقراطية في البيرو في قاعة راؤول بوراس بارينشيا، للمؤتمرات حيث تم تسليط الضوء حول كيفية تشجيع المؤسسات العامة والخاصة للديمقراطية في البلاد، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة في البيرو، ومعهد دراسات البيرو والمعهد الدولي للديمقراطية. وفي اليوم الرئيسي، 15 أيلول/سبتمبر، أقيم احتفال الديمقراطية للجميع في ساحة بوليفار بالقرب من القصر التشريعي ضم ممثلي المؤسسات العامة والخاصة، والمجموعات البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني، لتبادل المعلومات حول الديمقراطية. وكان الموضوع الرئيسي هو الديمقراطية وجدول أعمال 2030، للتنمية المستدامة. لمزيد من التفاصيل انقر <a href="http://www4.congreso.gob.pe/participa/democracia2016.asp">http://www4.congreso.gob.pe/participa/democracia2016.asp</a></p>

<p>بناءً على اقتراح رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي الرومانية، تم الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية لعام 2016، في البرلمان من خلال بيانات أقيمت في اجتماع كامل النصاب لأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب. وتم إلقاء البيانات من قبل رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي الرومانية، السيد ايون ستان وعضو المكتب التنفيذي لمجموعة الاتحاد البرلماني الدولي الرومانية، السيد دوميترو أوبريا. وقد تم إنشاء قسم خاص على موقع مجلس الشيوخ على العنوان التالي:</p> <p><a href="http://www.senat.ro/ORGANIZATII/426da62e-e87b-4aeb-ba6f-029b6f607426/ZID%202016%20webpage.htm">http://www.senat.ro/ORGANIZATII/426da62e-e87b-4aeb-ba6f-029b6f607426/ZID%202016%20webpage.htm</a>.</p>	<p>رومانيا</p>
<p>احتفل برلمان أوغندا باليوم الدولي للديمقراطية، تحت شعار الديمقراطية وجدول أعمال 2030، للتنمية المستدامة. وإضافة للاحتفال بالديمقراطية، تم استئجار الاحتفال بهذا اليوم كفسحة زمنية للتفكير في حالة الديمقراطية في البلاد، وكيفية تأثيرها على تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة. وتم كذلك بث برنامج إذاعي يوم 13 أيلول/سبتمبر، بينما عقد البرلمان يوم 15 أيلول/سبتمبر حلقة نقاش مع البرلمانيين والأوساط الأكاديمية، والشركاء في التنمية والمجتمع المدني.</p>	<p>أوغندا</p>
<p>في اليوم الدولي للديمقراطية اجتمع البرلمانيون، وممثلين عن الأمانة العامة للبرلمان، والمنظمات غير الحكومية، في أوكرانيا لمناقشة مبادئ البرلمان المفتوح. وتمثل الهدف من الفعالية بإرساء تعاون أكثر فعالية بين البرلمانيين، والأمانة العامة للبرلمان الأوكراني فيرخونيا رادا، والجمهور من أجل تنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان حول الانفتاح البرلماني، والذي صادقت رسمياً أوكرانيا عليه في 5 شباط/فبراير 2016. وانصب التركيز الرئيسي لهذا الحدث على لجان مفتوحة وتوضيحاً لآليات الرصد والمشاركة العامة. وقد تم تنظيم هذه الفعالية في إطار مشروع البرلمان مع أوروبا، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا وتمويل من الاتحاد الأوروبي.</p>	<p>أوكرانيا</p>

<p>في 15 أيلول/سبتمبر، قاد عضو اللجنة التنفيذية المجموعة البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي، (<a href="http://www.bgipu.org/">http://www.bgipu.org/</a>)، اللورد بورفيس عن تويد مائدة مستديرة للنقاش بين خبراء لعدد من هيئات التنمية ومنظمات المجتمع المدني حول الرقابة البرلمانية للأهداف العالمية. وقد سلطت المناقشات الضوء على عمل الاتحاد البرلماني الدولي، في تشجيع البرلمانات في جميع أنحاء العالم، لأداء أدوار قيادية في تنفيذ الأهداف العالمية، بما في ذلك في مساءلة الحكومات في تلبية الالتزامات الأساسية. واعتبرت المشاركة المستمرة بين البرلمان، ووكالات التنمية والمجتمع المدني، عنصراً أساسياً لهذه العملية.</p> <p>قدمت المائدة المستديرة، فرصة مهمة لرفع الوعي بالدور الذي يمارسه الاتحاد البرلماني الدولي، في تعزيز دور البرلمانات، بشأن جدول أعمال عام 2030، وللإستماع إلى آراء خبراء التنمية على ما يجب أيضاً أن يقوم به برلمان المملكة المتحدة، لضمان تنفيذ المملكة المتحدة للأهداف العالمية على نحو فعّال.</p>	<p>المملكة المتحدة</p>
<p>احتفالاً باليوم الدولي للديمقراطية، نظمت المكتبة البرلمانية ومجموعة الاتحاد البرلماني الدولي، الأوروغوياني فعاليةً بعنوان الديمقراطية 2030.</p> <p>وشارك طلاب المدارس الثانوية، المنتخبين ديمقراطياً كممثلين عن فئتهم، في هذه الفعالية. وقد أقيمت هذه المسؤولية على عاتق ماريا فيكتوريا نونيز، أندي كايانو مايا، وميلاني رودريغيز فاز من مدرسة، "Vichadero" الثانوية، وأنا باولا Borraz، فيديريكو بيريرا وألفونسو غارسيا، من "سيميناريو وفرجينيا سييلس وفرانيسيس، مارتينيز وأيلين بينينو من المدرسة الثانوية، رقم 17 "فرانسييسكو أكونيا دي فيغيروا."</p> <p>وقدموا عرضاً توضيحياً لمدة خمس دقائق حول، تأملاتهم بشأن الديمقراطية 2030. وبعد ذلك، قام كل من السيناتور ايفون باسادا، والنواب اوبي باسكيه، غوستافو بيناديه، إيفان بوسادا وادواردو روبيو بالتعليق على العروض. لمزيد من المعلومات (باللغة الإسبانية) انقر هنا:</p> <p><a href="https://parlamento.gub.uy/noticiasyeventos/noticias/node/86099">https://parlamento.gub.uy/noticiasyeventos/noticias/node/86099.</a></p>	<p>أورغواي</p>

<p>احتفلت المجموعة الوطنية في زامبيا باليوم الدولي للديمقراطية من خلال أنشطة عن الديمقراطية 2030، في مباني البرلمان في البلاد يوم الاثنين 10 تشرين الثاني/أكتوبر 2016. وقد قام الشبان بمناقشة توفر الفرص الكافية للشباب للمساهمة بشكل فعال في نمو الديمقراطية، في زامبيا وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة لعام 2030. واستطاع المشاركون التفاعل مع أعضاء وموظفي البرلمان، والانخراط في القضايا الوطنية والعالمية أيضاً.</p> <p>وقد شاركت مدارس ثانوية من كل إقليم في مسابقة نقاشية خلال النهار، حيث ناقش المشاركون موقفهم، مع أو ضد، من حركة هل هناك ما يكفي من الفرص للشباب للمساهمة بشكل فعال في نمو ديمقراطية زامبيا؟ وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة 2030؟ وكان هناك أيضاً يوم مفتوح في مباني البرلمان - دعيت إليه 10 مدارس من الأقسام الإدارية في لوساكا لحضور أنشطة بمناسبة الاحتفال بيوم الديمقراطية. وقد قدمت إحدى الفرق الثقافية أنشطة ترفيهية.</p>	<p>زامبيا</p>
--	---------------

<p>شجعت الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا (EALA)، جميع البرلمانات والأحزاب السياسية للدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية في 15 أيلول/سبتمبر 2016 بإقامة برامج محددة لتسهيل وتعزيز مشاركة الشباب في المجتمع - ومنها عملية صنع القرار والسياسات.</p> <p>في 30 آب/أوغسطس 2016، ناقشت الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا وأقرت اقتراحاً - قدمه السيد نوسورا تيبورو - بشأن احتفال الجمعية بيوم الديمقراطية. كما قررت الجمعية أيضاً الاحتفال باليوم عبر وضع جدول أعمال للمناقشات يضمن المشاركة السياسية للشباب في الوقت الذي تتبنى فيه المنطقة مستقبل الديمقراطية. في بيان لاحق، أبرزت الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا شعار الاتحاد البرلماني الدولي، ليوم الديمقراطية 2016، بعنوان الديمقراطية 2030. اضغط هنا لمزيد من التفاصيل.</p> <p><a href="http://www.eac.int/news-and-media/press-releases/20160830/celebrate-day-democracy-eala-says-it-moves-attendant-resolution">http://www.eac.int/news-and-media/press-releases/20160830/celebrate-day-democracy-eala-says-it-moves-attendant-resolution</a></p>	<p>الأعضاء المشاركون</p> <p>الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا</p>
---	--

<p>أقام البرلمان الأوروبي - بالتعاون مع دائرة العمل الخارجي الأوروبي، وبالشراكة مع مكتب المعهد الدولي للديمقراطية، والمساعدة الانتخابية في بروكسل، والوقف الأوروبي للديمقراطية، والشراكة الأوروبية للديمقراطية، والشبكة الأوروبية للمؤسسات السياسية، - حفلاً بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية في بروكسل يوم 28 أيلول/سبتمبر عام 2016. وكان الاجتماع بضيافة رئيس البرلمان الأوروبي، مارتن شولتز، وضم إليه منظمات المجتمع الحكومية، والمدنية العاملة في مجال دعم الديمقراطية. وقد أتاح الاجتماع الفرصة للتفكير في معنى المكونات الرئيسية للديمقراطية في عصرنا، كالتمثيل، والمساءلة والمشاركة، والإندماج والتعليم.</p>	<p>الاتحاد الأوروبي</p>
---	-------------------------

### 7) استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المعدلة 2017-2021:

تم تعميم مسودة أولية منقّحة لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي (2017 . 2021)، على اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، ورؤساء المجموعات الجيوسياسية، وذلك قبل انعقاد جمعية الاتحاد البرلماني الدولي 134 في لوساكا، حيث كانت المراجعات بشأنها إيجابية عموماً. وتقرر إرسال النص إلى جميع الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والدعوة لتلقي تعليقاتهم ومدخلاتهم بحلول الموعد النهائي في 15 تموز/ يوليو. وقد ردت مساهمات من عدد من برلمانات الدول الأعضاء، وكذلك من الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة. وقد انعكست هذه المساهمات إلى أقصى حد ممكن في النص المعدل الحالي، والذي تم إعداده من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وستقوم اللجنة التنفيذية بدراسة المسودة الحالية، وتقديم توصية إلى المجلس الحاكم بهدف إقرار استراتيجية معدلة للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 199، في تشرين الأول/أكتوبر 2016 في جنيف.

## المشروع المعدل لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي

للفترة بين أعوام 2017-2021

برلمانات ديمقراطية قوية تخدم الشعوب

### الدورة 135 للاتحاد البرلماني الدولي

( جنيف / سويسرا 23-27 تشرين أول / أكتوبر 2016 )

#### الرؤية

نشدد عالمياً يعول فيه على كل صوت، حيث تكون الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الشعوب من أجل تحقيق السلام والتنمية.

#### بيان الرسالة

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. تقوم بتوطيد الحوكمة والمؤسسات والقيم الديمقراطية، ونعمل مع البرلمانات والبرلمانيين للتعبير عن حاجات الشعوب وتطلعاتها والاستجابة لها. ونحن نعمل من أجل تحقيق السلام وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتمكين دور الشباب وتحقيق التنمية المستدامة عبر الحوار والتعاون السياسي والعمل البرلماني.

#### القيم الجوهرية

الهدف من هذه القيم الأساسية هو سريانها على مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي برمته (أعضائه وأمانته العامة) وأن تكون بمثابة مبادئ إرشادية لكل إجراءاتنا.

**المساواة:** ضمان معاملة كل الأفراد أو مجموعات الأفراد بشكل عادل، وبالطريقة ذاتها دون تمييز، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العجز أو الدين أو المعتقد أو القناعة السياسية أو التوجه الجنسي أو السن. ونقوم بتعزيز المساواة حيث يتمثل الهدف النهائي بالحدّ من التمييز والظلم.

**الشمولية:** تسخير الطيف الكامل للرؤى والحاجات والاهتمامات داخل المجتمع، من أجل تعزيز الشعور بالانتماء. ونحن ندعم البرلمانات الشاملة التي تعكس اهتمامات كافة قطاعات المجتمع كافة وتمثلها.

**الاحترام:** تقدير واحترام واعتراف بالاختلافات الثقافية والدينية والعرقية والسياسية واللغوية، وغيرها من الاختلافات. ونحن ندعم الاحترام المشترك كمطلب أساسي للحوار البناء وتسوية النزاعات.

**النزاهة:** العمل بشرف وانفتاح واستقامة، دون التنازل عن الحقيقة. وتعتبر نزاهة البرلمان كمؤسسة، ونزاهة أعضائه، عاملاً جوهرياً في شرعيته. ونحن نعمل كوسيط محايد في الصراعات أو الأوضاع التي تلي الصراعات. **التضامن:** تعزيز الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والتكاتف ووحدة مصالح المجتمع البرلماني العالمي. ودعم بعضنا بعضاً والعمل معاً كفريق واحد. ونقوم بتعزيز التضامن البرلماني في مجالات العمل والتعاون بين البرلمانات.

## الأهداف الاستراتيجية

### الهدف 1: بناء برلمانات قوية وديمقراطية

تعتبر وظائف البرلمان الأساسية في التشريع، والرقابة، والموازنة، والتمثيل، من مقومات جودة الحوكمة الشاملة للبلاد. وتركز استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، للحقبة الممتدة بين عامي 2017 و2021 على تعزيز هذه الوظائف الأساسية، لتمكين البرلمانات من المساهمة في الديمقراطية والمساعدة على تلبية تطلعات الشعوب.

إن دور البرلمان في ضمان المساءلة عن الالتزامات التي قطعت على المستويات جميعها، يعد أمراً حاسماً لحسن سير العمل في أي نظام ديمقراطي. ويتوافق ذلك أيضاً مع هدف التنمية المستدامة 16، حول تعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة. ونحن نتبع نهجاً متكاملًا بتطوير الأبحاث والأدوات ووضع القواعد، ثم تطبيقها بوسائل ملموسة في السياقات الوطنية.

### تطوير وضع المعايير وجيل المعرفة

سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي، في تطوير معايير من أجل برلمانات ديمقراطية، كما هو مبين في البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة. وسنشجع البرلمانات على تقييم أدائها بناء على هذه المعايير، وسنشئ آليات وأدوات للبرلمانات لمراجعة أدائها على أساس تطوعي. ومتى دعت الحاجة إلى ذلك، فسنعمل على وضع المعايير والمبادئ الإرشادية الجديدة في سبيل الممارسة البرلمانية الجيدة. وسنستمر بالعمل كمنصة دولية لجمع المعلومات ونشرها، وكذلك توليد المعرفة حول البرلمانات والإجراءات والممارسات البرلمانية. كما سوف نطور قواعد البيانات الخاصة بنا على الإنترنت مثل PARLINE، وسنجمع ونشر المعلومات حول المرأة في البرلمان ومشاركة الشباب. وبشكل دوري، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الاتحاد البرلماني الدولي، سينشر التقرير البرلماني العالمي حول حالة برلمانات العالم. وسنسعى إلى تطبيق برنامج للمنشورات، يركز على الممارسات الجيدة للبرلمانات والموضوعات الجديدة والناشئة في التنمية البرلمانية.

## بناء القدرات المؤسسية

تعتبر البرلمانات الفعالة والمنظمة والمجهزة بموارد جيدة أمراً ضرورياً للديمقراطية النابضة بالحياة. وتؤكد التزامات التنمية العالمية المنصوص عنها في جدول أعمال الأمم المتحدة 2030، للتنمية المستدامة على أهمية مساهمة البرلمانات في الحوكمة الجيدة. وسيستمر الاتحاد البرلماني الدولي، في تعزيز البرلمانات في جميع أنحاء العالم، مع التركيز بشكل خاص على البرلمانات في البلدان التي خرجت مؤخراً من صراع و / أو الدول التي تشهد عملية التحول نحو الديمقراطية البرلمانية، من خلال تقديم المشورة المخصصة وبرامج المساعدة. وبالقيام بذلك، فسنتطبق المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، من خلال تمكين البرلمانات لتطوير قدراتها بصورة فعالة، للقيام بوظائف التشريع والرقابة والموازنة والتمثيل. وتماشياً مع المبادئ المشتركة، فإن دعم الاتحاد البرلماني الدولي، سيتعزز على أساس مسؤوليّة البرلمانات في أخذ زمام المبادرة على الصعيد الوطني في تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة ومشاركة الشباب. وفي سعينا لخدمة مصالح البرلمانات بشكل أفضل، فسنتستمر في تنسيق جهودنا من أجل تحسين نوعية وتأثير دعمنا. وسنواصل البناء على عملنا في البحث والمعايير والممارسات الجيدة. إن الاتحاد البرلماني الدولي يدرك الحاجة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، وسيشجع البرلمانات على القيام بذلك لتحديث طريقة عملها.

## الهدف 2: تعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة

كان للاتحاد البرلماني الدولي، دورٌ أساسيٌّ في النهوض بالمساواة بين الجنسين في البرلمانات ومن خلالها. إن إنجازاتها العديدة لا يمكنها إلا أن تلهم المزيد من الالتزام والاستثمار طالما أنّ العقبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المساواة لا تزال قائمة. سندعم البرلمانات لتصبح مؤسسات قوية، تراعي الفوارق بين الجنسين، وقادرة على دفع جدول أعمال المساواة بين الجنسين. وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز الإصلاح القانوني حول حقوق المرأة وتمكينها. ولتحقيق هذا الهدف، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون وثيق مع الشركاء الرئيسيين، مثل الأمم المتحدة للمرأة.

### دعم عملية التمكين السياسي للمرأة

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي، عمله لدعم وصول المرأة إلى البرلمان وتعزيز مساهمتها في صنع السياسات. وسنناصر تطوير الاستراتيجيات الوطنية، ونساعد على تقوية الأطر الوطنية التي تسهل وصول المرأة الكامل وعلى قدم المساواة إلى البرلمان. وسيدعم الاتحاد البرلماني الدولي، أعضاء البرلمان في عملهم، من خلال تزويدهم

بالمساعدة التقنية والتدريب، وسنقوم ببناء قدراتهن، ومنها عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الإرشاد للنواب النساء المنتخبات حديثاً.

### تطوير البرلمانات التي تراعي الفوارق الجندرية

لقد أرسى الاتحاد البرلماني الدولي الأساس لتحويل البرلمانات إلى مؤسسات تراعي الفوارق الجندرية. وسنستمر في دعم البرلمانات في جهودها لتجسيد المساواة بين الجنسين وممارستها - من خلال تنظيم هذه البرلمانات، وطرائق عملها، ووظائفها وقدراتها الخاصة.

وسنعمل على وضع المعايير وإصدار المبادئ التوجيهية حول سياسات وإجراءات تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوفير الدعم لبناء قدرات الهيئات البرلمانية التي تتعامل مع المساواة بين الجنسين وقضايا المرأة. وهذا سيساعد أعضاء البرلمان والموظفين البرلمانيين على تعزيز قدراتهم في تعميم مراعاة المنظور الجندري وضمان تبادل الممارسات الجيدة. كما سيقدم بناء البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين مساهمة مباشرة في تحقيق هدي التنمية المستدامة رقم 5 و16، وتسهيل نشر المساواة بين الجنسين، في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة جميعها.

### ضمان حقوق المرأة وتعزيز دورها

بمتابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين، ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، يجب أن يتم تسريع العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وأن تعطى الأولوية لمعالجة عدم المساواة بحكم القانون وعد المساواة الفعلية التي لا تزال قائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الاتحاد البرلماني الدولي، سيركز أعماله على دعم البرلمانات من أجل تحقيق ما يلي:

- تحديد ومعالجة التمييز، لا سيما القوانين التمييزية وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
- مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.
- الانخراط في الإصلاح القانوني الذي يراعي الفوارق بين الجنسين.
- بناء استراتيجيات وأطر عمل وطنية لتسهيل تمكين المرأة، بما في ذلك المجال الاقتصادي.

في جميع أعمالنا سنولي اهتماماً خاصاً لإشراك الرجال وبناء شراكات بين الرجل والمرأة لتعزيز المساواة وحقوق المرأة.

### الهدف 3: حماية وتطوير حقوق الإنسان

تتميز البرلمانات وأعضائها بموقع فريد لتقديم المساعدة في ترجمة معايير حقوق الإنسان الدولية، إلى حقائق وطنية. وسيستمر الاتحاد البرلماني الدولي، في مساعدة البرلمانات على تحمل مسؤولياتها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بأعضائها، ومن خلال تزويد الأعضاء بالمعلومات والمعرفة والتدريب، سوف يمكنهم من تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكل الأفراد.

#### حماية حقوق الإنسان لأعضاء البرلمانات

وسنستمر في متابعة الدور الدولي الفريد للاتحاد البرلماني الدولي، في تعزيز احترام حقوق الإنسان للبرلمانيين، والدعوة إلى الإنصاف في الحالات التي انتهكت فيها تلك الحقوق. وسنكثف العمل على تعزيز مشاركة أصحاب الشأن المعنيين، وعلى وجه الخصوص البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والجماعات الجيوسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي، وآليات مراقبة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان بشكل عام، في حل الحالات التي تعرض على اهتمام الاتحاد البرلماني الدولي.

وسنعمل بشكل متزايد على استخدام الإحصاءات والأدوات البصرية، مع تسهيل إتاحة النظام القانوني، من أجل لفت النظر إلى المخاطر الجادة التي يتعرض لها أعضاء البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وسيساعد البحث الإضافي والدعم فيما يتعلق ببعض المخاوف المتكررة في الدعاوى القضائية للاتحاد البرلماني الدولي، على تحسين فهم الموضوعات الجوهرية والمتشعبة، ومنع الانتهاكات الجديدة. وسوف يولي الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماً خاصاً بكيفية تأثر السيدات البرلمانيات بانتهاكات حقوق الإنسان.

#### زيادة مساهمة البرلمانات في تطوير وحماية حقوق الإنسان

سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي، في دعم البرلمانات لكي تقوم بدورها في التطبيق العملي لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وسنشجع البرلمانات على مواجهة التحديات الحالية والملحة لحقوق الإنسان. وسنكثف جهودنا لضمان الاطلاع التام للبرلمانات، في جميع أنحاء العالم، على عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومشاركتها في المجلة الدورية العالمية التي يصدرها. وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي، على رفع الوعي البرلماني بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وسنركز على دور البرلمانات في تنفيذ هذه الاتفاقيات، والتصديق عليها في حال عدم التصديق عليها. كما سنساعد أيضاً على بناء القدرات البرلمانية

لتنفيذ ميثاق حقوق الطفل. وسيكون الاتحاد البرلماني الدولي، بمثابة جسر بين البرلمانات وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ويعزز الجوانب التي تسهم في تقوية العمل وتحسين الفعالية. كما سوف نجمع وننشر المعلومات حول آليات البرلمانات، والعمليات التي تدعم بشكل فعال، جدول أعمال وطني قوي لحقوق الإنسان. إن دليل حقوق الإنسان للبرلمانيين لدينا يوفر المعلومات ويقترح الإجراءات التي يمكن اتخاذها بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وسنواصل الاسترشاد بهذا الدليل، وسنواصل تطويره على النحو المطلوب.

### تطوير احترام القانون الإنساني الدولي

سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في إشراك البرلمانات، وطلب مساهمتها وعملها في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه القانون الإنساني الدولي. وسيتضمن ذلك الدعم ضمان التصديق على الاتفاقيات التي تتعلق بهذا القانون وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والاتفاقيات الأخرى التي تتناول حماية اللاجئين وعديمي الجنسية. وفي هذا الصدد، سنعمل بتنسيق مكثف مع الشركاء، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

### الهدف 4: تعزيز تمكين الشباب

في السنوات الأخيرة، عززنا مشاركة الشباب باعتبارها عنصراً أساسياً للديمقراطية والعمليات السياسية الشاملة وفعالة. وسنواصل تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، ودعم مشاركة البرلمانين الشباب، والشباب بشكل عام في عملية صنع القرار. والاتحاد البرلماني الدولي، سيدعم أيضاً البرلمانات في الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الشباب ودمج وجهات نظرهم في العمل البرلماني. وفي خلال مراحل هذه العملية، سوف نبني على التجارب الناجحة والدروس المستفادة للاتحاد البرلماني الدولي في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية، لأنها يمكن أن تطبق على مشاركة الشباب المتزايدة.

### ضمان مشاركة الشباب في الحياة السياسية وصناعة القرار

تحتاج الديمقراطية إلى إشراك الشباب من الرجال والنساء، حيث إنهم يمثلون مفتاح مواجهة العديد من التحديات العالمية التي تواجهها المجتمعات - مثل الفقر أو التمييز التفاوت المتزايد أو الهجرة أو التغير المناخي أو الصراع أو عواقب التعليم والتوظيف. وتعمل مشاركة الشباب في الحياة السياسية، على تطوير المواطنة النشيطة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. كما تقدم الابتكار والإبداع والتفكير الجديد.

وسنستمر في العمل من أجل مشاركة الشباب، في النهوض بالديمقراطية من خلال البرلمان-لتعزيز الشمولية من خلال زيادة مشاركة الشباب وتعزيز الكفاءة في العمل البرلماني، من خلال تشجيع مشاركة الشباب في صنع

السياسات. وستركز جهودنا لمشاركة الشباب على ثلاثة برامج أساسية: حملة لزيادة مشاركة الشباب في البرلمان، وآليات يقودها الشباب للتواصل، وتمكين دور البرلمانين الشباب، ومرصد لتمثيل الشباب في البرلمانات.

### تعزيز التكامل بين وجهات نظر الشباب في البرلمان

إن تحقيق تمكين الشباب يتطلب أيضاً التركيز على المزيد من الأبعاد التقنية للعمل البرلماني. وكمصدر للخبرة في طريقة عمل البرلمان ومشاركة الشباب في البرلمان، سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتقديم الدعم التقني للبرلمانات من خلال برامج مصممة، تهدف إلى تعزيز التكامل بين وجهات نظر الشباب، والاستجابة بصورة أفضل لأولويات الشباب. وسيتم استكمال هذا الدعم عن طريق وضع مبادئ توجيهية بشأن إدراج وجهات نظر الشباب - من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الاجتماعية - فضلاً عن أنشطة بناء القدرات الإقليمية.

### الهدف 5: تعبئة البرلمانات حول أجندة التنمية العالمية

سيقوم جدول أعمال 2030، للتنمية المستدامة بتوجيه عمل الاتحاد البرلماني الدولي، في هذا المجال، وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعميم جدول العمل هذا في البرلمانات، وللمساعدة في تعزيز قدرات البرلمانات في الإشراف على تنفيذ الأهداف الواردة فيه. إن عملنا سيميز الترابط بين الأهداف الإنمائية المستدامة ويركز على النهوض بها، فردياً وجماعياً. كما سيقوم لاتحاد البرلماني الدولي، بالتركيز أيضاً على أهداف محددة تتماشى مع عملنا الأساسي، وعلى أهداف ذات ميزة نسبية في المساعدة على التنفيذ نتيجة لخبراتنا والأدوات المتاحة. وبما أن العمل على تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والصحة يُعدّ شرطاً مسبقاً بالغ الأهمية، لبلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة في جميع أنحاء العالم. فإن عملنا سيؤكد أيضاً هذه الجوانب. وعلاوة على ذلك، سنولي اهتمامنا بالتعاون الإنمائي، باعتباره عنصراً أساسياً لوسائل التنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة.

### إشراك البرلمانات في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة

بالتعاون مع الشركاء، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي، على رفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين البرلمانات. وسنوفر منبراً لمساعدة البرلمانات على اتخاذ الإجراءات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، بما في ذلك الممارسات التي تتعلق بالتعاون الفعال في التنمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وسنقدم بالتالي مساهمة ملموسة لتنفيذ جدول أعمال عام 2030، وأهدافه الشاملة:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله والحد من عدم المساواة في كل مكان.

- ضمان سلامة كوكب الأرض للأجيال القادمة.
- تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان الوصول إلى العدالة للجميع.
- معالجة تغير المناخ.

سيتم اتباع نهج ثلاثي الأبعاد، لإشراك المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وسيشمل ذلك تعزيز مشاركة البرلمانات في المراجعات العالمية، للتقدم المحرز في الأهداف الإنمائية المستدامة، والتي تجري في إطار الأمم المتحدة.

### مواجهة التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث

وتمشياً مع خطة العمل البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي، المعنية بتغير المناخ، سنعمل كشركاء مع المنظمات الدولية الأخرى، ومعاهد البحث ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، في حشد العمل البرلماني لمحاربة التغير المناخي. إن الاتحاد البرلماني الدولي، سيستمر في مناشدة البرلمانات لتقديم استجابة تشريعية شاملة للتغير المناخي ودعم تطبيق الحد من مخاطر الكوارث. ويتمثل الهدف الأساسي في ضمان ترجمة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، وإطار عمل سنداى للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك أجندة عام 2030، إلى تشريعات، وتخصيص ميزانية وطنية مناسبة. كما يجب على البرلمانات أيضاً توفير، رقابة صارمة على الإجراءات الحكومية، التي تشمل الحماية البيئية ومساهمات محددة على الصعيد الوطني، للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتحول إلى الطاقة النظيفة، وخلق الوظائف الصديقة للبيئة. كما سنواصل كذلك تعزيز إجراءات البرلمانات، للحد من أثر الكربون في بلادها.

### ضمان الصحة الجيدة والرفاهية

الحق في الصحة هو حق أساسي من حقوق الإنسان، والصحة أمر أساسي لأمن الإنسان: حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة أمر حاسم لإنهاء الفقر المدقع، وتعزيز التنمية والتغيير التحويلي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي جميع أنحاء العالم، ما زال العديد من الأفراد، بمن فيهم النساء، والأطفال والمراهقون، يعيشون دون الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الضرورية، أو بموارد صحية وتعليمية محدودة للغاية. ويظل هؤلاء غير قادرين على تحقيق أفضل ما لديهم ككائنات بشرية، ولا يستطيعون المشاركة بشكل كامل في المجتمع، وتقديم مساهمات مهمة في المجتمعات التي يعيشون فيها. ولهذا الأسباب فإن الاتحاد البرلماني الدولي، سيساعد البرلمانات في استكمال الأعمال، غير المنجزة لأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة/ الإيدز، والتنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال والمراهقين. وبالتعاون مع شركائنا - منظمة الصحة العالمية؛ فإن برنامج الأمم المتحدة، المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

البشرية/ الإيدز؛ وشراكة صحة الأم والوليد والطفل؛ والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا، سنفتح آفاقاً جديدة لمشاركة برلمانية أقوى، لتحقيق رؤية تغطية صحية شاملة لا تهمل أحداً.

### الهدف 6: المساهمة في بناء السلام، ومنع الصراع، وتحقيق الأمن

قام الاتحاد البرلماني الدولي، على أساس الحوار والحل السلمي للصراعات. ويعتبر دور البرلمانات في بناء السلام والمساعدة في منع الصراع - من خلال الحوار والدبلوماسية - أمراً جوهرياً. كما تؤدي البرلمانات كذلك، دوراً محورياً في إحلال السلام وتعزيز المصالحة في حالات ما بعد الصراع. كما يعتبر تعزيز الأمن، بما في ذلك العمل على مكافحة الإرهاب، أمراً جوهرياً كذلك في التنمية وعاملاً رئيسياً في تمكين الديمقراطية. وفي هذا الصدد أيضاً، فإن البرلمانات تقوم بدور أساسي - من خلال التشريع، وتخصيص الميزانيات وممارسة الرقابة من أجل ضمان التنفيذ.

### ضمان المصالحة السياسية من خلال الحوار والشمولية

يمارس الاتحاد البرلماني الدولي، دوراً خاصاً في الدول الخارجة من الصراعات، حيث يساعد على تطوير برلمانات هذه الدول، وتحويلها إلى مؤسسات قوية وديمقراطية يمكنها أن تقود الطريق في راب الانقسامات الوطنية. ونحن نشجع البرلمانات على القيام بهذا العمل، من خلال الحوار والتعاون الذي يقوم على الفهم والانفتاح، وثقافة التسامح والاعتدال، وتسليط الضوء على أهمية التعددية السياسية والشمولية في صنع القرار. وتأتي البرلمانات في صلب عمليات المصالحة. فأعضاء البرلمانات يستطيعون أن يقودوا الطريق نحو إظهار كيفية العمل معاً من أجل راب الانقسامات السياسية والثقافية والدينية، وإثراء الحوار البناء كوسيلة لتسوية النزاعات المعلقة. ونحن ندعم، وسنستمر في دعم البرلمانات، في حالات ما بعد الصراع. وسنقوم بذلك من خلال تشجيع التشاور بين أعضاء البرلمان ومساعدتهم - والبرلمانات ككل - للمساهمة في المصالحة الوطنية، من خلال معالجة جراح الماضي والتعاون للمضي قدماً، بما من شأنه المساعدة على بناء مجتمعات قابلة للحياة، وتحقيق سلام دائم.

### تعزيز الدبلوماسية البرلمانية

يتم القيام بجزء أساسي من عمل الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال الدبلوماسية البرلمانية، في بعض مناطق الصراع الأكثر تعقيداً في العالم. ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي، مساحة مميزة للدبلوماسية البرلمانية: فمن خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، نقدم مكاناً محايداً لأعضاء البرلمان من مختلف الدول والجماعات السياسية، من أجل تبادل الرؤى والخبرات، ومناقشة الصراعات داخل الدول وبينها. ويمكن أن يساعد استغلال الدبلوماسية البرلمانية، على المستويات الوطنية، والإقليمية، في الحؤول دون وقوع المواجهات وحل الصراعات

قبل خروجها عن نطاق السيطرة. ولطالما تمت مناقشة الاتحاد البرلماني الدولي، لتفعيل مساعيه الحميدة في معالجة القضايا الإشكالية التي تهدد سيادة القانون. وسنستمر في جلب الأطراف المتنازعة معاً، تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال مختلف آلياتنا الرسمية وغير الرسمية.

### الإجراءات بشأن مكافحة الإرهاب ونزع السلاح

يقدم الاتحاد البرلماني الدولي، المساعدة للبرلمانات في التعامل مع مختلف التهديدات التي تهدد الأمن، بما في ذلك الجريمة المنظمة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما نعمل كذلك على منع التطرف العنيف، ومكافحة الإرهاب. وبالقيام بذلك، فإننا نتشارك مع الأمم المتحدة، والأطراف الأخرى ذات الصلة، بملء تلك الفجوة في تنفيذ الصكوك الدولية، لمكافحة الإرهاب، والوفاء بالتزامات عدم الانتشار ونزع السلاح. ويشمل ذلك التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1540، وكذلك العمل على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وسنزود البرلمانات بالأدوات التشريعية والتدريب اللازم، لتحويل هذه الالتزامات إلى قوانين وطنية، والإشراف على تنفيذها تماشياً مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. سنقوم برفع مستوى الوعي بين أعضائنا حول المبادرات والأدوات المقترحة، كجزء من الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن خلال اتخاذ إجراءات بشأن حقوق الإنسان، وتمكين المرأة والشباب، سنسعى أيضاً لمنع الإرهاب، والذي غالباً ما تغذيه الكراهية، والتعصب والتمييز.

وسيركز الاتحاد البرلماني الدولي، كذلك على الأمن العمراني كقضية ناشئة. وستضع كل الأنشطة التي تتم لتحقيق هذا الهدف في اعتبارها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، حول المرأة والسلام والأمن، والقرار 2250، حول الشباب والسلام والأمن.

### الهدف 7: تعزيز الحوار والتعاون البرلماني المشترك

لقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي، منذ تأسيسه كنقطة اتصال للحوار والتعاون بين البرلمانيين. ونحن نسعى لتعزيز الاتصالات، والتنسيق وتبادل الخبرات بين البرلمانات والبرلمانيين، في جميع البلاد. وكما أشار رؤساء البرلمانات في المؤتمرات الدولية، فقد دعي الاتحاد البرلماني الدولي، أيضاً إلى التعاون الوثيق مع المنظمات البرلمانية والإقليمية، بهدف تعزيز التلاحم والكفاءة في التعاون البرلماني العالمي والإقليمي.

## توفير منتدى فعال للحوار السياسي العالمي

سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي، في دعم دوره كدعاء عالمي فريد للاجتماعات، يجمع أعضاء البرلمانات والشركاء الآخرين حول الموضوعات والمبادرات. وتعمل الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، على تعزيز الحوار، والتفاهم والتبادل بين أعضاء البرلمان من المناطق كلها، وكل التوجهات السياسية لتحديد الممارسات الجيدة والمساعدة في تعبئة العمل البرلماني، حول الموضوعات ذات الاهتمام الخاص من جانب المواطنين والبرلمانات والمجتمع الدولي. وسنعمل جاهدين على تحقيق المزيد لتطوير شكل ووظيفة ونتائج الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ولجانه الدائمة، وهيئاته الأخرى. ومن خلال التعاون الوثيق مع البرلمانات الأعضاء، والمؤسسات الشريكة، فسنبذل جهداً أكبر لتطوير الممارسة القانونية لإعداد التقارير وضمان المتابعة الفعالة لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

## بناء تماسك وفعالية أكبر في التعاون البرلماني العالمي

كثرت المنظمات وشبكات العمل البرلمانية، في خلال العقود القليلة الماضية. وستتضمن استراتيجيتنا السعي نحو تحسين المشاركة وتعزيز التعاون مع هذه المجموعات وبينها. ومعظم الهيئات البرلمانية قد أصبحت مرتبطة مؤسسياً بالاتحاد البرلماني الدولي، كأعضاء زملاء ومراقبين دائمين، وسنستمر في تحديد الفرص للمشاركة والتعاون مع أكبر عدد ممكن من هذه الهيئات. وسنعمل على الاستفادة من الميزات النسبية لمختلف الهيئات البرلمانية، وتحديد المجالات التي يمكن أن نبذل فيها جهودنا، وبذلك نعمل على الحد من تكرار العمل، وتطور تماسك التعاون البرلماني العالمي وفعالته.

## تحقيق العضوية العالمية

بوصفه منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية، فإن الاتحاد البرلماني الدولي، سيضعف من جهوده لتحقيق العضوية العالمية وتعزيز علاقته مع 45,000 برلماني حول العالم. وسنستمر في تشجيع البرلمانات التي لم تنتسب إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل المشاركة. وسنبذل جهوداً خاصة للتواصل وإشراك برلمانات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وسنعمل على تسهيل مشاركتها الدائمة في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.

## الهدف 8: جسر الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

في عالم متزايد العولمة والترابط ببعضه أكثر من أي وقت مضى، تبقى الأمم المتحدة ركيزة التعاون متعدد الأطراف، وتؤدي دوراً محورياً في كل المجالات السياسية عملياً. والالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول، تتسم بتأثير مباشر على المواطنين والمجتمعات. ويستلزم ذلك من البرلمانات والبرلمانيين، أن يقوموا بدور

هام في جسر الفجوة بين المستويات الدولية والمحلية. ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي، إلى وضع استراتيجية لحشد البرلمانات حول أهم الموضوعات التي تواجه العالم. وكجزء من هذا المجهود، فسنتستمر في وضع منظور برلماني، للمبادرات العالمية المستمرة، والعمل مع البرلمانات من أجل تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة، وسنتستمر في تطوير شراكتنا الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون مع منظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز، وخلال ذلك سنسعى إلى تأكيد المشاركة البرلمانية القوية، في عمل المؤسسات الرئيسية للحكومة العالمية.

#### ضمان المشاركة البرلمانية في عمل الأمم المتحدة ومراقبة هذه المشاركة

سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي، في تسهيل التفاعل بين البرلمانيين ومجتمع الأمم المتحدة، على المستويات الوطنية والدولية. وسنساعد على تشكيل المدخلات البرلمانية وتطويرها لتتوافق مع عمليات صناعة القرارات العالمية الكبرى، على أساس التوصيات السياسية التي تنجم عن مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات الرسمية الأخرى. وسنشجع وندعم العمل البرلماني، في تنفيذ الالتزامات العالمية الكبرى، ونساعد على نشر عمليات الأمم المتحدة في عمل البرلمانات. ومن خلال لجنته الدائمة حول شؤون الأمم المتحدة، والآليات الأخرى، فإن الاتحاد البرلماني الدولي سيسعى نحو ممارسة مراقبة برلمانية أكبر لنظام الأمم المتحدة وعملياتها المختلفة، وذلك بهدف ضمان تحقيق المزيد من الفعالية والشفافية والشمولية، في عمل الأمم المتحدة، وأنها تقوم بالوفاء بحاجات وتوقعات الشعوب على نحو أفضل.

#### تعزيز العمل البرلماني فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات المالية الدولية،

تعتبر التجارة محركاً أساسياً للعملة، ويمكن أن تساعد في دعم النمو الشامل والمستدام. وسيستمر الاتحاد البرلماني الدولي، في العمل مع البرلمان الأوروبي، وبالتعاون مع البرلمانات الوطنية، والمجالس البرلمانية الإقليمية، سيعمل على تقديم بعد برلماني فعال لمنظمة التجارة العالمية. وسنعمل على رفع الوعي وتطوير قدرات البرلمانات لمراقبة أنشطة منظمة التجارة العالمية، والمشاركة في الحوار مع مفاوضي منظمة التجارة العالمية. وتبادل المعلومات والخبرات، وبذل تأثير برلماني أكبر على المناقشات والمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية. وسنسعى كذلك إلى تطوير دور البرلمانات والبرلمانيين، في مواجهة المؤسسات المالية الدولية، (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وزيادة معايير الشفافية والمساءلة لديها.

## العوامل المساعدة

### إجراءات التمكين لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

كيف يحقق الاتحاد البرلماني الدولي، أهدافه الاستراتيجية؟ إن هدفنا العام هو بناء برلمانات ديمقراطية قوية تخدم الشعوب، وتحدد وتنفذ الوسائل الفعالة لتحقيق ذلك، الوسائل التي من شأنها زيادة تأثيرنا والحرص على أن تتجاوز نتائجنا الأحزاب والمصالح الفردية التي نقوم بها. في البيئة الحالية، نحن نعتقد أننا بحاجة إلى التركيز في كل ما نقوم به، بشأن تعميم الإجراءات المساعدة في المجالات الخمسة التالية.

### 1. الحوكمة والمراقبة الداخلية الفعالة

ستزيد الأمانة العامة، من الخدمات المقدمة إلى الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي، في أداء وظائفها لتوجيه عملها ومراقبته. وبصورة خاصة، فستقدم الدعم حول المسائل المتعلقة بالإدارة المالية وتقييم المخاطر. وسوف تبذل الأمانة جهدها لضمان التزام الاتحاد البرلماني الدولي، بأعلى معايير إعداد التقارير والتدقيق المالي، وكذلك أفضل الممارسات الدولية الأخرى للإدارة. وفي سبيل تحقيق قدر أكبر من الشفافية، فإن الأمانة العامة ستقدم تفسيرات أكثر تفصيلاً لقراراتها وإجراءاتها. كذلك، وبإدراكها للمسؤولية الاجتماعية، ستعمل الأمانة العامة، على زيادة التكيف مع ممارساتها وأساليب عملها لتشجيع وإظهار احترام للمجتمع والبيئة.

### 2. الانتشار والدعم والاتصالات

في بيئة تتسم بالتعقيد والازدحام، فإن لتقنيات الاتصال المتطورة أثراً عميقاً على مشاركة المعلومات وتشكيل الرأي والسلوك العام والعمل السياسي. ولم يكن صوت الاتحاد البرلماني الدولي، أبداً بالأهمية، في أي وقت مضى، كما هو الآن. إن نجاح توجهننا لبناء عالم ديمقراطي يسود فيه السلام والأمن والتنمية، كحقيقة واقعة بالنسبة إلى الجميع يعتمد على قدرتنا في تعزيز قيمنا ورؤيتنا، وإن التواصل الفعال حول الطريقة التي يستطيع، ويحقق من خلالها عمل الاتحاد البرلماني الدولي، التغيير الإيجابي بالنسبة إلى الأشخاص يعد أمراً حاسماً لرسالتنا. سنعمل على خلق تواصل أقوى وأكثر استراتيجية يستفيد استفادة كاملة ومبتكرة من وسائل وأدوات وتقنيات الاتصالات المتنوعة، لدعم المصادقية. وضمان تقاسم المعرفة، وبناء الخبرات، وتعزيز المشاركة بين الأعضاء.

### 3. المساواة بين الجنسين والتوجه الذي يقوم على الحقوق

من شأن إدماج المساواة بين الجنسين وتعميمها، وحقوق الإنسان، في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، أن يعزز الفعالية ويحقق الأهداف الأساسية. وقد اعتمدنا سياسة واستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجندي، التي

سنستمر في تنفيذها، من خلال تطوير الأدوات والدورات التدريبية والإصلاحات. كما قمنا بوضع استراتيجية توضح كيفية تنفيذ نهج يحترم ويحرم ويعزز حقوق الإنسان للجميع، والذي سنستمر في سعيها نحو تحقيقه. ومن خلال تطبيق هذه الاستراتيجيات، سنعمل على تحسين قدرات البرلمان وقدراتنا نحن، لتعزيز وضمان الاحترام للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وتعتبر هذا العوامل المساعدة الجوهرية جزءاً لا يتجزأ من المبادئ العامة لدعم البرلمان، والتي نعمل على حمل لوائها وتعزيزها.

#### 4. الأمانة التي تتميز بكفاءة وفعالية الموارد

تلتزم الأمانة بتحديد وتأمين الموارد البشرية والمالية الكافية، لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2017-2021، وسنعمل على أعضاء وشركاء الاتحاد البرلماني الدولي، وتشجع الأمانة التخطيط ومراقبة الأداء وإعداد التقارير على نحو منهجي، وستستمر في تعزيز المعايير والمقاييس البرلمانية. وستسعى الأمانة دائماً إلى تنفيذ وظائفها بفعالية واحترافية ومسؤولية، كما أنها تلتزم بالتطوير المهني المستمر لموظفيها.

#### 5. الشراكات

من خلال القيام بعمله، سيشترك الاتحاد البرلماني الدولي، ويتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى التي تشاركه أهدافها، والمنظمات الإقليمية البرلمانية الأخرى، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات والقطاع الخاص.

## الموازنة الموحدة للعام 2017

### تنفيذ استراتيجية معدلة لخدمة الشعوب من خلال بناء برلمانات ديمقراطية قوية

يتصور الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) العالم حيث لكل صوت تأثيره، وحيث الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الشعوب من أجل السلام والتنمية. وكمنظمة عالمية للبرلمانات الوطنية، يعمل الاتحاد من أجل السلام، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ومساعدة الشباب، والتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني. ويعزز الاتحاد البرلماني الدولي الحوكمة الديمقراطية والمؤسسات والقيم، بالعمل مع البرلمانات والبرلمانيين في التعبير والاستجابة لاحتياجات وتطلعات الشعوب.

الموازنة الموحدة عن عام 2017 هي ترجمة مالية للخطة للبدء بتنفيذ الإستراتيجية المعدلة للاتحاد البرلماني الدولي عن الأعوام من 2017 حتى 2021، وسيتم عرض الخطة المفصلة عن العام 2017 كإطار منطقي مشتق مباشرة من الأهداف الإستراتيجية الجديدة التي تم تبنيها رسمياً من قبل المجلس الحاكم في تشرين الأول/ أكتوبر 2016. وتتضمن الموازنة توقعات النفقات التشغيلية الإجمالية عن السنة بمبلغ 15.9 مليون فرنك سويسري، والجزء الأكبر من الموازنة ممول من خلال مساهمات الأعضاء. ومن المتوقع ان تبلغ هذه المساهمات عن عام 2017 مبلغ 10.2 مليون فرنك سويسري، والدخل الطوعي من المتبرعين الخارجيين لتنفيذ أنشطة البرنامج سيضيف للدخل الرئيسي مبلغ متوقع قدره 4.2 مليون فرنك سويسري (CHF)، وهذا ما يمثل نسبة 27%.

كما تعكس وثيقة الموازنة اهتمام الاتحاد البرلماني الدولي بالمساواة بين الجنسين، فقد بلغت المبالغ المخصصة المتعلقة بنوع الجنس من الأموال العادية ما نسبته خمسة بالمائة من الموازنة العادية. وتبلغ الموازنة المشتركة لكل الأنشطة المخصصة لهذا الموضوع 1.6 مليون فرنك سويسري، أي ما نسبته 10% من إجمالي الموازنة الموحدة.

وعلى الرغم من ضغوط الموازنة المستمرة، فإن الاتحاد البرلماني الدولي ملتزم بالمساهمة في الجهود العالمية للحد من التغيير المناخي. وسيواصل وضع الأموال للحد من انبعاث الكربون، وخصوصاً في أعقاب اتفاقية باريس - كانون الأول/ ديسمبر 2015.

## 1. المقدمة

### 1.1 ملخص الأمين العام

1. ستسمح الخطة والموازنة عن العام 2017 للاتحاد البرلماني الدولي البدء بتنفيذ إستراتيجيته المعدلة عن الفترة من عام 2017 حتى 2021 بكل قوة. وبرنامج العمل المكتمل هو مقترح عن: الحوكمة الديمقراطية، المساواة بين الجنسين، تمكين الشباب، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، بناء السلام. وسيتم تحقيق تقدم نحو جميع الأهداف الإستراتيجية من خلال الحوار السياسي، والتعاون والعمل البرلماني. وقد شاركت اللجنة الفرعية للشؤون المالية في اللجنة التنفيذية خلال كامل عملية إعداد الموازنة، وقدمت التوجيهات والإشراف.

2. خلال السنوات الأخيرة، انخفضت الاشتراكات المقررة من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بشكل كبير ووصل الانخفاض إلى أكثر من 2 مليون فرنك سويسري سنوياً (17.6%) مقارنة بالمستويات التي كانت موجودة عام 2011. وبالنسبة لعام 2017، من المتوقع أن تزداد الاشتراكات المقررة بنسبة 1.5% مقارنة بالدخل لعام 2016، وهو أول زيادة في الموازنة منذ ست سنوات، في استجابة لاحتياجات نفقات محددة تتعلق بتحرير الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي وأمن المقر. والمقياس المستخدم من قبل الاتحاد البرلماني الدولي يحاكي مقياس الأمم المتحدة (UN) عن المساهمات، مع بعض التعديلات الرياضية نتيجة الفرق في العضوية، ويتم تعديل هذا المقياس تلقائياً عندما يحدث تغيرات في مقياس الأمم المتحدة. وبالنسبة لعام 2017، تم تطبيق مقياس الأمم المتحدة وفق آخر تحديث، مما أدى إلى حدوث بعض الزيادة والنقصان في النسب المئوية لحصص بعض البرلمانات الفردية (أنظر الصفحات من 52 – 60).

3. إن مخرجات برنامج الاتحاد البرلماني الدولي ستكون مدفوعة من خلال الطلب من البرلمانات الأعضاء والتزامها بالتعبئة حول جدول أعمال 2030 لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف النمو المستدام (SDGs)، وإطار Sendai للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية باريس للمناخ. وقد باتت البرلمانات على وشك استنباط هذه الأدوات التي تعترف بدور قوي للبرلمانات في التنفيذ والإشراف. وبينما تقوم البرلمانات بدمج أهداف النمو المستدام (SDGs) في عملها، فإن برامج الاتحاد البرلماني الدولي ستساعد في ضمان القدرة على الوفاء بالتوقعات. وستحتاج البرلمانات إلى

- وضع نفسها بشكل فعال لمواجهة التحديات التي تفرضها أهداف التنمية المستدامة. وقد مكن تعبئة الموارد من مجموعة متنوعة وبشكل متزايد من الشركاء الاتحاد البرلماني الدولي من الحفاظ على مستوى مستقر من الأنشطة في الوقت نفسه الذي بقيت فيه اشتراكات الأعضاء عند مستويات منخفضة تاريخياً. ولم يحدد المجلس الحاكم أية متطلبات استثنائية لأنشطة إضافية في الوقت الحاضر.
4. ستعقد الجمعيتان التشريعتان بشكل اعتيادي جنباً إلى جنب مع الاجتماعات العادية للمجلس الحاكم، واللجنة التنفيذية (ما يصل إلى ثلاث مرات في السنة) والهيئات واللجان التشريعية الأخرى. وستتم المباشرة بأهداف برنامج الاتحاد البرلماني الدولي المعدلة، بما في ذلك القيام مرة أخرى ببعض عمليات إعادة تخصيص للنفقات في موازنة الطوعية في مجالات برنامج محددة خلال عام 2017. وتلتزم المنظمات الدولية باتخاذ تدابير إضافية لتحسين الأمن في المناخ الحالي. وقد تم رصد مبلغ 000,600 فرنك سويسري جانباً للبدء بتعزيز الأمن لمقر الاتحاد البرلماني الدولي. وتم تعويض هذا الالتزام جزئياً من خلال وفورات تكاليف في جميع أقسام ومجالات العمل، والحفاظ على رقابة مشددة على النفقات الأساسية.
5. سيتم الانتهاء من عملية إعادة تطوير الحضور المباشر للاتحاد البرلماني الدولي على شبكة الانترنت في عام 2017 لزيادة توعية الجمهور المستهدف. وعندما يتم تطوير الموقع الإلكتروني الجديد بشكل كامل، سيتطلب الأمر تخصيص أموال كل سنة لصيانة الموقع وتحديث محتواه للحفاظ على ملاءمته وحيويته. وللوصول إلى ذلك، تم إضافة مبلغ 000,100 فرنك سويسري في الموازنة إلى الاتصالات والرؤية. وستقوي منشورات الاتحاد البرلماني الدولي، والتي تتضمن التقرير البرلماني العالمي، أيضاً صورة المنظمة وتدعم جهودها الرامية لجمع التبرعات.
6. لتحسين أداء وفعالية الاتحاد البرلماني الدولي، سيتم الاستمرار في تطبيق سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جوانب عمل الاتحاد البرلماني الدولي. وهذا ينطوي على تطبيق خطة عمل ذات أهداف وغايات محددة، وتدريب الموظفين، وتطوير الآليات والأدوات لضمان أن المنظور الجنساني هو موضوع أساسي لجميع الأنشطة. في عام 2017 وما بعده، سيطبق الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً منهجاً قائماً على الحقوق في جميع نواحي أعماله، ويضمن التماسك بين هذا المنهج ومراعاة المنظور الجنساني.
7. من المتوقع أن يحافظ التمويل الطوعي لبرامج الاتحاد البرلماني الدولي على مستوى مماثل لمستواه خلال عام 2016. وسيتم الاستمرار بالعمل باتفاقية التمويل ذات السنوات الثلاث والنصف الموقعة في

عام 2014 مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida) وذلك حتى كانون الأول/ديسمبر من عام 2017. وهذه الشركة القوية متميزة من حيث أنها تدعم وتستثمر في دعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي في جميع الاتجاهات الإستراتيجية، خاصة في مجالات الديمقراطية والتنمية. كما تستمر أيضاً اتفاقية الشراكة لمدة خمس سنوات مع دعم دولي واسع للتنمية بالتركيز على مجموعة من أنشطة البرنامج، بما في ذلك بناء القدرات، وبرامج الشباب، والنواب الشباب. كما تستثمر برامج الشراكة بحسب نوع الجنسين للاستفادة وبقوة من الدعم المالي الخارجي، بما في ذلك منحة رئيسية لعدة سنوات مقدمة من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية. لقد أصبح الإرهاب مصدر قلق رئيس للمجتمع البرلماني العالمي، وتتطلب قرارات الاتحاد البرلماني الدولي أن تلعب الأمانة العامة دوراً بارزاً جداً في تنفيذ استراتيجيات وقرارات مكافحة الإرهاب.

8. مبادرات الشراكة الأخرى قيد المناقشة على الرغم من أن النتيجة الكاملة لهذا النهج ستظل غير معروفة إلى ما بعد الموافقة على موازنة عام 2017. وخلال عملية إعداد هذه الموازنة أدرجنا فقط الموارد القابلة للقياس مسبقاً والملتزمة أو التي يكون احتمال تحقيقها كبيراً. وعلى أية حال، لن يتم إنفاق أية أموال أو الالتزام بها حتى تتم الموافقة على التبرعات رسمياً بموجب اتفاقية موقعة. وإذا كان الاتحاد البرلماني الدولي ناجحاً في توفير أموال إضافية لمزيد من الأنشطة، فإن الأمانة العام بالطبع ستستجيب من خلال توزيع الأموال الإضافية.

9. بلغ رصيد رأس المال العامل (WCF) 8.6 مليون فرنك سويسري لدى نهاية عام 2015، منها مبلغ 6.6 مليون فرنك سويسري تمثل أموالاً سائلة متاحة والفرق هو عبارة عن تسويات محاسبية تتم وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS والتي لا يمكن أن تتحقق في التقديرة. ويقف الجزء السائل من رأس المال العامل حالياً عند 84% من المستوى المستهدف والمحدد من قبل اللجنة التنفيذية في عام 2006 (لدى ذلك الوقت كان التمويل الطوعي الخارجي جزء صغير من مستواه حالياً).

10. أدى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في عام 2012، إلى زيادة في قيمة مباني المقر والذي أدى إلى زيادة مباشرة في رأس المال العامل. في عام 2013، تطلب تطبيق معيار منفصل من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS استهلاك قرض طويل الأجل FIPOI<sup>2</sup>

---

2 المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPOI) أو مؤسسة مباني المنظمات الدولية (المترجم).

من الاتحاد السويسري، وزيادة إضافية في قيمة رأس المال العامل WCF. ولهذا الزيادة في القيمة تأثير في زيادة قيمة أعباء الاستهلاك التي يجب أن تعالج من خلال الموازنة السنوية. ومع الإبقاء على الموازنة العادية بجدها الأدنى، فإنه لا يمكن تغطية زيادة أعباء الاستهلاك من خلال تخفيض الأنشطة. فهذا الأمر يتناقض وبوضوح مع مصالح المنظمة، ونتيجة غير مقصودة للتحرك نحو عملية مساءلة أكبر. وكما قرر المجلس الحاكم في الموازنات من عام 2014 إلى 2016، يتم الاقتراح - مرة أخرى - عن العام 2017 وما بعده، أن تكون أعباء الاستهلاك السنوية المتزايدة للعام 2017 عن المباني مبلغ 000,60 فرنك سويسري، وقرض مؤسسة مباني المنظمات الدولية FIPOI مبلغ 000,67 فرنك سويسري، وتكاليف رسمية تطوير الموقع الإلكتروني مبلغ 000,110 فرنك سويسري، والتي يجب إطفاءها لتغطي من رأس المال العامل WCF.

11. ونتيجة الضغط الحالي على العديد من موازنات البرلمانات الأعضاء وقوة الفرنك السويسري، من المقترح أن تتوازن موازنة عام 2017 من خلال استخدام ما يصل إلى 000,100 فرنك سويسري من رأس المال العامل السائل. وهذا التعديل سيستخدم فقط إذا لزم الأمر عند نهاية فترة الموازنة. وبالنسبة للسنوات الخمس السابقة، تم استخدام رأس المال العامل بناء على إذن من المجلس الحاكم ولكن في نهاية المطاف لم تكن هناك حاجة لذلك نتيجة وجود وفورات تشغيلية تحققت خلال السنة، وسيتم تطبيق نفس الشروط في عام 2017.

12. على الرغم من أن الزيادة البسيطة في الاشتراكات الإجمالية للأعضاء قد استلزمت جهوداً كبيرة لتحقيق التوازن في الموازنة العادية لعام 2017، وتم الاحتفاظ بالتكاليف التشغيلية بجدها الأدنى بينما إدخال نفقات إضافية مطلوبة لتحرير الموقع الإلكتروني والأمن. ويتطلب البحث عن مصادر موثوقة من الدخل الطوعي وفرص الشراكة الملائمة أيضاً جهوداً إدارية مستمرة جنباً إلى جنب مع عمليات تقييم دقيق للمخاطر المحتملة على استقلالية الاتحاد البرلماني الدولي ومدى القدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل أعضائه. وستستمر الأمانة العامة بالقيام بجهودها الناجحة للبحث عن أعضاء جدد. ومن بين منافع أخرى، ستساعد اشتراكاتهم في تقاسم العبء المالي بالمشاركة مع الأعضاء الحاليين. وقد جدّدت الإستراتيجية عن الأعوام من عام 2017 حتى 2021 وفعلت التزام الاتحاد البرلماني الدولي بعالم يكون فيه لكل صوت تأثيره وتكون الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الشعوب من أجل السلام والتنمية.

التقديرات، بناء على الأهداف الإستراتيجية، وبناء على مصادر الأموال (بالفرنك السويسري)				
الموازنة المقترحة عن عام 2017			موازنة 2016 الموافق عليها	
الإجمالي	مصادر أخرى	الموازنة العامة		
<b>الإيرادات</b>				
000,227.10		000,227,10	000,016,10	الاشتراكات المقدرة
000.337		000,337	100,356	رأس المال العامل
000.023,1		000,023,1	500,018,1	الالتزامات الإلزامية من الموظفين
000,100		000,100	000,110	الفوائد
0	800,312	800,312	0	تكاليف دعم البرامج
000,16		000,16	000,16	إيرادات أخرى
300,224,4	300,224,4		700,271,4	المساهمة الطوعية
300,927.15	500,911.3	800,015,12	300,788,15	إجمالي الإيرادات
<b>النفقات</b>				
<b>الأهداف الإستراتيجية</b>				
700,428.2	600,017,1	100,411,1	700,997,2	1- بناء برلمانات ديمقراطية وقوية
900,555,1	800,933	100,622	300,591,1	2- تعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة
400,538.1	600,505	800,032,1	500,454,1	3- حماية وتعزيز حقوق الإنسان
600,329	600,329		200,303	4- تعزيز تمكين الشباب

700,083.1	700,083.1		400,054.1	5 - تعبئة البرلمان حول أجندة التنمية العالمية
300,502	000,354	300,148	000,94	6 - المساهمة في بناء السلام ومنع حدوث النزاعات وتحقيق الأمن
000,182.3		000,182.3	400,201.3	7 - تعزيز الحوار والتعاون البرلماني
000,893		000,893	300,837	8 - سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية
600,513.11	300,224.4	300,289.7	800,533.11	<b>مجموع فرعي</b>
<b>العوامل المساعدة</b>				
700,854		700,854	700,838	ورقابة وحوكمة داخلية فعالة
900,086.1		900,086.1	800,967	الرؤية، الدعم والاتصالات
000,10		000,10	000,10	تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهج القائم على الحقوق
900,668.2		900,668.2	400,649.2	أمانة تتميز بكفاءة وفعالية الموارد
500,620.4		500,620.4	900,465.4	<b>مجموع فرعي</b>
000,106		000,106	000,105	أعباء أخرى
800,312	800,312		400,316	استبعاات
300,927.15	500,911.3	800,015.12	300,788.15	<b>إجمالي النفقات</b>

## 2.1 منظور متوسط الأجل

13. من المتوقع أن يستمر النمو المتباطئ للناتج المحلي الإجمالي GDP العالمي نتيجة المستويات المنخفضة للطلب الكلي، والتطورات الضعيفة الأساسية من جانب العرض، وضعف تجارة الاستثمارات ونمو الإنتاجية<sup>3</sup>. ومن المقرر حدوث تحسن طفيف في نمو التجارة العالمية بمعدل 3.2% في عام 2017 نتيجة استقرار الطلب عند منتجي السلع إضافة إلى الاستثمارات المتزايدة في بعض الدول مثل الصين. وفي أعقاب اتجاه مماثل مقارنة بالسنوات السابقة، فمن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة أقل بقليل من 2% عن الفترة 2016 – 2017، مع نمو متوقع يقوده الطلب المحلي بدلاً من التجارة الخارجية. وحتى الآن لم تحدد الآثار الكاملة نتيجة تصويت المملكة المتحدة في الاستفتاء للخروج من الاتحاد الأوروبي. وما هو واضح هو أن المملكة المتحدة إضافة إلى بقية أوروبا، من المحتمل أن تستمر في مواجهة تقلبات سوقية كبيرة إضافة إلى حالة من عدم التأكد السياسي في المستقبل القريب.
14. تبقى قوة الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية متفاوتة، خاصة بين المصدرين الذين يكافحون بأسعار منخفضة والمستوردين بطلب محلي قوي. أما في دول مثل الهند واندونيسيا، فإن هناك استثمارات قوية من المتوقع أن تستمر، مدعومة ببنية تحتية قوية، في دول أخرى من الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية مثل البرازيل والاتحاد الروسي، من المتوقع أن يستمر تراجع الاستثمارات نتيجة الركود الاقتصادي الطويل، وحالة عدم التأكد السياسي، وأسعار السلع المنخفضة<sup>4</sup>. ومن المتوقع أن يكون للنمو المتناقص للصين تداعيات مؤثرة بشكل كبيرة على النمو في أوروبا وبقية دول العالم. ومن المتوقع أيضاً أن تنفقم حالة عدم التأكد من التحولات بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية بشكل أكبر نتيجة التوترات السياسية بين الأقاليم.
15. من المتوقع أن يبقى التضخم منخفضاً في عام 2017 نتيجة انخفاض أسعار النفط والطاقة. وفي حين أن أسعار النفط قادت النمو من خلال دعم استهلاك الأسر، إلا أنها بدأت تزداد بشكل تدريجي. خاصة في أوروبا، وهذا يؤدي إلى توقعات التضخم بمعدل 0.2% في عام 2016 و1.4% في عام 2017<sup>5</sup>. وسيساعد هذا الانتعاش تسهيل إضافي من خلال تعهد البنك المركزي

<sup>3</sup> The OECD Economic Outlook, 2016, p 13.

<sup>4</sup> The OECD Economic Outlook, 2016, p .13.

<sup>5</sup> European Economic Forecast, Spring 2016, p.4

الأوروبي بالاستمرار ببرنامجه لشراء السندات على الأقل حتى آذار/ مارس 2017. ومن المتوقع أن تساعد السياسة النقدية الأخيرة حول تحرير نمو الائتمان في منطقة اليورو هي أيضاً في تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP.

16. من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP لسويسرا بشكل متناسق مع بقيمة دول منظمة التعاون والتنمية OECD، بمعدل 1.2% في عام 2016 و 1.7% في عام 2017<sup>6</sup>. وهذا النمو ثابت نسبياً ولكنه يعتبر نمواً بطيئاً، ويرجع ذلك في سبب منه إلى الآثار المترتبة على ارتفاع قيمة العملة المتباطئ مقابل اليورو والتي - على الرغم من أنها تتناقص ببطء - ما تزال محسوسة. وهذه الآثار التباطئية قدمت تفسيراً جزئياً عن استمرارية تزايد المستوردات بمعدل أسرع من الصادرات في سويسرا. على صعيد آخر، في حين أن الاستهلاك العام والخاص، والذي يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، ضروري للنمو المستدام، إلا أن القلق يتزايد مع استمرار مبيعات التجزئة بالتراجع. أخيراً، من المتوقع حدوث تحسن في معدل التضخم في البلد إلى 2% في عام 2016 و 1.4% في عام 2017.

17. ومن المتوقع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقارنة باليورو، الأمر الذي قد يضع الفرنك السويسري في وضع غير مريح. حتى ولو كانت نصف التجارة السويسرية مع الاتحاد الأوروبي، باعتبار سعر الصرف بين الفرنك السويسري واليورو أمر استراتيجي للاقتصاد السويسري، كما يعتبر الدولار الأمريكي أيضاً معياراً هاماً.

18. على مدى السنوات الست الماضية، قام الاتحاد البرلماني الدولي بتخفيض اشتراكاته المقررة سنوياً بأكثر من 17%، وهذا ما يمثل 7.5 مليون فرنك سويسري في وفورات تراكمية لأعضاء الاتحاد منذ عام 2011. ومع الاعتراف بأن التخفيضات الطويلة الأمد في الموازنة العادية لا يمكن أن تدوم دون التأثير على عمل الاتحاد، فإن الهيئات الحاكمة للاتحاد سمحت بزيادة طفيفة بنسبة 1.5% في الاشتراكات، حيث تعتبر هذه الزيادة هي الأولى من نوعها منذ العام 2011. ويقدر الدخل الإضافي من اشتراك أعضاء جدد إلى المنظمة بمبلغ 20،000 فرنك سويسري في عام 2017.

<sup>6</sup> European Economic Forecast, Spring 2016, p.142

19. من المتوقع أن تبقى المساهمات الطوعية عند مستوى مماثل لمستواها في عام 2016. مجموعة من اتفاقيات الشراكة الجديدة والمتجددة من المتوقع حالياً أن تستبدل بعض المنح المقررة لتحافظ على الدخل الطوعي عند نسبة 27% تقريباً من الموازنة الموحدة (مقارنة بـ 27% في موازنة عام 2016). وإذا كانت الإستراتيجية المعدلة تجذب دخلاً طوعياً أكثر، فإنه سيتم توسيع مجال الخدمات والبرامج وفق الأهداف الملائمة. وفي الوقت نفسه، تم الأخذ بوجهة النظر المتحفظة<sup>7</sup> عن الإيرادات من الفوائد والاستثمارات عن العام 2017، حيث من المتوقع أن تستمر بيئة معدل الفائدة المنخفضة جنباً إلى جنب مع النمو العالمي المتباطئ.

### 3.1 التأثير البيئي

20. كجزء من التزام الاتحاد البرلماني الدولي بالجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ، قامت المنظمة بحساب انبعاثات غاز الاحتباس الحراري الناتج عنها من أجل تتبع التقدم المحقق وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية. إن السفر الرسمي هو عنصر ضروري في عمل الاتحاد البرلماني الدولي والانبعاثات الناتجة عن السفر تخضع للمراقبة والتعويض الكامل، ويساعد القرار بعقد جمعية واحدة كل سنة في جنيف بشكل طبيعي في تقييد استخدام الكربون. ويتخذ لاتحاد البرلماني الدولي موقفاً كمنظمة دولية بالتعويض عن جميع انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

21. اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي خطوات لخفض الانبعاثات الناجمة عن وسائل النقل المحلي، فقد حصلت المنظمة على الكهرباء بشكل كامل من المصادر المائية بناء على عرض مقدم من شركة طاقة محلية. ولدى المقرات الرئيسية ضوابط ونظام تدفئة وفق أحدث التكنولوجيا، بالتالي تقلل من خيارات إحداث تخفيض إضافي في استهلاك الطاقة. وعلى كل حال، يستمر الاتحاد البرلماني الدولي بالبحث عن وتوظيف المصادر مستدامة بيئياً لجميع تجهيزات مكاتبه وأدواتها، ويستخدم وبشكل منتظم الطابعات وآلات التصوير لتكون النسخ المطبوعة على الوجهين من الورقة، كما يقوم بتدوير الورق وتقييد كمية الوثائق التي تطبع باستخدام مبادرة الورقة الذكية.

---

7 - التحفظ في المحاسبة (أو الحيلة والحذر) هي سياسة تتطلب عدم المبالغة في الإيرادات والأصول والأخذ بالحسبان النفقات والالتزامات المتوقعة، أي تؤدي في نهاية المطاف إلى أقل القيم بالنسبة للأصول والإيرادات وأعلى القيم بالنسبة للنفقات والالتزامات، بكلمات أخرى تميل إلى تخفيض الأرباح والأصول (المترجم).

22. تتضمن هذه الموازنة مؤونة بمبلغ 28،000 فرنك سويسري لتعويض انبعاثات الكربون من الأنشطة العائدة في عام 2017. وقد تم تبني فكرة التعويض عن انبعاثات غاز الاحتباس الحراري من خلال الدفع للمشاريع التي تساعد في الحد من انبعاث الغازات في أماكن أخرى في Kyoto باليابان عام 1997.

23. بالنسبة للعام 2017، طلب المجلس الحاكم تخصيص أموال ملائمة للاحتياطي من أجل تعويض انبعاثات الكربون لتدفع لأي أنشطة يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي لتغيير المناخ، وقد يتم استلام أموال إضافية من المصادر الطوعية.

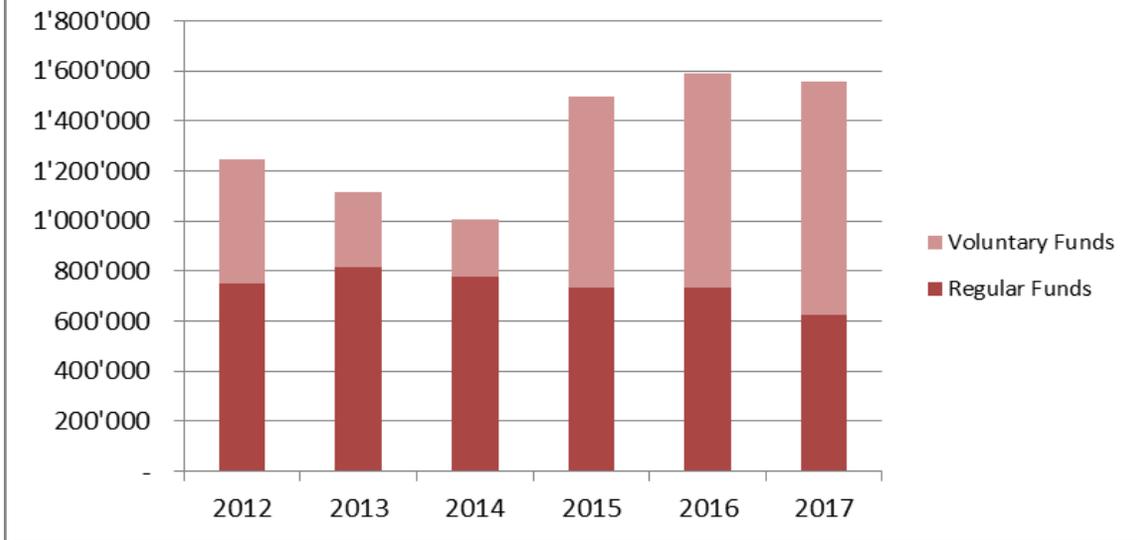
#### 4.1 التحليل حسب نوع الجنس

24. على مدى العقد الماضي، كان لدى الاتحاد البرلماني الدولي تركيز واضح عن وضع برامج محددة وفقاً لنوع الجنس، فهو - مثلاً - عمل على تعزيز ودعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما أنه عزز ودعم حقوق المرأة بشكل عام. وهذا العمل يمثل من خلال الهدف الاستراتيجي المعدل للاتحاد البرلماني الدولي رقم 2/، وتحوز هذه البرامج المحددة وفقاً لنوع الجنس على 5% من اعتمادات الموازنة العادية.

25. تستمر برامج الشراكة وفقاً لنوع الجنس في جذب تمويل كبير من عدة جهات مانحة، ومن المتوقع في عام 2017 وجود مستوى مماثل من التزامات التمويل الطوعي، بما فيها الأنشطة المحددة وفقاً لنوع الجنس. فقد قدم المانحون الحاليون والجدد التزاماتهم أو أنهم في طور الانتهاء من خططهم التمويلية، الأمر الذي سيسمح بمبلغ 930،000 فرنك سويسري للبرنامج المتعلق بنوع الجنس في عام 2017.

26. وإذا جمعنا تقديرات الموارد الرئيسية والتمويل الطوعي للأنشطة المحددة لنوع الجنس فإنها تبلغ 1.6 مليون فرنك سويسري، ويمثل هذا المبلغ الآن 10% من إجمالي الموازنة الموحدة.

### Annual expenditure on gender-specific activities



## 2. الدخل

### 1.2 المساهمات المقدرة

27. إن الجزء الأكبر من موازنة الدخل مستمدة من مساهمات الأعضاء المقدرة، وحتى عام 2011، زادت المساهمات بمعدل 3% سنوياً من أجل امتصاص الزيادات التضخمية. ومنذ ذلك الوقت، شهد الاتحاد البرلماني الدولي سلسلة من التخفيضات الكبيرة في مساهمات الأعضاء بسبب قيود الموازنة الداخلية للعديد من الأعضاء، نتيجة التباطؤ الاقتصادي وتغيرات سعر الصرف. وقد انخفضت إجمالي المساهمات المقدرة أكثر من 2 مليون فرنك سويسري، على الرغم من حدوث زيادة مطردة في أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي من 150 إلى 170 خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2016، والذي خفف من العبء على الأعضاء الحاليين. ومن حيث الواقع الحقيقي، أدى هذا الأمر بالدخل العادي للاتحاد البرلماني الدولي إلى الانخفاض إلى مستويات متدنية لوحظت لأول مرة خلال التسعينيات من القرن الماضي. في عام 2017، ورغم أن الموازنة العادية لا تزال عند هذه المستويات التقشفية، إلا أن هناك زيادة 1.5% من إجمالي المساهمات في الميزانية لتغطية عناصر نفقات جديدة تتعلق بتحرير الموقع الإلكتروني وأمن مبنى المقر الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي.

السنة	الاشتراكات الفعلية المقررة	التغير عن السنة السابقة
2006	590,544,10 فرنك سويسري	3.8 %
2007	266,060,11 فرنك سويسري	4.9 %
2008	900,354,1 فرنك سويسري	2.7 %
2009	000,756,11 فرنك سويسري	3.5 %
2010	100,046,2 فرنك سويسري	2.5 %
2011	390,202,12 فرنك سويسري	1.3 %
2012	900,939,10 فرنك سويسري	-10.0 %
2013	800,950,10 فرنك سويسري	0 %

السنة	الاشتراكات الفعلية المقررة	التغير عن السنة السابقة
2014	900،952،10 فرنك سويسري	0 %
2015	676،601،10 فرنك سويسري	-3.2 %
2016	000،056،10 فرنك سويسري	-5.1 %
2017	000،207،10 فرنك سويسري	1.5 %
ازداد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي من 150 إلى 170 خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2016		

28. في عام 2011، قرر المجلس الحاكم تحديث مقياس الاتحاد البرلماني الدولي للتقييم الآلي بما يتماشى مع التغيرات في مقياس الأمم المتحدة. وقد تم تحديث مقياس الاتحاد البرلماني الدولي المقدم مع هذه الموازنة بالانسجام مع مقياس الأمم المتحدة الجديد للأعوام من 2016 حتى 2018.

## 2.2 الاقتطاعات الإلزامية من رواتب الموظفين والإيرادات الأخرى

29. يدفع العاملون الموظفون لدى الاتحاد البرلماني الدولي كموظفين مدنيين دوليين، تكاليف ضريبية أو ضرائب دخل داخلية إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويحدد معدل التكاليف الضريبية للموظفين من قبل لجنة الخدمات المدنية الدولية. وسيولد هذا النظام الضريبي الداخلي إيرادات إجمالية في عام 2017 بمبلغ 1،018،000 فرنك سويسري لصالح جميع البرلمانات الأعضاء. على كل حال، ولمنع الازدواج الضريبي، فإن المنظمة ملزمة بإعادة تمويل جزء من التكاليف الضريبية للموظفين والتي تتعلق بضرائب الدخل المحلية المفروضة على الموظفين في كندا وفرنسا، والمبلغ المعاد تمويله والذي أدرج في موازنة عام 2017 يبلغ 58،000 فرنك سويسري.

30. ومن المتوقع أن تصل الإيرادات الإضافية من الرسوم الإدارية، إيجار غرف، ومبيعات الهدايا التذكارية، والموارد الأخرى ذات الصلة إلى مبلغ 16،000 فرنك سويسري في عام 2017. كما ومن المتوقع أن تكون إيرادات الفوائد والاستثمارات أقل بقليل من مبلغ 100،000 فرنك سويسري، نتيجة لاستمرارية انخفاض معدلات الفائدة وعدم التأكد في بيئة الاستثمار بشكل عام.

## 3.2 المساهمات الطوعية

31. من المقدر أن يؤدي تعبئة الموارد إلى توليد مساهمات طوعية بنسبة 27% من إجمالي الموازنة الموحدة (4.2 مليون فرنك سويسري). يستمر العمل باتفاقية التمويل لثلاث سنوات ونصف لأكثر من 4 مليون فرنك سويسري (35 مليون كرونة سويدية) من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)، حتى كانون الأول/ديسمبر 2017 لدعم أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، خاصة منها في مجالات الديمقراطية والتنمية. وستولد اتفاقية الشراكة لخمس سنوات مع الداعم الدولي للتنمية بشكل إجمالي أكثر من 3 مليون دولار أمريكي من عام 2013 حتى عام 2018، وتدعم مجموعة واسعة من أنشطة البرامج، تتضمن بناء القدرات وتعزيز تأثير البرلمانين الشباب. وستكون مصادر التمويل الجديدة مفيدة في تمكين الاتحاد البرلماني الدولي من الاستمرار بفعالية في جدول أعمال التنمية المستدامة 2013 خلال السنوات القادمة. بالإضافة إلى الدعم السخي لإعادة تطوير الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، قدمت الإمارات العربية المتحدة أيضاً دعماً لبرامج الديمقراطية والمساواة بين الجنسين والتنمية.

32. في الآونة الأخيرة تم استلام تبرعات كبيرة من شركاء جدد، تتضمن منحة لعدة سنوات بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي من الحكومة الصينية. وهي تتيح للاتحاد البرلماني الدولي تنفيذ برامجه لتوفير بناء القدرات للبرلمانات الأعضاء في الدول النامية، والمساهمة في تنمية مستدامة. وقد تلقى برنامج الشراكة للمساواة بين الجنسين منحة جديدة لعدة سنوات بقيمة 1.5 مليون فرنك سويسري (2 مليون دولار كندي) من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية والتي تبقى فعالة حتى كانون الثاني/ديسمبر 2018. وهناك منحة مبلغ 200,000 فرنك سويسري من حكومة أنغولا تتيح استمرارية أعمال الاتحاد البرلماني الدولي في مجال صحة الأطفال وحديثي الولادة والأمهات. وقد قدم برلمان مايكرونزيا منحة بقيمة 100,000 دولار أمريكي لدعم أعمال الاتحاد في مجال الهجرة واللاجئين. وتم مؤخراً توقيع اتفاقية تمويل بقيمة 400,000 فرنك سويسري مع برلمان غينيا الاستوائية للعمل باتجاه جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، إضافة إلى مجال تمكين الشباب. ومازال الاتحاد البرلماني الدولي مستمراً في توليد الفوائد من مجموعة محتملة من الجهات المانحة الجديدة. وكما جرت العادة، سيتم إطلاع اللجنة التنفيذية على أية موارد معبأة بعد أن تتم المصادقة على موازنة 2017.

33. سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي التعاون مع أسرة الأمم المتحدة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) في مجموعة من البرامج القطرية. كما تم الحصول على منح جديدة من منظمة الصحة العالمية (WHO) وشراكة حول الأنشطة المتعلقة بصحة الأطفال وحديثي الولادة والأمهات عن الأعوام 2016 – 2017. كما يعمل الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) لمزيد من التعاون إلى ما بعد المشروع الرائد لتعزيز البرلماني في تركيا الذي يدعم البرلمانيات النساء ولجنة تكافؤ الفرص.

### 3. النفقات

#### 1.3 الأهداف الإستراتيجية

##### الهدف 1 – بناء برلمانات قوية وديمقراطية

##### الهدف العام:

لتقوية البرلمانات حتى تتمكن من المساهمة بشكل أفضل في الديمقراطية وتلبية تطلعات الشعوب

#### القضايا والتحديات لعام 2017

يعتقد الاتحاد البرلماني الدولي بشكل راسخ أن أداء البرلمانات لدورها بشكل أفضل يجعل الديمقراطيات أقوى، وهو المبدأ الذي لا يزال كامناً في صميم أعماله. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعمه التقليدي لتعزيز القدرات المؤسسية للبرلمانات الوطنية مع التركيز على تلك التي تكون في مرحلة ما بعد الصراع والحالات الانتقالية.

إن المهام التشريعية الأساسية، والوظائف التمثيلية والرقابية للبرلمان أمر أساسي لنوعية الحكم العام للبلد. وتوفر أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي اتباع منهج متكامل لتعزيز هذه الوظائف: من البحث والتطوير للمعايير والأدوات، إلى التطبيق القوي في السياقات الوطنية. كما أن تحسين الوظائف البرلمانية الرئيسية يقوي تطبيق أنشطة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بما في ذلك أحكام الهدف رقم 16 حول بناء مؤسسات فعالة وشاملة. في أعقاب الالتزامات التي قطعتها حول جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، تشجيع البرلمانات على تحسين قدرتها لضمان مسائل أفضل سيكون محور أعمال الاتحاد البرلماني الدولي وسيستكمل من خلال نشر التقرير البرلماني العالمي الثاني حول الرقابة البرلمانية.

في عام 2017، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً تقوية وتعزيز وتطبيق المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات التي تحظى بتأييد واسع. وتدعم المبادئ المشتركة أن البرلمانات هي نفسها الأكثر كفاءة لقيادة عمليات التطوير الخاصة بها، بما يؤدي إلى نتائج دائمة وفعالة. وسيتم القيام بعملية دمج وتطبيق منهج البرمجة القائمة على النتائج تمشياً مع المبادئ المشتركة.

سيطور الاتحاد البرلماني الدولي ويعزز المعايير والتوجيهات الإرشادية من أجل ممارسات برلمانية جيدة. وسيكون هناك تكامل أفضل لأعماله في مجال البحوث، وعملية وضع المعايير، والمساعدة التقنية، وذلك من خلال تعزيز العمل الجماعي والتخطيط داخل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والتعاون الوثيق مع البرلمانات الأعضاء.

وستعطي الأولوية للمجالات الآتية:

- تمكين التطوير الخاص بالبرلمانات الوطنية من خلال برامج لبناء القدرات محددة السياق بشكل محكم والتي تقود إلى تغيير مستقر وديمقراطية أقوى.
- تطوير الأدوات من أجل عمل برلماني قوي، مثل مجموعة أدوات من أجل أمانات برلمانية فعالة؛ الاستمرار في تسهيل استخدام البرلمانات للأدوات الأخرى المطورة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، والتي تتضمن مجموعة أدوات التقييم الذاتي عن البرلمانات والديمقراطية، ومجموعة أدوات عن برلمانات تراعي الحساسية الجنسانية وخطتها للعمل، ومؤشرات للبرلمانات الديمقراطية (قيد التطوير حالياً).
- دعم وتطبيق منهج البرمجة الذي يحقق تكامل الأهداف المشتركة والذي يعزز أيضاً: تقييماً وإشرافاً أكبر؛ نتائج مستقرة؛ التعليم المستمر؛ وضبط وتكرار التغيير الفعّال.
- الاستمرار في تطوير وتعزيز الأدوات للبرلمانات والشركاء لتطبيق المبادئ المشتركة بفعالية، إضافة إلى امتلاك الخبرات وتبادلها والدروس المستفادة. أيضاً، الاستمرار في تشجيع البرلمانات والشركاء على التصديق على المبادئ المشتركة، إضافة إلى العمل على ترسيخ قيمها كأداة جديدة بالاهتمام على مستوى المجتمع.
- إعداد الطبعة التالية من التقرير الإلكتروني البرلماني العالمي، والذي يقدم تحليلاً وفقاً لأحدث التقنيات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات والمؤتمر العالمي البرلماني الإلكتروني، المقرر عقده في عام 2018.
- نشر التقرير البرلماني العالمي الثاني، والذي يركز على قوة البرلمانات في مساءلة الحكومات.

- إعادة إطلاق قاعدة البيانات PARLINE كجزء من الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، والذي يركز بشكل أكبر على توفير بيانات قابلة للمقارنة عن القوى البرلمانية، والهياكل وأساليب العمل.
- استمرار الاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية (15 أيلول/سبتمبر) وحشد عدد من البرلمانات بشكل أكبر من السابق لتعزيز الحوار بين المؤسسات والمواطنين.
- الحفاظ على مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في الحوارات الديمقراطية الدولية، بما في ذلك، الحوار حول تطبيق هدف التنمية المستدامة (SDG) رقم 16، وبشكل محدد الأهداف 16.6 عن مؤسسات مسؤولة وفعالة وشفافة، والهدف 16.7 عن صنع القرار بشكل تمثيلي وتشاركي وشامل واستجابي.

وتمشياً مع المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، سيسعى الاتحاد البرلماني الدولي جاهداً ليخدم بشكل أفضل مصالح البرلمانات من خلال تعزيز شراكات قوية على كافة المستويات. بالإضافة إلى الاحتفاظ بروابط قوية مع البرلمانات نفسها، واستمرارية التنسيق والتعاون مع الشركاء الداعمين البرلمانيين، الأكاديميين، وغيرهم، بما يضمن الحصول بشكل أكبر على خبرات نوعية، والرؤية، والمشاركة الفعالة بأحدث اتجاهات التطور الديمقراطي.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

يعتقد الاتحاد البرلماني الدولي أن مشاركة الرجال والنساء في صنع القرار على قدم المساواة هو في صميم العمل الديمقراطي. بناء عليه، يعتقد أن الاهتمام بنوع الجنس في العمل البرلماني يجعل المؤسسات أقوى لخدمة مصالح جميع الناس.

سيستمر مركز موارد الاتحاد البرلماني الدولي في تضمين العملية البحثية حول المشاركة السياسية للمرأة ورصد التقدم المحرز في هذا المجال والعقبات التي تواجهه. وستشمل جميع المنتجات البحثية البعد الجنساني، وسيبنى على تحليل نوع الجنس في القضايا والمسائل المثارة، وستصمم خصيصاً لتلبية احتياجات كل من الرجل والمرأة. كما سيتم تطوير جميع مشاريع المساعدة التقنية وذلك تنفيذاً للمبدأ المشترك رقم 6، الذي يحدد أن التطوير البرلماني يجب أن يراعي الجانب الجنساني. وستنشأ مشاريع من تحليل نوع الجنس للمواقف والاحتياجات، وستهدف أيضاً إلى ضمان المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة في تنفيذ وإدارة الأنشطة. وفي القيام بذلك، ستسهم المساعدة التقنية في تعزيز المساواة بين الجنسين في البرلمانات ومن خلالها.

تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
700.413,2	200,981	500,432,1	2015 نهائي
700.997,2	800,571,1	900,425,1	2016 موافق عليه
700.428.2	600,017,1	100,411,1	2017 مقترح
900.346.1	200,154	700,192,1	الرواتب
500.601	300,514	200,87	الخدمات
300.398	100,289	200,109	النقل
000,82	000,60	000,22	أدوات

الهدف 2 – مساواة متقدمة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة

الهدف العام

لبناء مؤسسات تراعي نوع الجنس وتحترم وتوفي بالمساواة بين الجنسين، وتشجع على احترام حقوق المرأة وتدعم تمكينها.

القضايا والتحديات لعام 2017

مساواة متقدمة بين الجنسين

في حين أن للاتحاد البرلماني الدولي دور أساسي في النهوض بالمساواة بين الجنسين في البرلمانات ومن خلالها، إلا أن عدم المساواة ما يزال قائم. وهذا الأمر يستمر مع التحدي للوفاء بحقوق المرأة وتمكينها كما يتضح من مراجعة فترة 20 سنة حول تطبيق إعلان بكين وخطة العمل.

في عام 2017، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي دعمه للبرلمانات التي تطلب مثل هذه المساعدة حتى يتسنى لها إصلاح مؤسسات تراعي بشكل أكبر نوع الجنس وتكون قادرة على قيادة جدول أعمال المساواة بين الجنسين من خلال تجسيد المساواة بين الجنسين وتنفيذه. وللقيام بذلك، ستتيح عمليات التقييم الذاتي في البرلمانات المساعدة في تحديد الطريق قدماً نحو تحديد الفجوة الجنسانية في منظماتها.

لتحقيق مساواة متقدمة بين الجنسين، فإن مشاركة المرأة هو المفتاح. سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الدعوة لتطوير استراتيجيات وطنية تسهل من وصول المرأة إلى البرلمان، وتدعم الإصلاح القانوني لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وتوفير الإرشادات ودعم وبناء القدرات للنساء البرلمانيات. في عام 2017، سيتم تنظيم أنشطة بناء القدرات، ودورات لبناء المهارات، وورشات عمل حول قضايا محددة حسب نوع الجنس، كما سيتم التركيز أيضاً على دعم الكتل البرلمانية النسائية وتسهيل التبادلات بين النساء البرلمانيات الأعضاء، سواء كان ذلك وطنياً، أو إقليمياً، أو دولياً.

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز الإصلاح القانوني للوفاء بحقوق المرأة وتمكينها. كما سيعمل مع البرلمانات لمعالجة عدم المساواة من خلال تحديد ومعالجة التمييز، وبشكل خاص القوانين التمييزية، والانخراط في إصلاح قانوني يراعي نوع الجنس، كما أنه سيزيد من جهوده لدعم الاستراتيجيات والأطر الوطنية لتسهيل تمكين المرأة، بما في ذلك في المجال الاقتصادي.

في عام 2017، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً دعم العمل البرلماني لتبني وتنفيذ إطار قانوني قوي وفعال يمنع ويعالج جميع أشكال العنف ضد المرأة. وسيكون هناك اهتماماً كبيراً بالاستراتيجيات الناجحة لتنفيذ التشريعات والسياسات لمكافحة العنف ضد المرأة، وستشمل الأنشطة السمينارات، والمساعدة في وضع التشريعات، ودعم أنشطة زيادة التوعية، والمشاورات العامة، والرقابة البرلمانية، وآليات الإشراف. وسيدعم الاتحاد البرلماني الدولي زيادة درجة الوعي حول آثار النزاع والتطرف العنيف على النساء والفتيات. في عام 2016، نشر الاتحاد البرلماني الدولي توجيهات إرشادية للتصدي للتحرش، والتخويف، والعنف ضد المرأة في البرلمان. وفي عام 2017، سيدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في اتخاذ إجراءات لتقليل ومنع العنف السياسي ضد المرأة.

وبالإضافة إلى دعم النساء البرلمانيات، سيكون التركيز بشكل خاص في عام 2017 على زيادة درجة الوعي حول المساواة بين الجنسين ما بين الرجال البرلمانيين ودعم قدراتهم وأعمالهم في مجال حقوق المرأة.

إن الأبحاث حول المرأة في الحياة السياسية تبقى عنصراً أساسياً لأعمال الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المساواة بين الجنسين. في عام 2017، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي توفير معلومات مقارنة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وستستخدم هذه المعلومات كأساس لرصد تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تحليل مدى التقدم والنكسات للمرأة في البرلمان وأفضل الوسائل لدعم المرأة في الحياة السياسية. وستنشر هذه المعرفة في البرلمانات، وفي أوساط النشطاء

والعملية البحثية ومن خلال منصات المعرفة الرئيسية المباشرة عبر الانترنت وقواعد البيانات عن المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك، الناشطات في الحياة السياسية (iKNOWPolitics)<sup>8</sup>. وسيقوم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا بإجراء المشاريع البحثية العالمية حول تأثير المرأة في البرلمان.

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل في الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP) وغيرها من المنظمات الدولية (على سبيل المثال، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)).

باختصار، سوف يسهم عمل الاتحاد البرلماني الدولي حول المساواة بين الجنسين في تنفيذ الأهداف 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

تهدف جميع الأنشطة في هذا القسم إلى تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الرجال على المشاركة في الأنشطة وضمان معالجة قضايا المساواة بين الجنسين من قبل ممثلين عن كلا الجنسين. وقد دعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى مبادرة - قوتي من أجل قوة المرأة - تم التوقيع عليها من قبل البرلمانين الرجال والنساء في عام 2015. بناء عليه، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل من أجل إشراك الرجال في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال هذه المبادرة. وسوف يستمر أيضا لتعزيز حملة هيئة الأمم المتحدة للمرأة "هو من أجلها هي" HeforShe. ويوفر البرنامج أيضا الدعم والمساهمة، كلما كان ذلك ممكنا، لعمل البرامج والأقسام الأخرى، بالتالي المساهمة في جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاتحاد البرلماني الدولي.

8 - تعرف بشبكة المعرفة الدولية للنساء في الحياة السياسية (الناشطات في الحياة السياسية) [The International Knowledge Network of Women in Politics (iKNOW Politics)] (المترجم).

تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
100,496,1	400,760	700,735	2015 نهائي
300,591,1	500,858	800,732	2016 موافق عليه
900,555,1	800,933	100,622	2017 مقترح
500,720	600,214	900,505	الرواتب
200,520	000,463	200,57	الخدمات
100,196	000,152	100,44	النقل
100,119	200,104	900,14	أدوات

### الهدف 3 - حماية وتعزيز حقوق الإنسان

#### الهدف العام

للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين وتعزيز مساهمة البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني

#### القضايا والتحديات للعام 2017

في عام 2017، ستواصل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين عملها لحماية البرلمان وتعزيز رد الاعتبار لهم عندما تنتهك حقوقهم الإنسانية. وسوف تولي اهتماماً خاصاً لنتائج المسح الذي أجره الاتحاد البرلماني الدولي حول العنف ضد المرأة في البرلمان، وكيف يمكن أن يؤثر في عملها. ستبحث اللجنة عن طرق جديدة لتعزيز فعاليتها، بما في ذلك من خلال مشاركة أقوى بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي لدى كبرى هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى والمجموعات الجيوسياسية. وستستكشف اللجنة احتمالات تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، مثل لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، إضافة إلى الأطر الإقليمية. كما ستقوم اللجنة أيضاً بتطوير الأدوات الجديدة للمعلومات لتسليط الضوء على أعمالها.

في عام 2017، سلسلة من الاجتماعات البرلمانية الإقليمية عن كذب بين البرلمان ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ستدخل مرحلتها الختامية. وستبذل الجهود المتواصلة للمساعدة في الحفاظ على الزخم

الحالي في المجلس لكي يتضمن البرلمان وأعمالها في مداولاته بشكل أكثر انتظاما. ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا بتجميع وتحليل للبيانات بشكل منهجي حول مشاركة البرلمانات في مراحل مختلفة من عملية المراجعة الدورية الشاملة للمجلس. وكما هو الحال مع جهود الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المشاركة البرلمانية في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، سيدعم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا وبشكل أكبر المشاركة البرلمانية في عمل لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتوصيات الأخيرة ذات أهمية خاصة من حيث أنها تساعد على توفير حقوق إنسان قوية تشكل دعامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

في عام 2017، سيعزز الاتحاد البرلماني الدولي من الاستخدام الواسع النطاق، وبمجموعة متنوعة من اللغات، لكتب محدثة حول حقوق الإنسان وذلك للبرلمانيين وكذلك للكتيب الأخير عن الهجرة وحقوق الإنسان والحوكمة. كما سيتم النظر في وضع كتيبات أخرى حول القضايا التي تعتبر موضوعية وذات صلة بعمل البرلمانيين، مثل نطاق حرية التعبير و/ أو حرية التجمع السلمي.

سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا بالبحث عن طرق لتعزيز المشاركة البرلمانية في المساعدة على تحقيق التصديق العالمي على عدد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية وبروتوكولاتها.

وسيركز العمل في عام 2017 أيضاً على تحديد المبادئ والإرشادات التوجيهية الملموسة التي يجب أن تتمكن البرلمانات، وبشكل خاص لجانها لحقوق الإنسان، من تعزيز مساهمتها في حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وسيقوم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا بجمع ونشر المعلومات عن سير عمل اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان.

في عام 2017، ينبغي أن يكون هناك تحوّل ملحوظ نحو التنفيذ على المستوى الوطني من خلال تنظيم العديد من أنشطة المتابعة الوطنية لمساعدة البرلمانات في الإشراف على تنفيذ الالتزامات الدولية لبلدانهم في مجال حقوق الإنسان. وفي عام 2017، سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء المزيد من البحوث لفهم أفضل عن مشاركة البرلمانات، إلى جانب أصحاب المصلحة الوطنية الآخرين بحقوق الإنسان، في المساعدة على ترجمة الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان إلى واقع وطني.

في مجال حقوق الطفل، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعبئة البرلمانات في عام 2017 لحماية ورفاه الأطفال. وللقيام بذلك، سيستمر الاتحاد البرلماني الدولي بالتركيز على واحدة من الأولويات التي حددتها أهداف التنمية المستدامة، وهي القضاء على جميع أشكال عمالة الأطفال والاتجار بهم. وسوف يعتمد على

شراكة مثمرة مع منظمات مثل اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية من أجل التنفيذ الفعال لهذا العمل. وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي للوصول إلى البرلمانات لتعزيز مشاركة برلمانية أقوى في أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تشرف على اتفاقية تحمل نفس الاسم.

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي مساعدة البرلمانات في ضمان احترام القانون الإنساني الدولي، بشكل أساسي من خلال أنشطة لجنته لتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي. كما سيواصل دعم جهود البرلمانات الهادفة إلى نشر، وتعليم، وزيادة إدراك، وتنفيذ القانون الإنساني وحماية اللاجئين، بما يتضمن ذلك ما يتعلق بانعدام الجنسية والتهجير الداخلي. وسيتم تقديم نسخة محدثة عن دليل حول حماية اللاجئين وسيعمل على دعم جهود البرلمانات على المستوى الوطني. كما سيتم تقديم الدعم للبرلمانات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لانعدام الجنسية. كما يخطط الاتحاد البرلماني الدولي أيضا للقيام بمهام إبقاء المجتمع البرلماني جنباً إلى جنب مع التطورات في مختلف هذه المجالات المثيرة للاهتمام.

وهناك أيضا خطط في عام 2017 لتبني سياسة تقوم على الحقوق للاتحاد البرلماني الدولي والهادفة لضمان الأخذ باعتبارات حقوق الإنسان بصورة منتظمة في أعمال المنظمة.

سيسهم العمل في هذا القسم في تحقيق تقدم في تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة، وخاصة منها هدف التنمية المستدامة رقم 16 في إشارته إلى الحاجة إلى السلام والعدالة ومؤسسات قوية.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

نوع الجنس هو قضية متشعبة، والسياسات والأنشطة المنفذة في إطار برنامج حقوق الإنسان ستراعي نوع الجنس. وستعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين، بما يتضمن ذلك ضمان المشاركة المتساوية وإشراك الرجال والنساء. نوع الجنس هو أيضا من قضايا حقوق الإنسان من حيث صلته بالحقوق السياسية للمرأة. وسيتم بذل جهود خاصة للمساعدة في ضمان التعاضد بين عمل المنظمة لتعزيز النهج المؤسس على حقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني.

تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
1,449,200	416,300	1,032,900	2015 نهائي
1,454,500	429,800	1,024,700	2016 موافق عليه
1,538,400	505,600	1,032,800	2017 مقترح
1,055,700	236,900	818,800	الرواتب
195,000	148,000	47,000	الخدمات
255,800	97,800	158,000	النقل
31,900	22,900	9,000	أدوات

#### الهدف 4 - تعزيز تمكين الشباب

##### الهدف العام:

لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية وتمكين البرلمانين الشباب

#### القضايا والتحديات لعام 2017

تتطلب الديمقراطية إشراك الشباب والشبان. وهذا ليس فقط لأن لديهم الحق في المشاركة في صنع القرار، وإنما أيضاً لأن لهم دوراً حاسماً في مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجه المجتمعات، بما في ذلك الفقر، والتمييز، وعدم المساواة، والهجرة، وتغير المناخ، والصراع، والعوائق التي تواجه التعليم والتوظيف. في الهدف رقم 16، تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى مؤسسات سياسية شاملة. كما تدعو أيضاً لمشاركة الكل، بما في ذلك الشباب والشبان، لبلوغ التنمية العادلة والمستدامة التي لا تترك أحداً ورائها.

إن دعم مشاركة الشباب في الحياة السياسية سيعزز المواطنة الفعالة للشباب ويقوي المسؤولية الاجتماعية. كما وسيتيح الابتكار، والإبداع، والتفكير الجديد الذي سيتناول التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية المتنامية. بالتالي، التمكين السياسي للشباب لديه إمكانية الوصول إلى مؤسسات سياسية أكثر فعالية وشمولية؛ ومن خلال توجيه مواهب الشباب وطاقاتهم، يمكن تسخير التمكين أيضاً لضمان التنمية العادلة والمستدامة للجميع.

في عام 2017، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل ملء الفجوة القائمة في البيانات والمعلومات على الصعيد العالمي حول المشاركة السياسية للشباب. وهذا يتضمن مراقبة رئيسة للاتجاهات في تمثيل الشباب ومشاركتهم في البرلمان. وسيقدم الاتحاد البرلماني الدولي إرشادات توجيهية مصممة لتحقيق مشاركة أكبر للشباب في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وسيوسّع عمله لتمكين البرلمانين الشباب من خلال توفير منصات الشبكات الرقمية وغير الرقمية، بما في ذلك منتدى الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانين الشباب والمؤتمر العالمي السنوي للبرلمانين الشباب.

في عام 2017، سيبدأ الاتحاد البرلماني الدولي بتكثيف تعزيزه لتمكين الشباب من خلال الانخراط مع البرلمانين الشباب وممثلي الشباب على المستويات الإقليمية والوطنية. وسيكون هناك سلسلة من السمينارات الإقليمية لتعزيز مشاركة الشباب، والتي ستركز على القضايا المواضيعية الرئيسية مثل مواجهة التطرف العنيف. وسيقوم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا بتنفيذ برامج دعم مصممة خصيصا للبرلمانين الشباب من أجل تعزيز مهاراتهم القيادية، وقدرتهم على التأثير في التشريعات والسياسات من منظور الشباب. والهدف الأساسي من خلال جميع هذه الأنشطة سيكون تحقيق الرؤية المتصاعدة وتعزيز أهمية زيادة تمكين الشباب. وهذا سيتحقق من خلال، من بين أمور أخرى، تعزيز الشراكات، وتسخير وسائل الإعلام الاجتماعية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

سيكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين مبدأً توجيهياً في عمل برنامج الشباب. وسوف يستمر تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، كما ستتضمن جميع الأنشطة العناصر التي تركز على القضايا المتعلقة بنوع الجنس. وسيكون التركيز بشكل خاص على تمكين البرلمانيات الشابات، والنساء الناشطات الشابات وممثلي منظمات الشباب.

تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
800,189	800,189	0	2015 نهائي
200,303	200,303	0	2016 موافق عليه
600,329	600,329	0	2017 مقترح
300,159	300,159	0	الرواتب
900,66	900,66	0	الخدمات
000,39	000,39	0	النقل
400,64	400,64	0	أدوات

الهدف 5 - تعبئة البرلمان حول جدول أعمال التنمية العالمية

الهدف العام

لتعزيز العمل البرلماني على أهداف التنمية المستدامة ومساعدة البرلمانات في ضمان الملكية الوطنية لبرامج وسياسات التنمية في عدد من المناطق المستهدفة، بما يتضمن تلك التي تهدف إلى بناء كوكب أكثر صحة مع ناس أكثر صحة.

القضايا والتحديات لعام 2017

في سبتمبر من عام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة SDGs، والتي ستنتقل إلى جداول أعمالها وسياساتها عن التنمية خلال فترة 15 عاما. تتألف أهداف التنمية المستدامة من 17 هدفا و169 مؤشراً. كما تتكون أهداف التنمية المستدامة من الأعمال غير المنتهية للأهداف الإنمائية للألفية، مثل تحسين صحة المرأة والطفل، ووضع حد لوباء الإيدز. كما سيتم تضمين أهدافاً جديدة من بينها تلك المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتغيّر المناخ.

في عام 2017، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل على رفع مستوى الوعي حول أهداف التنمية المستدامة بين البرلمانات. وسيقدم منبراً لمساعدة البرلمانات في اتخاذ الإجراءات اللازمة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة؛ لترجمة الأهداف إلى استراتيجيات وخطط وطنية؛ ولجعل أهدافها واقعا للجميع. وستعزز مثل هذه التبادلات على المستوى الإقليمي.

من أجل مساعدة البرلمانات في اتخاذ إجراءات حول أهداف التنمية المستدامة، سيضع الاتحاد البرلماني الدولي موضع الممارسة مجموعة أدواته للتقييم الذاتي في مجال هدف التنمية المستدامة، حيث يكون الهدف من ذلك مساعدة البرلمانات على تقييم قدرتها ومستوى استعدادها للمشاركة في تنفيذ هدف التنمية المستدامة والعمليات ذات الصلة على المستوى الوطني، واتخاذ قرار مطلع في هذا الصدد. وسيتم توجيه المعلومات التي تم الحصول عليها من هذه العملية إلى عملية الرصد العالمية التي تقودها الأمم المتحدة حول مدى التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من مساهمة البرلمانات في تلك العملية.

وفيما يتعلق بأهداف وغايات إنمائية محددة، سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بما يلي:

اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث: سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز المعرفة والقدرات لدى البرلمانات لترجمة اتفاق باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة إلى مقاييس تشريعية وطنية ملائمة للتخفيف والتكيف مع التغير. وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي مسترشداً بخطة عمله البرلمانية حول تغير المناخ. وكخطوة أولى، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل على رفع مستوى الوعي حول اتفاقية باريس للمناخ، وتشجيع التصديق عليها ومساعدة البرلمانات على تحديد العمليات والوسائل اللازمة لاحترام التزاماتها القانونية. وكخطوة ثانية، سيساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في تحديد الفرص لتنفيذ الحلول السياسية والتقنية والمالية التي تفضي إلى انتقال ناجح للطاقة، وللاقتصاد الأخضر، وتخفيف المخاطر.

تعزيز الصحة والرفاه للجميع: سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل بشكل وثيق مع شركائه لضمان الحصول على الخدمات الصحية دون تمييز، وبشكل خاص التمييز القانوني. وسيتضمن هذا العمل تنمية القدرات والكفاءات المطلوبة في برلمانات الدول المختارة من أجل المساهمة في تحقيق نتائج صحية أفضل للنساء والأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات المهمشة مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن. ويتمثل الهدف النهائي في تقديم مساهمات قوية لبعض الغايات الصحية لهدف التنمية المستدامة وبشكل خاص الجهود الرامية إلى إنهاء الإيدز بحلول عام 2030. لضمان التغطية الصحية الشاملة؛ ولتنفيذ أحكام الاستراتيجية العالمية بشأن المرأة والطفل وصحة المراهقين.

## تعميم مراعاة المنظور الجنساني

يركز الاتحاد البرلماني الدولي على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ليس فقط في مجال حقوق الإنسان، ولكن أيضاً لأنها الطريق إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. المساواة بين الجنسين هي قضية متشعبة وشرط مسبق لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وسيولى اهتمام خاص لتأثير تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث على المساواة بين الجنسين، وبشكل خاص على النساء. وفيما يتعلق بالصحة، تم توجيه العديد من الأنشطة المخططة خصيصاً من أجل ضمان الحصول على الخدمات الصحية للمرأة والمساواة بين الجنسين في مجال التنمية.

تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
800,757	800,757	0	2015 نهائي
400,054,1	400,054,1	0	2016 موافق عليه
700,083,1	700,083,1	0	2017 مقترح
900,411	900,411	0	الرواتب
300,329	300,329	0	الخدمات
500,242	500,242	0	النقل
000,100	000,100	0	أدوات

## الهدف 6 - المساهمة في بناء السلام ومنع النزاعات وتحقيق الأمن

### الهدف العام

لتعزيز المصالحة من خلال الحوار والشمولية: تقوية دور البرلمان في بناء السلام على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي في جميع مراحلها، من منع النزاع إلى الوساطة والمصالحة والانتقال خارج النزاع. وتأسيس وتوطيد منابر لمشاركة البرلمانات في حل النزاعات من خلال الدبلوماسية البرلمانية. ولتعزيز دور البرلمانات في تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالأمن ونزع السلاح.

## القضايا والتحديات لعام 2017

تأسس الاتحاد البرلماني الدولي على المبادئ القائمة على تسوية الخلافات السياسية بالوسائل السلمية والحوار، وأن البرلمان هو العامل الرئيسي في منع النزاعات وحلها، وكذلك في إدارة عملية الخروج من النزاع. وتعد البرلمانات العناصر المساعدة في الديمقراطية والتنمية. على هذا النحو، فهي المفتاح لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبشكل أكثر دقة لأحكام الهدف رقم 16 التي تدعو إلى مجتمعات سلمية، وعادلة وشاملة، بعيدا عن الخوف، والصراع وانعدام الأمن.

إن للحوار والشمولية دوراً حاسماً في بناء توافقاً في الآراء في البلدان التي تعاني من النزاع أو غيرها من الاضطرابات. في هذه البلدان يمكن للبرلمانيين أن يكونوا رسل السلام من خلال تشجيع التسامح والتعايش السلمي. يجب أن توفر البرلمانات منتدى لتعزيز المصالحة الوطنية وعمليات صنع القرار الشاملة. وفي القيام بذلك، تساعد هذه العمليات على لقاء أحزاب المعارضة والأغلبية وتعزيز السياسات المؤدية إلى تعافي البلاد. في عام 2017 سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم الدعم لمثل هذه البرلمانات، لاسيما في البلدان التي تتلقى المساعدة من خلال لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي مساعدة البرلمانات من خلال توفير مكان محايد للدبلوماسية البرلمانية للمساعدة في نزع فتيل التوترات أو منع النزاعات العنيفة. وعند الطلب، سيساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات للتغلب على الاختناقات والعقبات التي تواجهها في طريقة عملها، والمساهمة في تطبيع سريع للممارسات البرلمانية.

في السنوات الأخيرة، تعاملت البرلمانات مع عدد من التهديدات الأمنية الجديدة، من الجهات الحكومية وغير الحكومية. في عام 2017، سيزيد الاتحاد البرلماني الدولي دعمه للسلطات التشريعية ملء الفجوة في الالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومكافحة الإرهاب. وهذا سينطوي على توفير البرلمانات للتوعية وبناء القدرات والأدوات العملية لضمان تطوير الأطر التشريعية والرقابة الفعالة واعتمادات الموازنة وكذلك الوعي الشعبي القوي.

كما سيساهم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا في الاجتماعات والمناقشات ذات الصلة من أجل استقدام وجهات النظر البرلمانية لمناقشات السلام والأمن والقضايا ذات الصلة في الساحة الدولية.

استرشاداً باحتياجات البرلمانات وضرورة تعزيز نهج برلماني في المناقشات المتعلقة بالسلام العالمي، سيولي الاتحاد البرلماني الدولي الأولوية للمجالات الآتية:

- مساعدة البرلمانات في تأسيس آليات شاملة لصنع القرار من أجل ضمان مشاركة جميع الأعضاء في ابتكار السياسات التي تخدم الصالح العام. سيكون التركيز على التعاون بين أحزاب المعارضة والأغلبية، الرجال والنساء، وبين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من أجل أن تتعافى البلاد بسلاسة وسرعة.
- بناء قدرات البرلمانات من أجل الشمولية والحوار وعمليات صنع القرار الديمقراطية من خلال توفير المساعدة التقنية، وذلك كضمان لتنفيذ الممارسات الجيدة على المستوى الوطني.
- تعزيز مشاركة البرلمانات في عمليات منع النزاعات والمصالحة الوطنية من خلال زيارات التوعية، بتعزيز العلاقة بين البرلمان والدوائر الانتخابية، وزيادة ثقة السكان في مؤسسة البرلمان.
- تقديم وجهات نظر برلمانية للمناقشات الدولية المتعلقة بالسلام من خلال المساهمة في أسبوع جنيف للسلام السنوي وأحداث أخرى مماثلة.
- زيادة قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على التوسط لحل التوترات السياسية داخل البرلمان، أو على مستوى دولي أكبر، مساعدة البرلمانات في مساهمتها في حل النزاع بين الدول.
- تعزيز الحوار بين الأطراف خلال المحافل الرسمية مثل لجنة شؤون الشرق الأوسط، مجموعة الميسرين لقبرص ومنابر رسمية أخرى أكثر.
- تعميق العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من خلال تعبئة العمل البرلماني لدعم الاتحاد البرلماني الدولي والتزامات الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن وذلك بشأن الحد من التسليح ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

تعطى الأهمية لمستوى التوعية المتزايدة عن القضية المتشعبة المتعلقة بنوع الجنس وضمان مشاركة النساء في صنع القرار، خاصة في البلدان الخارجة من النزاع. وحث البرلمانات لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في أنشطة الخطة وإرسال وفود متوازنة بين الجنسين إلى السمينارات. سيولي الاتحاد البرلماني الدولي اهتماماً خاصاً لآثار النزاع على المرأة ودور المرأة في عمليات بناء السلام والمصالحة. سيتم التركيز بشكل خاص على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 حول المرأة، والسلام والأمن، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم 2250 حول الشباب، والسلام والأمن، وهذا الأخير يدعو لزيادة تمثيل الشباب والشابات في الأنشطة الرامية إلى منع النزاعات وحلها.

تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
449,100	409,100	40,000	2015 نهائي
94,000	54,000	40,000	2016 موافق عليه
502,300	354,000	148,300	2017 مقترح
108,300	0	108,300	الرواتب
138,800	130,800	8,000	الخدمات
63,800	31,800	32,000	النقل
6,200	6,200	0	أدوات
185,200	185,200	0	منح

## الهدف 7 - تعزيز الحوار والتعاون البرلماني

### الهدف العام

لجعل الاتحاد البرلماني الدولي أكثر أهمية لأعضائه والتقدم نحو العضوية العالمية. لتعزيز مشاركة البرلمانات والبرلمانيين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي والأنشطة الأخرى، مع إيلاء اهتمام خاص بالتوازن السياسي والمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب. ولجعل الجمعيات السنوية أكثر فعالية. ولتسهيل تحقيق انسجام أكبر في التعاون البرلماني.

### القضايا والتحديات لعام 2017

يظل عقد جمعيتين تشريعتين في السنة مكوناً أساسياً من عمل الاتحاد البرلماني الدولي. الجمعيات، تكملها أنشطة وفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى، توفر منصة فريدة للبرلمانات الأعضاء لتبادل وجهات النظر ومعالجة قضايا الساعة الملحة التي تهم العالم. الوفود متنوعة سياسياً، مع التركيز المتزايد على المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب. وجدول أعمال سياسي شامل للجمعيتين، إلى جانب عقد اجتماعات منتظمة لهيئات وهيكل الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية، تقدم للبرلمانيين الأعضاء المشاركين فرص كثيرة للمشاركة

بفعالية. وبالإضافة إلى الجلسات الرسمية، توفر جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي أيضا فرصاً قيّمة للاجتماعات الثنائية والدبلوماسية البرلمانية.

تتطلب الجمعيات الناجحة جدول أعمال موضعي، وتوثيق شامل وفي الوقت المناسب، وصيغة توصل إلى الحوار والتفاعل، والمشاركة للمشرعين الذين يتعاملون بشكل منتظم مع القضايا قيد الدراسة. مع إنشاء مكاتب جديدة لكل من اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي الأربعة، هناك مجال لمشاركة أكثر فاعلية من قبل الدول الأعضاء في وضع جدول الأعمال، ووضع برامج عمل اللجان، ومتابعة قرارات وحلول الاتحاد البرلماني الدولي. ستبذل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي كل جهد ممكن لضمان التواصل المنتظم مع أعضاء المكاتب وتحقيق عضوية أوسع، خلال وخارج الجمعيات على حد سواء. كما سيتم بذل الجهود لتعزيز التفاعل بين الهيئات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي والمجموعات الجيوسياسية. وقد ثبت أن الاجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية هو أداة فعالة في هذا الاتجاه، بالتالي سيستمر تطويرها.

وقد نمت عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بشكل مطرد في السنوات الأخيرة. ويتطلب الأمر استمرارية ذلك في العام المقبل. وسيسعى الاتحاد البرلماني الدولي للوصول بشكل مباشر وتقديم أنشطة محددة أقرب إلى برلمانات الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي والبحر الكاريبي. سيتم بذل جهود أكبر للعمل مع الأعضاء في دعم بناء للاتحاد البرلماني الدولي بين قيادة الكونغرس الأمريكي. كما سيتم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز حوار منتظم ومزيد من التعاون المنتظم مع المنظمات البرلمانية الإقليمية وغيرها التي تمتلك صفة عضو مشارك وصفة مراقب دائم لدى الاتحاد البرلماني الدولي.

في عام 2017، ستعطي الأولوية للمجالات الآتية:

- تعزيز الحوار والتعاون (بما في ذلك الأنشطة المشتركة) مع البرلمانات غير الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ وأوقيانوسيا ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك مع الكونغرس الأمريكي، بهدف عضوية الاتحاد البرلماني الدولي مستقبلاً.
- الاستمرار في تحسين طرائق عمل الاتحاد البرلماني الدولي، ولاسيما اللجان الدائمة ومكاتبها، بالتالي تعزيز مشاركة البرلمانات والبرلمانيين في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. كما سيتم إيلاء الاهتمام الواجب لمزيد من التنقيح في النظام الأساسي والقواعد للاتحاد البرلماني الدولي، بشأن مسائل مثل نتائج مناقشات الجمعية العامة، وتعريف البنود الطارئة ودور البرلمانيين الشباب في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.

- تشجيع ودعم المبادرات الدبلوماسية البرلمانية في إطار جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المتخصصة.
- دعم دور أكثر فعالية للمجموعات الجيوسياسية وتوفير مساحة أكبر للأحزاب السياسية خلال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.
- العمل مع الأعضاء للمساعدة في تسهيل تنفيذ ومتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والتوصيات، وزيادة تحسين عملية إعداد التقارير الرسمية من قبل الأعضاء.
- تطوير روابط أوثق مع المنظمات البرلمانية الإقليمية وغيرها، بما يتضمن ذلك المزيد من المبادرات المشتركة، بهدف بناء التعاون وتعزيز الجهود في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

متندى النساء البرلمانيات، ومكتبه ومجموعة الشراكة حسب الجنس، يعمل لضمان أن المندوبات النساء يشاركن في جميع مستويات عمل الجمعية العامة، وأن الأعضاء يواصلون السعي من أجل تحقيق هدف 30 في المائة من المندوبين هم من النساء. وتهدف الإصلاحات الهيكلية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز تمثيل المرأة بشكل أكبر في هيئات صنع القرار البرلماني الدولي، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وسيتم رصد التقدم بشكل منتظم. كما سيستمر تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجموعة متنوعة من الطرق، من ناحية قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والنتائج، فضلاً عن ضمان المساواة بين الجنسين بين أصحاب المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي.

تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الأموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
3,506,600	0	3,506,600	2015 نهائي
3,201,400	0	3,201,400	2016 موافق عليه
3,182,000	0	3,182,000	2017 مقترح
2,725.300	0	2,725.300	الرواتب
166.800	0	166.800	الخدمات
203.300	0	203.300	النقل
86,600	0	86,600	أدوات

## الهدف 8 - سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

### الهدف العام

لتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظومة الأمم المتحدة وتعزيز الصوت البرلماني في الشؤون الدولية. وللمساعدة في إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار على الصعيد العالمي من خلال الأمم المتحدة، التي هي حجر الزاوية للتعددية. ولمزيد من تطوير الحوار والتعاون مع المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، خاصة منظمة التجارة العالمية (WTO).

### القضايا والتحديات لعام 2017

في عام 2017، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي الاعتماد على شراكته القوية مع الأمم المتحدة. وسيبحث عن طرق فعالة من أجل تلبية نشطة للتوقعات الكبيرة للأمم المتحدة وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي من حيث إشراك البرلمان في تنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة والالتزامات الدولية الأخرى عن الديمقراطية والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وفي هذه العملية، سيهدف الاتحاد البرلماني الدولي للبناء على نتائج المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات ومؤتمر الأمم المتحدة في عام 2015، وكذلك على قرار الجمعية العامة الجديد بالتفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي اعتمد في 25 تموز/يوليو 2016. كما أن اتفاقية التعاون الاستراتيجي الجديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ستوجه الكثير من العمل المشترك في السنوات المقبلة.

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضا البناء على الشراكة الناجحة مع البرلمان الأوروبي في اجتماع العملية البرلمانية حول منظمة التجارة العالمية. فهو يوفر منصة لا تقدر بثمن للمشرعين للتعامل مع المسؤولين في منظمة التجارة العالمية والمفاوضين، وإحضار العنصر البرلماني للعمل في منظمة التجارة العالمية، وتعزيز المساءلة والرقابة البرلمانية لمنظمة التجارة العالمية والتجارة الدولية بشكل عام.

ستتضمن التحديات المؤسساتية الكبيرة التي سيتم تحديدها في عام 2017 ما يلي: إقامة علاقة جيدة وموضوعية مع الأمين العام الجديد للأمم المتحدة والرئيس الجديد للجمعية العامة؛ التنسيق مع الأمم المتحدة في عملها مع المجتمع البرلماني في جميع أنحاء العالم كما هو موثق في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن عام 2016؛ وتحديد نقاط دخول جديدة للاتحاد البرلماني الدولي كجزء من عملية إعادة الهيكلة المتوقعة لنظام الأمم المتحدة الإنمائي.

في سياق الجهود الدولية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيقدم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) كمركز عالمي رئيس للرقابة والمتابعة في الأمم المتحدة. وستراجع اللجنة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي حول شؤون الأمم المتحدة بانتظام مدى التقدم الحاصل في أهداف التنمية المستدامة وسوف تستمر في توجيه سياسات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالأمم المتحدة. بالإضافة إلى مواصلة العمل مع منتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وسيتم إيلاء مزيد من الاهتمام للمنتدى الجديد حول تمويل التنمية الذي يرتبط بالمنتدى السياسي رفيع المستوى HLPF. ومن القضايا الرئيسية التي ستكون لهذا العام هي الجلسة البرلمانية المشتركة في الأمم المتحدة.

وانسجاماً مع الأهداف الإستراتيجية في مجالات عمل أخرى عن العام (حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والأمن وما إلى ذلك)، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل بشكل وثيق مع الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية حقوق الإنسان، اتفاقية تغير المناخ، برنامج الأمم المتحدة المشترك، ومنظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية. وسيوفر الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً المدخلات السياسية بشكل مباشر حول القضايا الرئيسية على جدول أعماله إلى الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجان مجلس الأمن (مكافحة الإرهاب؛ أسلحة دمار شامل)، لجنة بناء السلام، ولجنة وضع المرأة، و مجلس حقوق الإنسان.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة. وسيسعى الاتحاد إلى تحقيق توازن أفضل بين الجنسين في توزيع الأدوار خلال الاجتماعات التي ينظمها في الأمم المتحدة. كما سيسعى أيضاً لإعطاء مزيد من الوضوح في عمل الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في مناقشات الأمم المتحدة وتقاريرها.

تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
882.700	0	882,700	2015 نهائي
837.300	0	837,300	2016 موافق عليه
893.000	0	893,000	2017 مقترح
619.900	0	619,900	الرواتب
41.900	0	41,900	الخدمات
37.600	0	37,600	النقل
193.600	0	193,600	أدوات

## 3.2 العوامل المساعدة

رقابة وحوكمة داخلية فعالة

إجراءات التمكين

ستدعم الأمانة العام الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في وظائفها لتوجيه عمل المنظمة والإشراف عليها. وبشكل أكثر تحديداً، ستقدم الأمانة الدعم للقضايا المتعلقة بالإدارة المالية وتقييم المخاطر. وتسعى الأمانة للتأكد من أن الاتحاد البرلماني الدولي يلتزم بأفضل معايير التقرير المالي وتدقيق الحسابات، إضافة تطبيق أفضل الممارسات الإدارية الدولية.

## القضايا والتحديات لعام 2017

تسعى استراتيجية 2017-2021 لبناء برلمانات ديمقراطية قوية تخدم الشعوب، ولتحديد وتنفيذ وسائل فعالة لتحقيق ذلك. وستسعى الأمانة إلى تقديم هذا الدعم لهياكل الحوكمة، للحفاظ على الاستقرار وحماية المنظمة وأصولها خلال فترة التغيير والتقلب في العالم بأسره.

وستعطى الأولوية للمجالات الآتية:

- ترسيخ الإصلاحات في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة والحفاظ على مقر آمن وبجالة جيدة.

- تعزيز الرقابة والحوكمة الداخلية، خدمة اللجنة التنفيذية ولجنتها الفرعية للشؤون المالية، وتعبئة الموارد الخارجية للمنظمة بالمستوى الأمثل.
- تحسين نظم وإجراءات الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيز نظام الإدارة القائم على النتائج، بينما يتم دمج منتظم بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ونظام تقييم الأداء المحدث في أنحاء المنظمة.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

سيواصل المكتب التنفيذي الإشراف على توجيه وتنفيذ سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني للمنظمة. يتطلب تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمان أن يكون المنظور الجنساني وهدف المساواة بين الجنسين في صميم جميع الأنشطة-وضع السياسات، والبحوث، والدعوة، والحوار، والتشريع، وتخصيص الموارد والتخطيط، وتنفيذ ورصد البرامج والمشاريع.

### تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري):

إجمالي الأموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
849,700	0	849,700	2015 نهائي
848,700	0	848,700	2016 موافق عليه
854,700	0	854,700	2017 مقترح
635,600	0	635,600	الرواتب
45,000	0	45,000	الخدمات
156,300	0	156,300	النقل
17,800	0	17,800	أدوات

## الرؤية والدعم والاتصالات

### إجراءات التمكين

في بيئة معقدة ومزدحمة، وتكنولوجيات اتصال متطورة لها تأثير عميق على تبادل المعلومات وتشكيل الآراء، والسلوك العام والعمل السياسي. فإنه لم يسبق أن كان صوت الاتحاد البرلماني الدولي في غاية الأهمية. ويعتمد نجاح مساعيه لبناء عالم ديمقراطي يسود فيه السلام، والأمن، والتنمية تكون حقيقة واقعة بالنسبة للجميع، على قدرته في تعزيز القيم والرؤية. إن الاتصالات الإستراتيجية والقوية تمكن من الاستفادة الكاملة والمبتكرة من مختلف منصات الاتصالات، والأدوات والتقنيات؛ وتعزيز المصداقية؛ وضمان تقاسم المعرفة؛ وبناء الخبرات؛ وتعزيز المشاركة بين الأعضاء. وإن التواصل الفعال حول كيفية عمل الاتحاد البرلماني الدولي وما إذا كان يحقق التغيير الإيجابي للناس هو في غاية الأهمية بالنسبة لمهمته.

### القضايا والتحديات لعام 2017

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز التقدم في رفع مستوى الوعي والرؤية للمنظمة من خلال وجودها على الانترنت، والمنشورات والعمل الإعلامي / وسائل الإعلام الاجتماعية، وذلك باستخدام وسائل نوعية ومبتكرة ومتنوعة. بالإضافة إلى رؤية مستقرة حول قضايا وبيانات نوع الجنس، وسيواصل البناء على الجهود الناجحة الأخيرة لتعزيز مستوى أكبر من الوعي بحقوق الإنسان، وقضايا الشباب والتنمية. وهذا سيضمن معرفة أكثر شمولية عن عمل الاتحاد البرلماني الدولي والتحديات التي تواجه الديمقراطية. وسيساعد أيضا في موقف الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة مرجعية عن البرلمان والديمقراطية.

مبادرات الاتصالات مع المنظمات الشريكة في مجموعة من القضايا ستستمر بنفس الطريقة للوصول إلى الجماهير المختلفة، كما ستتم مواصلة الجهود، مثل إجراء جلسات إعلامية عن المنظمة وعملها.

العمل لتعزيز وتطوير الحضور المباشر للاتحاد البرلماني الدولي عبر الانترنت وادوات دعمه سيستمر في انجاز تقدم.

وستعطى الأولوية لما يأتي:

- الموقع الالكتروني المعاصر، والذي يعتبر أكثر قدرة على تلبية احتياجات المستخدم باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويعكس بشكل أكثر دقة العمل الحالي للاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه.

- تمركز وتبسيط إدارة البيانات الإلكترونية والمباشرة عبر الإنترنت من أجل تعزيز الاتصالات مع كل أعضاء الاتحاد والجمهور المستهدفة.
- منشورات عن الاتحاد البرلماني الدولي والقضايا البرلمانية، بما في ذلك تقرير برلماني عالمي، تعزز من الجهود الرامية إلى وضع منظمة مفيدة، وتدعم جهود جمع أموال الاتحاد البرلماني الدولي.
- زيادة التواصل مع الجمهور المستهدف.

### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

سيتم بذل كل جهد ممكن لضمان إدراج المنظور الجنساني في جميع سياسات الاتصالات، والبرامج والأنشطة، وأن مواد الاتصالات المقدمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي تراعي نوع الجنس سواء من حيث الشكل أو المضمون.

### تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري)

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
800,967	0	800,967	2015 نهائي
800,967	0	800,967	2016 موافق عليه
900,086,1	0	900,086,1	2017 مقترح
900,835	0	900,835	الرواتب
000,206	0	000,206	الخدمات
000,10	0	000,10	النقل
000,35	0	000,35	أدوات

## تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهج القائم على الحقوق

### إجراءات التمكين

إن إدراج وتعميم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في عمل الاتحاد البرلماني الدولي سيعزز من الفعالية والوصول إلى الأهداف الرئيسية. وقد اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي إستراتيجية وسياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني التي ستستمر في التطبيق، متضمناً ذلك من خلال تطوير الأدوات، والدورات التدريبية، والإصلاحات. كما أنه طوّر أيضاً استراتيجية تحدد كيفية تنفيذ النهج القائم على الحقوق، الذي سنستمر في متابعته. ومن خلال ذلك، ستتعزيز قدرتنا ودور البرلمان في تعزيز وضمان احترام المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وهذا النهج هو جزء لا يتجزأ من المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، والذي تم فرضه ونشره.

### القضايا والتحديات لعام 2017

في عام 2017، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تنفيذ خطة العمل لتعميم المنظور الجنساني في جميع أعماله وهياكله، اعتماداً على وثيقة تعميم مراعاة المنظور الجنساني التي وافقت عليها الهيئات الحاكمة. كما سيتم أيضاً تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان في عمل المنظمة. وسيكون التحدي ضمان التماسك بين تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهج القائم على الحقوق. كما سيكون هناك تركيز خاص على: تطوير وتوفير الأدوات المشتركة؛ بناء قدرات الموظفين. تعزيز المؤشرات؛ والإشراف على البرامج والمشاريع من منظور نوع الجنس وحقوق الإنسان.

### تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري)

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
5,000	0	5,000	2015 نهائي
5,000	0	5,000	2016 موافق عليه
10,000	0	10,000	2017 مقترح
0	0	0	الرواتب
10,000	0	10,000	الخدمات
0	0	0	النقل
0	0	0	أدوات

## الأمانة التي تتميز بكفاءة وفعالية الموارد

### إجراءات التمكين

تلتزم الأمانة بتحديد وتأمين الموارد الكافية لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي من خلال عضويتها وشبكة شركائها. وتشجع الأمانة التخطيط المنهجي، ومراقبة الأداء وإعداد التقارير. كما تشجع المعايير والقواعد البرلمانية. وستسعى الأمانة إلى تنفيذ مهامها بكفاءة وفعالية ومسؤولية، كما أنها ملتزمة بالتطوير المهني المستمر لموظفيها.

### القضايا والتحديات لعام 2017

تشمل وظائف قسم خدمات الدعم: التمويل، والإدارة والموارد البشرية. وتغطي موازنته أيضا النفقات المتعلقة بعمل المكاتب واستهلاكات الأصول، وتأجير المعدات، وأدوات ومواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتضع الزيادة في التمويل من خارج الموازنة في السنوات الأخيرة تركيزاً إضافياً على مراجعة العقود وإدارة المنح.

وستعطي الأولوية للمجالات الآتية:

- تعزيز أمن مقر الاتحاد البرلماني الدولي وذلك للالتزام بالقواعد والمعايير المناسبة لمنظمات دولية في ظل المناخ الحالي.
- صقل النظام الإداري للموظفين ونظام تقييمهم.
- الحفاظ على الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

سيواصل القسم خدمة اللجنة الفرعية للشؤون المالية التابعة للجنة التنفيذية، والعمل باستمرار على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والعمليات.

## تعميم مراعاة المنظور الجنساني

تتطلب عملية إعداد الموازنة من جميع المديرين تحديد القضايا الجنسانية المناسبة لأقسامهم أو برامجهم من أجل تعميم المنظور الجنساني.

وهناك قضايا خاصة تتعلق بنوع الجنس حددت في قسم خدمات الدعم تتعلق بالتوظيف والتدريب. وكنتيجة لسياسة استباقية عن المساواة في العمل، لا تزال النساء تشكل أكثر من نصف الدرجات المهنية في الأمانة العامة. وتتضمن الموازنة معلومات حول التركيب الجنساني للأمانة العامة في القسم 3.5.

تم مراجعة سياسات الموارد البشرية بشكل منتظم لضمان أنها لا تضر بالمرأة.

## تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري)

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
400,659,2	0	400,659,2	2015 نهائي
400,649,2	0	400,649,2	2016 موافق عليه
900,668,2	0	900,668,2	2017 مقترح
600,550,1	0	600,550,1	الرواتب
100,114	0	100,114	الخدمات
100,6	0	100,6	النقل
700,460	0	700,460	أدوات
400,33	0	400,33	أعباء مالية
000,504	0	000,504	إطفاءات

### 3.3 المخصصات والمنح

#### الهدف العام

لتوفير التمويل الكافي للالتزامات الحالية والمستقبلية وفقاً لممارسة إدارة مالية حريضة وتمويل منحة لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات (ASGP) لدعم عملها.

#### القضايا والتحديات لعام 2017

يجب أن تتم مدفوعات المخصصات المالية والمنح المطلوبة بالمبالغ المناسبة ووفقاً لسياسات واضحة ومصداق عليها. ويجب تطوير قواعد السياسة لخمسة منح ومخصصات مالية داخلية ضمن الموازنة.

ويخصص الاتحاد البرلماني الدولي أموالاً لتستخدم في تعويض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أنشطته، والسفر في المقام الأول. وتم تحديد مبلغ المساهمة حالياً باستخدام حاسبة مباشرة على الانترنت، تقوم بتقدير الاستثمارات المطلوبة لتعويض الانبعاثات الناجمة عن السفر وفقاً لما هو وارد من قبل الأمانة العامة.

وقد تم إنشاء احتياطي لأعمال الصيانة في مقر الاتحاد - مقر البرلمانات. في بداية عام 2017، ومن المتوقع أن يكون رصيد هذا الاحتياطي 428,000 فرنك سويسري.

احتياطي الحسابات المشكوك فيها هو مخصص يدخل حيز التنفيذ في حال علق بعض الأعضاء مساهماتهم أو انقطع عنها، والتي تم الاعتراف بها بالفعل كإيرادات، ولم تستلم منهم مطلقاً. وبناء على المدفوعات التاريخية، من المتوقع أن تكون المساهمة في عام 2017 للمخصص بمبلغ 40000 فرنك سويسري.

يقدم الاتحاد البرلماني الدولي منحة سنوية لـ ASGP بمبلغ محدد كل سنة. وهو مقدم بمستوى غير كافٍ لتغطية نفقات غير ممولة من مصادر أخرى. وقد تم زيادة المنحة إلى مبلغ 38,000 فرنك سويسري في عام 2017 لتمكين ASGP من الوصول إلى مجموعات لغوية أكثر من خلال خدمات ترجمة شفوية وتحريرية إضافية.

يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي تعاقدياً بضمان دفع معاشات 10 من الموظفين السابقين في الأمانة العامة. يتم دمج صندوق التقاعد المغلق في حسابات الاتحاد البرلماني الدولي ويتم استثمار احتياطياته في صندوق LPP بمرونة.

## تعميم مراعاة المنظور الجنساني

ليس لمخصصات الموازنة وفق هذا البند تأثير خاص على الرجال أو النساء. باعتبارها إرثاً من ملف تعريف الموظف السابق للاتحاد البرلماني الدولي، وتسدد مدفوعات المعاشات التقاعدية من صندوق التقاعد الإرثي بالتساوي للنساء والرجال.

### تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري)

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
000،127	0	000،127	2015 نهائي
000،105	0	000،105	2016 موافق عليه
000،106	0	000،106	2017 مقترح

### تقديرات عام 2016، بناء على هدف ومصدر الأموال (بالفرنك السويسري)

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	الهدف
000،40	0	000،40	الالتزامات والاحتياطات العادية (بالصافي)
000،38	0	000،38	مساعدة الـ ASGP
000،28	0	000،28	تعويض انبعاثات الكربون
000،106	0	000،106	المجموع الكلي

### 3.4 النفقات الرأسمالية

#### الهدف العام

للقيام بنفقات رأسمالية حريضة والتي من شأنها تعزيز قيم الأصول، أو تحسين الإنتاجية أو نوعية العمل، مع ضمان أن الأعباء الرأسمالية المستقبلية مستقرة.

#### القضايا والتحديات لعام 2017

تستمر عملية إعادة تطوير شاملة للموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي في الوقت الراهن. والتكاليف التي لم تتم تغطيتها من خلال التبرعات الخارجية ستتم رسملتها واستهلاكها خلال أربع سنوات. وتم تمويل مرحلة التطوير الأولية أساساً من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن المتوقع أن يتم تنفيذها بحلول نهاية عام 2016 مع مراحل إضافية من التطوير المرشمة يتم إكمالها في عام 2017. وبصرف النظر عن تطوير الموقع الإلكتروني والترقيات العادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعدات المكتبية، فإن النفقات الرأسمالية الكبيرة الأخرى المطلوبة في عام 2017 ستكون تجديداً قريباً لمرافق عقد المؤتمرات الصوتية في غرف الاجتماعات في مقر الاتحاد البرلماني الدولي.

#### تعميم مراعاة المنظور الجنساني

آثار نوع الجنس من النفقات الرأسمالية المقترحة ليست قابلة للقياس الكمي

#### تقدير النفقات، حسب طبيعتها، مقارنة مع العام السابق (الأرقام بالفرنك السويسري)

إجمالي الاموال	مصادر أخرى	الموازنة العادية	
200,000	0	200,000	2015 نهائي
200,000	0	200,000	2016 موافق عليه
450,000	0	450,000	2017 مقترح

#### تقدير النفقات الرأسمالية حسب الفئة، وعن السنة من عام 2017 حتى 2019

2019	2018	2017	البند
35,000	35,000	35,000	استبدال الحواسيب
15,000	15,000	15,000	الأثاث
0	0	60,000	مرافق مؤتمرات معدلة
0	0	340,000	تطوير الموقع الإلكتروني
50,000	50,000	450,000	المجموع الكلي

### 3.5 التوظيف

34. تشمل موازنة عام 2017 على ملاك موظفين ل 42 وظيفة بدوام كامل في السنة، وهناك موقع وظيفي واحد زيادة عن موازنة العام السابق، وذلك بسبب الدعم المتوقع لموقع وظيفي ممول طوعياً مطلوب لتنفيذ برامج موسعة. ويبين الجدول التالي توزيع الوظائف حسب التوجه الاستراتيجي، والهدف، والفئة والرتبة، ونسبة الوظائف المشغولة من قبل النساء حالياً (تموز/يوليو 2016).

موازنة 2107 (مسودة)							SG	2016 موافق عليها	الهدف الاستراتيجي أو العامل المساعد
إجمالي	خدمات عامة	الدرجات المهنية							
		درجة 2	درجة 3	درجة 4	درجة 5	مدير			
									الأهداف الإستراتيجية
6.5	1	0.5	3	1	0.5	0.5		7	1. برلمانات قوية
3.5	1		2			0.5		4	2. نوع الجنس
5	2	1	1	1				5	3. حقوق الإنسان
0.5		0.5							4. الشباب
2			1	1				1	5. التنمية الشاملة
0.5					0.5				6. بناء السلام
8	3		2	2		1		8	7. الحوار البرلماني والتعاون
3	1			1	1			3	8. العلاقات الدولية
									العوامل المساعدة
2	1						1	2	الحوكمة والرقابة
4	1	1		1		1		4	الرؤية والاتصال نوع الجنس والمنهج القائم على الحقوق
7	5			1		1		7	أمانة كفاءة
42	15	3	9	8	2	4	1	41	الإجمالي
% 70	% 87	% 0	% 88	% 43	% 50	% 100	% 0		النسبة المئوية للنساء

35. يتم وضع الدرجات وفقاً للنظام الموحد للأمم المتحدة حول تصنيف الوظائف. وكنتيحة لعملية إعادة الهيكلة في عام 2005، احتل أصحاب المناصب مناصب قليلة في درجة وظيفية أعلى من تصنيفهم على الرغم من أن هذا العدد أخذ في التناقص الآن من خلال الاستنزاف والتطوير الوظيفي. وما يقرب من ثلاثة أرباع موظفي الأمانة العامة هم من النساء، بما يحقق المساواة في التوظيف في جميع أنحاء المنظمة. وجميع المناصب على مستوى مدير مشغولة حالياً من قبل النساء.
36. يتم تحديد التعديلات السنوية على الرواتب من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية. اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير عام 2017، تم تعديل وتبسيط رواتب اللجنة وهيكل المزايا. وقد روعيت تلك التغييرات في هذه الموازنة، ولكن بقي تأثيرها ضئيلاً أو حتى بدون تأثير على إجمالي رواتب الاتحاد البرلماني الدولي أو تكاليف المزايا نتيجة التدابير الانتقالية. وتبلغ موازنة رواتب موظفي الأمانة العامة في عام 2017 من المصادر العادية 000,626,5 فرنك سويسري، وهناك اعتماد إضافي بمبلغ 000,754 فرنك سويسري من أجل رواتب موظفي مشروع مدفوعة من مصادر أخرى.
37. تقدم المزايا للموظفين مثل المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعاقة وبدلات تعليم الأطفال وفق النظام الموحد للأمم المتحدة. بعض المزايا الأخرى، مثل التأمين الصحي والحوادث، محددة داخلياً من قبل الاتحاد البرلماني الدولي. وتبلغ الموازنة لمزايا الموظفين من المصادر العادية 000,925,1 فرنك سويسري، بالإضافة إلى ذلك، تبلغ مزايا الموظفين المحملة على موازنة المشاريع الممولة طوعياً 900,257 فرنك سويسري.

4. الاشتراكات المقدرة

المقياس المقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2018 - 2016	اسم الدولة
فرنك سويسري	نسبة مئوية		
11'200	0.110%	0.006%	أفغانستان
11'200	0.110%	0.008%	ألبانيا
31'700	0.310%	0.161%	الجزائر
11'200	0.110%	0.006%	اندورا
11'200	0.110%	0.010%	أنغولا
114'400	1.120%	0.892%	الأرجنتين
11'200	0.110%	0.006%	أرمينيا
260'500	2.550%	2.337%	استراليا
96'000	0.940%	0.720%	النمسا
18'400	0.180%	0.060%	اذربيجان
16'300	0.160%	0.044%	البحرين
11'200	0.110%	0.010%	بنغلادش
18'400	0.180%	0.056%	روسيا البيضاء
113'400	1.110%	0.885%	بلجيكا
10'200	0.100%	0.003%	بنين
10'200	0.100%	0.001%	بوتان
12'300	0.120%	0.012%	بوليفيا (برلمان اتحادي)
12'300	0.120%	0.013%	البوسنة والهرسك
12'300	0.120%	0.014%	بوتسوانا

المقياس المقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2018 - 2016	اسم الدولة
فرنك سويسري	نسبة مئوية		
404'500	3.960%	3.823%	البرازيل
16'300	0.160%	0.045%	بلغاريا
11'200	0.110%	0.004%	بوركينافاسو
10'200	0.100%	0.001%	بوروندي
10'200	0.100%	0.001%	كابو فيردي
11'200	0.110%	0.004%	كامبوديا
11'200	0.110%	0.010%	الكامبيون
317'700	3.110%	2.921%	كندا
11'200	0.110%	0.005%	تشاد
60'300	0.590%	0.399%	تشيلي
805'900	7.890%	7.921%	الصين
51'100	0.500%	0.322%	كولومبيا
10'200	0.100%	0.001%	جزر القمر
11'200	0.110%	0.006%	الكونغو
17'400	0.170%	0.047%	كوستاريكا
11'200	0.110%	0.009%	كوت ديفوار
23'500	0.230%	0.099%	كرواتيا
19'400	0.190%	0.065%	كوبا
16'300	0.160%	0.043%	قبرص
53'100	0.520%	0.344%	جمهورية التشيك
11'200	0.110%	0.005%	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
11'200	0.110%	0.008%	جمهورية الكونغو الديمقراطية

المقياس المقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2018 - 2016	اسم الدولة
فرנק سويسري	نسبة مئوية		
80'700	0.790%	0.584%	الدنمارك
10'200	0.100%	0.001%	جيبوتي
17'400	0.170%	0.046%	جمهورية الدومينيكان
19'400	0.190%	0.067%	الإكوادور
30'600	0.300%	0.152%	مصر
12'300	0.120%	0.014%	السلفادور
11'200	0.110%	0.010%	غينيا الإستوائية
15'300	0.150%	0.038%	استونيا
11'200	0.110%	0.010%	أثيوبيا
10'200	0.100%	0.003%	فيجي
66'400	0.650%	0.456%	فنلندا
503'600	4.930%	4.859%	فرنسا
12'300	0.120%	0.017%	الغابون
10'200	0.100%	0.001%	غامبيا
11'200	0.110%	0.008%	جورجيا
652'700	6.390%	6.389%	ألمانيا
12'300	0.120%	0.016%	غانا
68'400	0.670%	0.471%	اليونان
14'300	0.140%	0.028%	غواتيمالا
10'200	0.100%	0.002%	غينيا
10'200	0.100%	0.001%	غينيا بيساو
10'200	0.100%	0.002%	غيانا
10'200	0.100%	0.003%	هايتي
11'200	0.110%	0.008%	هندوراس

المقياس المقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2018 - 2016	اسم الدولة
فرنك سويسري	نسبة مئوية		
31'700	0.310%	0.161%	هنغاريا
13'300	0.130%	0.023%	أيسلندا
97'000	0.950%	0.737%	الهند
71'500	0.700%	0.504%	اندونيسيا
68'400	0.670%	0.471%	الجمهورية الاسلامية الإيرانية
27'600	0.270%	0.129%	العراق
52'100	0.510%	0.335%	إيرلندا
63'300	0.620%	0.430%	
397'300	3.890%	3.748%	إيطاليا
988'800	9.680%	9.680%	اليابان
13'300	0.130%	0.020%	الأردن
35'800	0.350%	0.191%	كازاخستان
13'300	0.130%	0.018%	كينيا
47'000	0.460%	0.285%	الكويت
10'200	0.100%	0.002%	قرغيزستان
10'200	0.100%	0.003%	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
17'400	0.170%	0.050%	لاتفيا
17'400	0.170%	0.046%	لبنان
10'200	0.100%	0.001%	ليسوتو
27'600	0.270%	0.125%	ليبيا
11'200	0.110%	0.007%	ليختنشتاين

المقياس المقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2018 - 2016	اسم الدولة
فرنك سويسري	نسبة مئوية		
20'400	0.200%	0.072%	ليتوانيا
19'400	0.190%	0.064%	لكسمبورغ
10'200	0.100%	0.003%	مدغشقر
10'200	0.100%	0.002%	ملاوي
51'100	0.500%	0.322%	ماليزيا
10'200	0.100%	0.002%	جزر المالديف
10'200	0.100%	0.003%	مالي
12'300	0.120%	0.016%	مالطا
10'200	0.100%	0.002%	موريتانيا
12'300	0.120%	0.012%	موريشيوس
170'600	1.670%	1.435%	المكسيك
10'200	0.100%	0.001%	ميكرونيزيا (ولايات ميكرونيزيا المتحدة)
11'200	0.110%	0.010%	موناكو
11'200	0.110%	0.005%	منغوليا
11'200	0.110%	0.004%	الجبيل الأسود
18'400	0.180%	0.054%	المغرب
11'200	0.110%	0.004%	موزمبيق
11'200	0.110%	0.010%	ميانمار
11'200	0.110%	0.010%	ناميبيا
11'200	0.110%	0.006%	نيبال
175'700	1.720%	1.482%	هولندا
44'900	0.440%	0.268%	نيوزيلندا

المقياس المقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2018 - 2016	اسم الدولة
فرنك سويسري	نسبة مئوية		
11'200	0.110%	0.004%	نيكاراغوا
10'200	0.100%	0.002%	النيجر
37'800	0.370%	0.209%	نيجيريا
109'300	1.070%	0.849%	النرويج
25'500	0.250%	0.113%	عمان
23'500	0.230%	0.093%	باكستان
10'200	0.100%	0.001%	بالاو
10'200	0.100%		فلسطين
15'300	0.150%	0.034%	بنما
11'200	0.110%	0.004%	غينيا الجديدة
12'300	0.120%	0.014%	باراغواي
28'600	0.280%	0.136%	بيرو
32'700	0.320%	0.165%	الفلبين
108'300	1.060%	0.841%	بولندا
59'200	0.580%	0.392%	برتغال
44'900	0.440%	0.269%	قطر
230'900	2.260%	2.039%	جمهورية كوريا
11'200	0.110%	0.004%	جمهورية المولدافا
34'700	0.340%	0.184%	رومانيا
333'000	3.260%	3.088%	الاتحاد الروسي
10'200	0.100%	0.002%	راوند

المقياس المقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2018 - 2016	اسم الدولة
فرنك سويسري	نسبة مئوية		
10'200	0.100%	0.001%	سموا
10'200	0.100%	0.003%	سان مارينو
10'200	0.100%	0.001%	ساو تومي وبرينسيبي
141'000	1.380%	1.146%	العربية السعودية
11'200	0.110%	0.005%	السنغال
15'300	0.150%	0.032%	صربيا
10'200	0.100%	0.001%	سيشيل
10'200	0.100%	0.001%	سيراليون
65'400	0.640%	0.447%	سنغافورا
31'700	0.310%	0.160%	سلوفاكيا
21'500	0.210%	0.084%	سلوفينيا
10'200	0.100%	0.001%	الصومال
56'200	0.550%	0.364%	جنوب أفريقيا
10'200	0.100%	0.003%	جنوب السودان
270'700	2.650%	2.443%	اسبانيا
14'300	0.140%	0.031%	سيرلانكا
11'200	0.110%	0.010%	السودان
11'200	0.110%	0.006%	سورينام
120'500	1.180%	0.956%	السويد
139'900	1.370%	1.140%	سويسرا
13'300	0.130%	0.024%	الجمهورية العربية السورية
11'200	0.110%	0.004%	طاجيكستان

المقياس المقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2018 - 2016	اسم الدولة
فرنك سويسري	نسبة مئوية		
47'000	0.460%	0.291%	تاييلاند
11'200	0.110%	0.007%	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
10'200	0.100%	0.003%	تيمور ليشتي
10'200	0.100%	0.001%	توغو
10'200	0.100%	0.001%	تونغا
15'300	0.150%	0.034%	ترينداد وتوباغو
14'300	0.140%	0.028%	تونس
127'700	1.250%	1.018%	تركيا
11'200	0.110%	0.009%	أوغندا
24'500	0.240%	0.103%	أوكرانيا
82'700	0.810%	0.604%	الإمارات العربية المتحدة
465'800	4.560%	4.463%	جمهورية تنزانيا المتحدة
11'200	0.110%	0.010%	المملكة المتحدة
21'500	0.210%	0.079%	أوروغواي
18'400	0.180%	0.571%	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)
11'200	0.110%	0.058%	فيتنام
11'200	0.110%	0.010%	اليمن
11'200	0.110%	0.007%	زامبيا
18'400	0.180%	0.004%	زيمبابوي

مقترح لعام 2017		الأمم المتحدة 2016 - 2018	عضو أو عضو مشارك
فرنك سويسري	نسبة مئوية	نسبة مئوية	
2'000	0.020%		البرلمان الأنديز
1'000	0.010%		البرلمان العربي
1'000	0.010%		برلمان أمريكا الوسطى
1'000	0.010%		الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا
6'100	0.060%		البرلمان الأوروبي
3'100	0.030%		الجمعية البرلمانية المشتركة بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة
1'000	0.010%		اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
3'100	0.030%		برلمان أمريكا اللاتينية
1'000	0.010%		برلمان سيماك (CEMAC) 9
1'000	0.010%		برلمان الـ ECOWAS 10
5'100	0.050%		الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
<b>10'207'000</b>	<b>100%</b>		<b>الإجمالي</b>

9 - الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (The Central African Economic and Monetary Community (CEMAC) (المترجم).

10 - المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (Economic Community of West African States (ECOWAS) (المترجم).

## 9) تقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي:

أ) ندوة إقليمية (أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية) حول موضوع

البرلمانات وتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة

بوخارست (رومانيا) 18-19 نيسان/أبريل 2016

في أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجموعة من 17 هدفاً للتنمية المستدامة (SDGs). وهذه الأهداف ستكون مرشداً لوضع جداول الأعمال والسياسات على مدى السنوات 15 المقبلة. وقد اجتمعت برلمانات أوروبا الوسطى والشرقية لمناقشة إجراءات ملموسة لدعم تنفيذ التنمية المستدامة في بلدانها والمنطقة في ندوة عقدت في بوخارست في حزيران/يونيو 2015. وقد اعتمدت وثيقة نهائية تدعو إلى العمل البرلماني الملموس في عدد من المجالات الرئيسية. وتشمل هذه المجالات اعتماد استراتيجيات التنمية المستدامة ومكافحة المخاطر البيئية وتغير المناخ. وقد وافقت البرلمانات أيضاً على عقد اجتماعات دورية لاستعراض التقدم المحرز حول التنمية المستدامة والنظر بالدور الذي يلعبه كل برلمان في تحقيق الأهداف.

وقد استجابت ندوة 2016، لنتائج فعالية 2015. كما حددت الندوة الفرص والتحديات التي تواجهها البرلمانات في ممارسة دورها في تنفيذ التنمية المستدامة. وقد تم تيسير المناقشات من قبل خبراء وبأدوات قام الاتحاد البرلماني الدولي بتطويرها. واعتمد المشاركون في الندوة الوثيقة النهائية، التي أعدها السيد لازلو بروبيلي Borbély (رومانيا) وقدمها في نهاية الاجتماع.

ندوة إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة

لبرلمانات أوروبا الوسطى والشرقية

بناء أسس متينة للتنمية المستدامة

بوخارست 18-19 نيسان/أبريل 2016

الوثيقة الختامية

قدمها مقرر الندوة، السيد لازلو بروبيلي *Borbély*، عضو البرلمان،

رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، برومانيا

التقينا نحن البرلمانيون من النمسا وجورجيا والمجر وكازاخستان وبولندا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والبرلمان الأوروبي، في بوخارست برومانيا، يومي 18 و 19 نيسان/ أبريل 2016، بمناسبة الندوة الإقليمية الثانية حول أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بتنظيم مشترك من قبل البرلمان الروماني والاتحاد البرلماني الدولي.

وقمنا بإعداد تقرير عن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء أول ندوة إقليمية لنا حول التنمية المستدامة، التي عقدت في بوخارست في حزيران/ يونيو 2015. كما حددنا الفرص والتحديات التي تواجهها البرلمانات في ممارسة أدوارها ومسؤولياتها في إطار تنفيذ التنمية المستدامة. وتم تيسير المناقشات بواسطة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي المختلفة ومن قبل خبراء من المنظمات الشريكة ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج منظمة الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمركز البيئي الإقليمي لأوروبا الشرقية والوسطى (REC). وأكدنا أن التنمية المستدامة تمثل فرصة فريدة لبناء مجتمعات سلمية وتنمية مستدامة لمواطنينا، وتعهدنا بالمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنشاط عبر نهج شامل محور الشعوب - السلام - الرخاء - الكوكب - الشراكات.

كان هدف التنمية المستدامة 16 هو نقطة انطلاق مناقشاتنا. ويؤكد هذا الهدف على أهمية الحكم الرشيد والاندماج والمشاركة وحقوق الإنسان والسلام والأمن، فضلاً عن قدرته الاعتماد على مؤسسات فعالة ومسؤولة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تطرقنا في هذا الصدد إلى الطرق التي يمكن للبرلمانات أن تقوم من خلالها بتعميم هذه الأهداف العالمية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لتحقيق التآزر وضمان اتساق السياسات.

ومن خلال منظور التحديات البيئية التي تواجهها المنطقة، حاولنا تسليط الضوء على ثغرات الحوكمة في كل بلد والتي تجعل هذه التحديات أكثر صعوبة. وفي هذا السياق، قمنا بمناقشة القضايا الجوهرية والعوامل المواتية التي يمكن أن تعزز الاستجابة السياسية. وركزنا بشكل خاص على الدور الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات لإرساء ثقافة جديدة لمواطنين مسؤولين بيئياً، وذلك من خلال التعليم والوقاية.

لقد اتفقنا منذ البداية أنه يتوجب على كل برلمان ضرورة إجراء تقييم عملياته المؤسسية ليكون قادراً على المساهمة بشكل فعال في تنفيذ التنمية المستدامة. وقد رحبنا بمسودة أدوات التقييم الذاتي التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستساعدنا على اتخاذ قرارات مدروسة، كما رحبنا بالأدوات الأخرى التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي ولا سيما خطة العمل البرلمانية حول تغير المناخ والقرار البرلماني النموذجي حول رصد أهداف التنمية المستدامة.

واطلعنا على أدوارنا المهمة كبرلمانيين في التأكد من أنه قد تم تحقيق هذه الأهداف الجديدة. واتفقنا على أن العمل البرلماني ينبغي أن يُطبَّق على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والعالمية - وذلك لإحداث تأثير قوي.

وركزت مناقشتنا على الأسئلة التالية: ما هي العناصر الرئيسية لعمل برلماني قوي في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ وبأية طريقة يمكن للبرلمانات أن تسهم، من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في تحقيق الحماية البيئية المستدامة المنشودة؟ وكيف يمكن للبرلمانات ضمان تحسين التعليم من أجل التنمية المستدامة، مما يسهم في مشاركة المواطنين بصورة أقوى وأكثر اطلاعاً؟ كانت هذه الأسئلة في صلب مناقشاتنا. وتوصلنا إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية للنهوض بمشاركة البرلمان في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- نرحب بالإشارات الواضحة للإرادة السياسية القوية لدى برلمانات المنطقة للمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونهنئ البرلمان الروماني لاعتماده إعلاناً شاملاً حول أهداف التنمية المستدامة، وهو الأول من نوعه، بوصفه دليلاً رائداً وخارطة طريق عملية. وبهذه الإجراءات تؤكد رومانيا أن دولة نشطة يمكن أن تصبح مركزاً إقليمياً لتعزيز أهداف التنمية المستدامة. ونأمل أن تلهم هذه المبادرة البلدان الأخرى في المنطقة، وتشجع جميع البرلمانات على أن تحذو حذوها. إن نموذج القرار البرلماني الذي وضعه الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لتشجيع مثل هذه المبادرات.
- إن عالمية أهداف التنمية المستدامة تتطلب من جميع البرلمانات في جميع البلدان القيام بدورها في تعميم هذه الأهداف والغايات، على المستوى الوطني. يجب تحديد هذه الأولويات بالتعاون مع المواطنين والمواطنات في كل بلد، بحيث تعكس ديمقراطياً التوقعات والاحتياجات الحقيقية لهؤلاء المواطنين. وحيثما كان ذلك متاحاً، ينبغي أيضاً بذل كل جهد ممكن لإشراك السكان المهمشين والمعزولين في المشاورات. ومن المهم أيضاً تطوير برامج توعية من أجل تحفيز الرأي العام ووسائل الإعلام.
- يجب على البرلمانات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ضمان استعدادها وجهوزيتها من حيث القدرات والعمليات المؤسسية لتمكين من أداء دورها، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكخطوة أولى في هذا السياق، يجب أن يبدأ كل برلمان باستخدام أدوات التقييم الذاتي للبرلمانات حول أهداف التنمية المستدامة، حيث ستساعد تلك الأدوات على تحديد مدى جهوزيته فعلاً من حيث القدرات والعمليات المؤسسية، وتحديد سبل تقديم دعم أفضل للبرلمانات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- تمثل أهداف التنمية المستدامة فرصة فريدة لتطوير سياسات أكثر تماسكاً في هذا المجال. إن إحدى العقبات الرئيسية، التي تواجهها غالبية البلدان هي اتخاذ النهج الاحتكاري<sup>11</sup> في معالجة القضايا ضمن الوزارات واللجان البرلمانية، وكذلك داخل المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة. ينبغي التغلب على هذه العقبة إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللبرلمانات دوراً رئيسياً أيضاً في هذا الصدد من خلال إنشاء منصات خاصة لتشجيع الشراكات والتحالفات الجديدة متعددة الأطراف والقضايا والمصالح الموضوعية، وبالتالي المساعدة في تركيز ودفع تقدم بلدانهم نحو أهداف التنمية المستدامة.
- ونظراً لتفاعلهم القوي مع المواطنين، يمكن أن يسهم البرلمانيون إلى حد كبير في الجهود المبذولة لتسريع الوصول إلى المعلومات حول أهداف التنمية المستدامة، وبشكل عام، لترجمة أهداف التنمية المستدامة في الحياة اليومية للأفراد. وفي السياق نفسه، يجب على البرلمانيين مواصلة الاستماع إلى ناخبهم لفهم احتياجاتهم ومشاكلهم، والحرص على رفق السياسات والبرامج الوطنية بها.
- يمثل خطر الكوارث والتدهور البيئي تحديات كبيرة في منطقتنا. وبالتالي، ينبغي أن يكون الحد من مخاطر الكوارث والمخاطر البيئية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ويجب على البرلمانات أن تتحقق من أن التشريعات تقوم بحماية البيئة، وأن تدابير الوقاية مدرجة في الميزانيات الوطنية للحد من آثار الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.
- يجب على البرلمانات تشجيع إدراج القضايا ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في السياسات التعليمية، وتدريب المعلمين وفرص التعلم الأخرى، من أجل تطوير المعارف والمهارات والقدرات والقيم والمواقف التي توجب على كل إنسان أن يكون مساهماً في التنمية المستدامة. ويشمل ذلك أيضاً المهارات التحليلية لفهم تعقيد وترايطات قضايا التنمية المستدامة المختلفة، وإقامة الروابط بين تحديات التنمية المستدامة المختلفة على النحو الذي عززته مبادرة التعليم من أجل التنمية المستدامة المنسقة من قبل منظمة اليونسكو.
- يجب تحسين الوصول إلى البيانات بحيث يمكن للبرلمانات أداء دورها الكامل في تنفيذ التنمية المستدامة. وينبغي على كل برلمان أن يدرس بعناية قدرة المراكز الوطنية للبيانات، على توليد بيانات تصنيفية وتقديمها في نموذج خاص لتسهيل التحليل ووضع السياسات، ويساعد في الوقت نفسه على الرصد الفعال للأداء والتقدم المحرز. كما أننا نشجع الاتحاد البرلماني الدولي، على العمل مع المنظمات الشريكة له في الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات لتطوير الأدوات اللازمة لمساعدة البرلمانيين على فهم وتفسير البيانات وترجمتها إلى إجراءات ملموسة.

<sup>11</sup> Silo Approach نهج احتكاري يتنشر في بعض المؤسسات عندما يحجم فرد أو قسم معين عن مشاركة المعلومات والمعرفة في قضية ما مع بقية الأفراد أو الأقسام في المؤسسة. (المترجم)

● يجب أن يشارك كل برلمان بنشاط في رصد التقدم المحرز في التنمية المستدامة. ولهذه الغاية، ينبغي أن تشارك البرلمانات مشاركة وثيقة في إعداد التقارير الوطنية، بما في ذلك تحليل وتدقيق تقارير الرصد المعدة من قبل الحكومات. كما ينبغي على كل برلمان وضع آلية لتقديم مدخلات في المراجعات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة لإبلاغها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة (HLPF). وينبغي على البرلمانيين المطالبة بإشراكهم في الوفود الوطنية المشاركة في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ليساهموا بشكل مباشر في الامتحانات ويستفيدوا من المراجعة أيضاً.

● أخيراً، يجب على البرلمانات المشاركة بنشاط في عمل اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستكون بمثابة منصة لتبادل الخبرات بين البرلمانات وقناة نقل المعلومات من المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى البرلمانات ومن البرلمانات إلى الأمم المتحدة.

ولتحفيز العمل في أهداف التنمية المستدامة، سنقوم بلفت اهتمام زملائنا في البرلمان إلى الوثيقة الختامية هذه بكل الوسائل الممكنة. كما نتعهد بلفت اهتمام الأطراف المهتمة الأخرى إلى هذه الوثيقة.

ونطالب الاتحاد البرلماني الدولي، بلفت اهتمام المجتمع البرلماني الدولي حول استنتاجاتنا وتوصياتنا، وضمان متابعتها عبر برامجها وجمعياتها العامة. ونحث الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً، على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين لنقل المعلومات والأدلة العلمية التي من شأنها تعزيز العمل البرلماني حول أهداف التنمية المستدامة. وأخيراً، نحث الاتحاد البرلماني الدولي على، إدراج أهداف التنمية المستدامة بطريقة أكثر اتساقاً في استراتيجيته المستقبلية ومواصلة دعم تبادل الوفود البرلمانية على صعيدين إقليمياً وعبر الأقاليم.

نرحب بدعوة المجر لاستضافة الندوة الإقليمية القادمة حول أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات أوروبا الوسطى والشرقية. وسنلتقي مرة أخرى في أوائل عام 2017 في بودابست، وذلك لمواصلة تبادل الخبرات وتقييم التقدم المحرز وتقديم توصيات جديدة للعمل البرلماني على أهداف التنمية المستدامة في منطقتنا.

\*\*\*\*\*

(ب) ندوة إقليمية حول تنسيق التآزر لعمل برلماني واسع النطاق لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيل الأطفال وتعزيز التعاون الثلاثي وبين بلدان الجنوب  
أبوجا (نيجيريا) 13-14 حزيران/يونيو 2016

إن استمرار الاتجار بالأطفال وتشغيلهم يتطلب جهوداً متجددة وتنسيقاً بين الأفراد ذوي الصلة للحد من والقضاء في نهاية المطاف على آثار هذه الآفة، والتي تشكل تهديداً خطيراً للأطفال، الذين يقعون ضحية لها من خلال الصلاحيات الدستورية، فإن البرلمان هي في صلب الآليات التي تهدف إلى تفكيك شبكات المافيا التي تغذي الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، واقتراح إجراءات واسعة النطاق، وذلك لتوفير حماية أفضل لحقوق الطفل ودعمها كجزء من تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

تم تنظيم اجتماع أبوجا، والذي جمع نحو 100 مشارك من بينهم 78 برلمانياً، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO)، وحضرته بلدان وسط أفريقيا. وقد منح البرلمانين الإقليمي والوطني الفرصة لتقييم التقدم المحرز منذ انعقاد الندوة الأخيرة التي عقدت في أبوجا في يونيو، 2012 بشأن مساهمة البرلمان في مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم؛ وتبادل الأفكار حول تعاضد العمل المشترك الذي يمكن أن يحسن الاستراتيجيات القائمة، التي تهدف إلى معالجة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم؛ وتحديد الأولويات واتخاذ تدابير لتنفيذها؛ واستكشاف إمكانيات التعاون بين الأقاليم بين غرب ووسط أفريقيا، والتي من شأنها أن تهدف إلى مكافحة تلك الآفات.

وفي نهاية الندوة قام المشاركون، بتقديم التوصيات الواردة في التقرير أدناه، لتكون مصدر إلهام للعمل واسع النطاق الذي كان مطلوباً.

ندوة إقليمية حول تنسيق التآزر لعمل برلماني واسع النطاق، لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيل الأطفال، وتعزيز التعاون الثلاثي وبين بلدان الجنوب

ندوة إقليمية اشترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة العمل الدولية، بالتعاون مع برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) وبدعم من اليونيسيف  
برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، 25 - 26 أيار/مايو 2016، أبوجا (نيجيريا)

## استنتاجات الندوة

نحن، أعضاء برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبرلمانات الوطنية لبنين والكاميرون وغانا والنيجر، وممثلين عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني، قد اجتمعنا في أبوجا في الفترة من 25-26 مايو 2016، التقينا لتقييم الطريقة التي يجري فيها تنفيذ توصيات الندوة الإقليمية التي عقدت في أبوجا في يونيو 2012؛ والنظر في جوانب العمل الوطني وبين الأقاليم التي قد يعزز كل منهما الآخر؛ وتبادل الممارسات الجيدة؛ وتحديد الأولويات والتخطيط لتنفيذها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

إن الاتجار بالأطفال وتشغيلهم هو ضد مصلحة الأطفال؛ فهي لا تزال قضايا الساعة على الرغم من تضافر الجهود للقضاء عليها. ويجب وضعها أكثر من أي وقت مضى على رأس أولويات العمل البرلماني المتعلقة بتعزيز حقوق الطفل.

وفي هذا الصدد، تمّ التذكير بندوة أبوجا حزيران/يونيو 2012، وكذلك السياق الذي أقيمت فيه، ونتائجها، بما في ذلك أهمّ المداومات والتوصيات المتخذة.

كما تمّ التذكير أيضاً بالإجراءات التي اتخذت لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، وحماية الأطفال وفقاً للحد الأدنى للسن لاتفاقية منظمة العمل الدولية، 1973، (رقم 138)، واتفاقية أسوأ أشكال تشغيل الأطفال لمنظمة العمل الدولية، 1999، (رقم 182).

ونظراً لاستمرار وجود الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، فنحن نرى بأنه ينبغي إجراء مشروع بحثي مفصل من أجل تحديد أسبابهما. وفي هذا الصدد، أدركنا أن الفقر يقيد الأسر، ويجبرهم على اللجوء إلى الاتجار بالأطفال وتشغيلهم. وهذا الأمر له عواقب كارثية على الأسرة والمجتمع ككل. وقد قمنا بالإجماع بإدانة هاتين الآفتين اللتين تشكل تهديداً خطيراً للأطفال باعتبارها القوة الدافعة للمجتمع في المستقبل.

ومع ذلك، لاحظنا أن الفقر غالباً ما يكون تفسيراً ضعيفاً لما يحرك الاتجار بالأطفال وتشغيلهم. وعلى العموم، لاحظنا أنه لا يوجد أسرة تم تعريفها بأنهم فقيرة قد تحررت حقاً من الفقر من خلال بيع أطفالها.

وبالمثل، فإننا نعتقد أننا يجب أن نكون حذرين في نهجنا نحو كلمة "العمل" والتمييز بوضوح بين أعمال خفيفة والعمل الذي يجب أن يتم حظره. لقد فهمنا بوضوح أن القضية لم تكن كثيراً حول هذا النوع من العمل الذي يشكل جزءاً من طريقة تهيئة الأطفال اجتماعياً وإدخالهم إلى عالم الكبار، والتي ترتبط بقيم أجدادنا. لكن المسألة قيد المناقشة كانت أكثر حول الأعمال التي يمكن أن تؤثر سلباً على النمو البدني والنفسي والفكري للطفل. ولذلك فهي مهمة في سياق عملنا، ولتجنب أي التباس، فقد أخذنا في الاعتبار كل معايير التقييم عند التفريق بين هذين النوعين من العمل. والحقيقة هي أننا لن نكون قادرين على غرس أخلاقيات العمل الصحية في أطفالنا فيما نخرط في الوقت نفسه في حملة لا هوادة فيها ضد عمالة الأطفال.

وبالمثل، وللتحضير للعمل في المستقبل، فقد أصرتنا بوجود إيجاد تعريف واضح لكلمة "الاتجار" في وصف الاتجار بالأطفال. وفي هذا الصدد، علمنا، وفقاً للمادة 3 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود (2000)، والمعروف أيضاً باسم بروتوكول باليرمو أو بروتوكول الاتجار، أن عبارة "الاتجار بالأشخاص" والمعرفة بأنها "تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص، عن طريق التهديد، أو استخدام القوة أو غيرها من أشكال القسر، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو إساءة استعمال السلطة أو موقف ضعف، أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، بغرض الاستغلال".

كما ركزت مناقشاتنا بشأن الاتجار بالأطفال أيضاً، على ما يعرف بالاتجار بالرضع، والتي ندينها بشدة. إن الاتجار بالرضع يأخذ أبعاداً تثير القلق في المناطق الفرعية؛ وما لم نكن حذرين، فإن هذا الاتجار، وهو ليس استغلالياً بالضرورة، يمكن أن يغذي هذا النوع من الاتجار الذي يرمي إلى استغلال الأطفال. ونظراً للطبيعة الخطيرة والمستمرة لتلك المشاكل، رأينا أنه من الضروري أن تتصرف بسرعة أكبر من خلال الالتزام بالعمل التطوعي والشجاع، والذي أنشأ التزاماً إجبارياً لتحقيق نتائج لمصلحة شعوبنا. ومن موقعنا كممثلين منتخبين للمواطنين"، فهذا قد يشمل:

- زيادة اليقظة والتعبئة من أجل مكافحة الاتجار بالأطفال، والعمل على نحو أكثر فعالية.
- زيادة الوعي بين الناس بضرورة تعزيز حقوق الطفل والتعاون في تفكيك شبكات الاتجار بالأطفال.
- دعم الجهاز التشريعي، بما في ذلك النصوص التي يمكن الوصول إليها، وفهمها، وتطبيقها ونصّها على الإنفاذ، من خلال إدراج التدابير والإجراءات العقابية سويةً لمساعدة ضحايا الاتجار على العناية بهم.
- إنشاء قانون يتم تطبيقه في جميع أنحاء مجتمع الجماعة الاقتصادية، لدول غرب أفريقيا لتمكين تحقيق الانسجام بين الاستراتيجيات.
- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل من خلال إنشاء عمليات مبسطة، لمنح القروض من أجل تمكين الآباء الذين يعوقهم الفقر؛
- تشجيع التعاون بين البرلمانات، في جميع أنحاء مناطق غرب ووسط أفريقيا، وذلك كجزء من نهج فعال لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم.

وبالتحول خصيصاً إلى قضية الفقر وطرق الحد منه، فنعتقد أننا يجب أن نغتني الفرصة التي يقدمها جدول الأعمال الجديد 2030، من أجل التنمية المستدامة، وقد تمّ اعتمادها في العام الماضي، وتتكون من 17

هدفاً. الهدف 8، (تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة والعمل اللائق للجميع)، ينبغي أن يسهم في تحسين رفاهية الناس. ويتعين علينا الانضمام إلى الجهود الحارية للمجتمع الدولي لتنفيذ تلك الأهداف. لقد تعلمنا دروساً هامة من خبراتنا الوطنية في مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، والتي يمكن أن نستخلص منها الإلهام، وذلك من حيث:

- إنشاء مجموعات مراقبة الأحياء واللجان المدرسية لمكافحة الاتجار بالأطفال؛
- إعادة الأطفال المتسربين إلى النظام الدراسي من خلال برامج التعليم؛
- إعداد برنامج لحماية العاملات في المنازل وتعزيز حقوقهم؛
- طرح الأسئلة البرلمانية الشفهية والمكتوبة على الحكومة، حول تنفيذ التشريعات في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم؛
- المشاركة كبرلمانيين في اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ خطة عمل وطنية للقضاء على عمل الأطفال؛
- إنشاء هيئات برلمانية تهدف خصيصاً لاتخاذ إجراءات ضد الاتجار بالأطفال وتشغيلهم؛
- إحداث منحة كبيرة متاحة لكل برلماني لدعم تقديم القروض الصغيرة في دائرته/دائرتها، للمشاريع المتعلقة بالتعليم والصحة، وتقديم المساعدة للشباب والنساء.

تلقينا التدريب على آليات لجنة الجماعة لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، وعلى السياق القانوني والسياسي الذي أنشئت فيه هذه الآليات. ولفت انتباهنا بشكل خاص إلى مسألة في غاية الأهمية، لحماية الطفل كإجراء وقائي وأكثر شمولية من حيث صلته بتعزيز حقوق الطفل، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم. قدمت لنا معلومات مفصلة عن خطة عمل الجماعة الاقتصادية، لدول غرب أفريقيا من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، والتي تهدف إلى:

- توفير منصة محددة ومنسقة لتسهيل التدخلات لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومات لتحسين الطريقة التي يتم من خلالها الترويج لحقوق الطفل؛
- توفير استجابة لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي من يمكن خلالها الوفاء بالالتزامات التي قطعتها بالتصديق على الصكوك الدولية؛
- دعم الدول الأعضاء في التزامها بتنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا 2007-2015، والذي يبحث الدول الأعضاء على إعداد خطط عمل وطنية للقضاء على عمالة الأطفال.

لقد اطلعنا على الجوانب الرئيسية لخطة العمل هذه. ولذلك، فإننا نوصي الآن بامتلاك الخطة كجزء من استعداداتنا للمساهمة في تنفيذه.

الاتجار بالأطفال وتشغيلهم هو ظاهرة مستمرة ومتكررة، والتي يرتبط القضاء عليها ارتباطاً وثيقاً بالتنسيق بين جميع الاستراتيجيات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نعتقد بأنه ينبغي يجب إقامة شبكة من جميع المعنيين في مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم. ولتحقيق ذلك، يجب أن تضم شبكة البرلمان شركاء تقنيين وماليين ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة. إن دمج استراتيجيات مختلف الأشخاص، الذين شاركوا يتسم بميزة تضخيم جهود أولئك الذي يسعون خلف الإجراءات المستهدفة.

وفي نهاية مناقشاتنا، قمنا بتحديد الأولويات التالية التي نود تنفيذها، بدعم من المؤسسات الدولية الشريكة، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة العمل الدولية ولجنة الجماعة الاقتصادية:

1. إجراء جرد للنصوص والصكوك الإقليمية، والدولية القانونية، بشأن الاتجار بالأطفال، وعمالة الأطفال وحماية الطفل (الاتفاقيات الدولية، والسياسات، وخطط العمل، الإقليمية وما إلى ذلك)؛
2. إجراء دراسة للنصوص القانونية التي تتعلق الاتجار بالأطفال، وعمالة الأطفال وحماية الطفل. من أهداف الدراسة النظر في تماسك هذه النصوص، فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة والتماسك بين النصوص القانونية، على مستوى الدولة، والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. إن الدراسة تقترح إجراء تعديلات على الأطر القانونية التي يمكن وضعها، لجعلها منسجمة فيما يتعلق بحماية الطفل؛
3. تشجيع الدول الأعضاء في الجماعة، على تصديق وضممان تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بشأن الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، وعلى حماية الطفل؛ وتشجيع تلك الدول على تعديل الإطار القانوني الوطني وفقاً لذلك، مع الأخذ في الاعتبار الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد؛
4. وضع دليل للبرلمانيين من شأنه رفع مستوى الوعي، حول الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، وحماية الطفل؛
5. وضع دليل للبرلمانيين حول الرقابة على عمل الحكومة، لمكافحة الاتجار بالأطفال والعمل؛
6. تشجيع البرلمانات الوطنية في منطقة الجماعة الاقتصادية إلى:

I. تعمل على المشاركة في لجان توجيهية وطنية، أنشئت لمكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم؛

II. إقامة جلسات المعلومات الداخلية للبرلمانيين، بشأن الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، وحول حماية

الطفل؛ وتقديم الدعم لجهود توعية السكان؛

7. ضمان التعاون الفعال والتنسيق بين هيئة الجماعة، وبرلمان الجماعة من جهة؛ وبين برلمان الجماعة، والجماعة الاقتصادية، والنقدية لوسط أفريقيا، وشبكات المجتمع البرلمانية والمدنية من جهة أخرى، والتي تشترك جميعها على حد سواء في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال وتشغيلهم، وبتخاذ الخطوات المنسقة المشتركة في هذا الصدد.

أبوجا، 26 أيار/مايو 2016

\*\*\*\*\*

## ج) اللقاء البرلماني الجانبي في منظمة الصحة العالمية

جنيف، 26 أيار/مايو 2016

عقد الاجتماع البرلماني في قصر الأمم في جنيف يوم 26 أيار/مايو 2016، وكان هذا هو أول لقاء من نوعه في منظمة الصحة العالمية (WHA)، وقد انعقد اعترافاً بالتزام البرلمانات والبرلمانيين، في دعم الصحة والرعاية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والعالمي.

أكد اللقاء الجانبي على الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البرلمانات، لضمان المساءلة فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بالصحة، وكمناصرة للتغيير من خلال الأدوار الرئيسية المتمثلة في إقرار التشريعات والميزانيات، والرقابة على العمل الحكومي. كما شدد على أهمية استخدام أحدث البيانات العلمية، في اطلاع البرلمانيين على الأولويات والإجراءات المتعلقة بالصحة.

وأكد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، في كلمته الترحيبية على أهمية الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، في الجهود الرامية إلى دعم البرلمانات للمساهمة، في توفير التغطية الصحية الشاملة وتوفير الرعاية الصحية للضعفاء والمهمشين. وأشار أيضاً أن الرعاية الصحية قد اكتسبت أهمية متزايدة على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، وجمعياته العامة على مدى السنوات 10 الماضية، وأن اللقاء يمثل حدثاً تاريخياً وثمرتاً للتعاون المثمر بين الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية حول صحة النساء، والأطفال، والمراهقين.

وأشادت الدكتورة مارغريت تشان Dr. Margaret Chan، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، بالتعاون المستمر بين المنظمتين، وشددت على الدور المحوري للبرلمانات، في تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وقد علق المشاركون في النقاش حول الطريقة التي تم بها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ذات الصلة بالصحة على المستوى الوطني، والتدابير التي اتخذتها البرلمانات، لضمان توفير الرعاية الصحية للسكان، الأكثر ضعفاً، بما في ذلك المهاجرين، واللاجئين والنساء والفتيات ضحايا العنف.

وفي هذا اللقاء، تحدث العديد من البرلمانيين من أربع قارات عن أمثلة لأعمال جريئة قاموا باتخاذها لتلبية احتياجات، وحقوق النساء والأطفال، والمراهقين ووضع الرعاية الصحية على رأس جداول الأعمال الوطنية. وشددوا كذلك على أهمية البرلمانيين بوصفهم جزء لا يتجزأ من الحوار العالمي، حول الرعاية الصحية. ورحّب البرلمانيون أيضاً بقيام الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية في تنظيم هذا الحدث التاريخي. وطالبوا أن تكون الجلسة رسمياً جزءاً من اجتماعات منظمة الصحة العالمية القادمة.

\*\*\*\*

د) الاجتماع البرلماني بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعني

بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

نيويورك، 7 يونيو 2016

عقد الاجتماع عالي المستوى المعني بإنهاء الإيدز في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 8-10 حزيران/ يونيو 2016. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز لعام 2001، والإعلانات السياسية لعامي 2006 و2011، حول فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. كما تمّ اعتماد بيان جديد أيضاً لتوجيه الاستجابة العالمية للإيدز في عصر الأهداف الإنمائية المستدامة. إن قرار الأمم المتحدة الذي أرسى قواعد الاجتماع الرفيع المستوى (A/70/L.38)، قد دعا الاتحاد البرلماني الدولي، للمساهمة في هذا الاجتماع. كما شجع الدول الأعضاء على إشراك البرلمانيين في الوفود الوطنية في هذا الحدث.

وقد نظم الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لقاءً جانبياً للبرلمانيين الذين يحضرون اجتماع الأمم المتحدة. وقد أكد هذا اللقاء الجانبي أن الالتزام الوطني يمثل عاملاً حاسماً للقضاء على مرض الإيدز. ومن أجل التمكن من العمل بفعالية، يجب على البرلمانيين فهم هذا الوباء ومن هي الفئات الأكثر ضعفاً. وينبغي أن يكون هدفهم الأول، تحسين حياة ناخبهم، وخاصة المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية.

وخلال الاجتماع، شارك العديد من البرلمانيين، بأمثلة عن التدابير الجريئة المتخذة لتلبية احتياجات السكان المعرضين للخطر، من خلال التشريعات والبرامج. ومع ذلك، فقد أشاروا مع الأسف أنه بعد 35 سنة من انتشار وباء الإيدز، فإن القناعات الذاتية لا تزال سائدة بدلاً من الوقائع والأدلة. ولذلك فإن التقدم تعوقه برامج أقل فعالية وعمل محدود. في كثير من الأماكن، تستمر وصمة العار والتمييز القانوني، كعقبة أداء أمام الفحص والعلاج الطوعي. ويمكن للبرلمانيين، بوصفهم قادة رأي، أن يمارسوا دوراً رئيسياً في تنوير الناس. فهم يمكن أن يكونوا قدوات وطنية، ويحاربوا الوصم والتحيز المرتبطان بفيروس نقص المناعة البشرية، على الصعيدين الوطني، وفي دوائهم الانتخابية المحلية.

وأعرب العديد من البرلمانيين المشاركين، عن قلقهم إزاء الإفراط في الاعتماد على تمويل الجهات المانحة كجزء من الاستجابة لمرض الإيدز، فهذه الأموال سرعان ما تنضب في البلدان التي ترتقي نحو مستويات الدخل

المتوسط. كما أوصوا بأن يترجم الالتزام السياسي لإنهاء الإيدز، في زيادة تمويل برامج وطنية أكثر قوة. وأخيراً، دعوا إلى بناء القدرات ودعم البرلمانات لضمان استجابة إيدز مستدامة وذات تمويل جيد. إن البرلمانين الذين حضروا الاجتماع الرفيع المستوى، قد حثوا الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على العمل مع البرلمانين في جميع أنحاء العالم، لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان السياسي لعام 2016. إن الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، قد وضعوا الأدوات والكتيبات التوجيهية، لدعم جهود البرلمانين المنخرطين في هذا المجال. وتعهد العديد من المشاركين بمواصلة دعمهم لزملائهم في البرلمانات الأخرى.

\*\*\*\*

### هـ) الدورة السنوية 2016، للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية (جنيف 13-14 حزيران/ يونيو 2016)

قام الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الأوروبي، بتنظيم دورات سنوية للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية منذ عام 2003. يمثل المؤتمر منتدى عالمي لتعزيز العمل البرلماني المشترك في مجال التجارة والتنمية الدولية. ويتمثل هدفه الأساسي بتوفير الرقابة البرلمانية، على أعمال منظمة التجارة العالمية، وهو منظمة حكومية دولية ذات تحويل لا مثيل له، ويركز بصورة خاصة على شفافية إجراءاته، والعدالة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي يجري التفاوض بشأنها تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

وعلى مر السنين، أثبت المؤتمر مدى قيمته العظيمة كمحور للحوار حول القضايا المتعلقة بالتجارة بين الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني، وكذلك كأداة لبناء قدرات البرلمانات في مجال التجارة الدولية.

1. عُقدت الدورة السنوية 2016، للمؤتمر في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف يومي 13 و 14 حزيران/ يونيو، وشارك هذه الدورة أكثر من 400 مشارك ومراقب من 56 دولة و 12 منظمة دولية، بما في ذلك 160 عضواً برلمانياً. كما حضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن 44 بعثة دائمة لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف، مسجلة بصفة مراقب.

2. ألقى خطاب الحفل السيد ك. اورنفيادر Örnfjäder (السويد)، الرئيس المشارك للجنة المؤتمر التوجيهية ممثل الاتحاد البرلماني الدولي، والسيد ب. لانج Lange، رئيس لجنة التجارة الدولية في البرلمان الأوروبي، والسفير ه نيبيل Neple (النرويج)، رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. وكانت جلسة

الاستماع للسيد ك. براونر، Brauner، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، إحدى أبرز المحطات في الدورة.

3. وكان الموضوع العام للدورة: أي مستقبل لمنظمة التجارة العالمية؟ وشملت الفعاليات مناقشةً حول تسخير التجارة من أجل التنمية في أعقاب المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في نيروبي في كانون الأول/ ديسمبر 2015. وتضمن برنامج عمل الدورة على مدى يومين مناقشة عامة، وحواراً مع كبار المفاوضين في منظمة التجارة العالمية، حول موضوع منظمة التجارة العالمية في عصر اتفاقيات التجارة في الأقاليم الكبرى، وحلقة نقاش تحت: عنوان التجارة بوصفها وسيلة للتقدم الاجتماعي، المنظور الجندري.

4. وفي الجلسة الختامية، اعتمد المشاركون بتوافق الآراء وثيقة ختامية قدمها مقرر اللجنة التوجيهية، السيد ب. لانج Lange (البرلمان الأوروبي). وأقرت الوثيقة النهائية أن نظام تجارة دولياً عادلاً منصفاً، استناداً إلى التجارة الحرة والعدالة لصالح الجميع، يمكن أن ينهض بدور حاسم في تحفيز النمو الاقتصادي العالمي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وكذلك في إيجاد فرص العمل، وضمان الرعاية الاجتماعية. وحثت الوثيقة منظمة التجارة العالمية على الاستفادة الكاملة من المؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية، وضمان وصول البرلمانيين إلى جميع المعلومات، التي يحتاجونها لممارسة وظيفة الرقابة بكفاءة، للمساهمة بشكل كبير في السياسات التجارية. 5. إن محاضر الدورة متاحة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، على شكل نشرة إلكترونية بعنوان أضواء على دورة المؤتمر البرلماني 2016، حول منظمة التجارة العالمية. وتتضمن النشرة العديد من الصور والنص الكامل للوثائق الرئيسية، والخطب والعروض، فضلاً عن مقتطفات من المناقشات.

### التوصيات:

6. يتسم التقدم المحرز في جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بالبطء الشديد، ويجري التشكيك بمفهوم التعددية برمته، مع ظهور بدائل متعددة الأطراف. ولذا فمن الأهمية السياسية بمكان ضمان قيام البرلمان، بالرقابة الفعالة على مواقف حكوماتها في محادثات منظمة التجارة العالمية. ويمثل المؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية، أرضية ملائمة لمثل هذا الإجراء. والبرلمانات والمفاوضين في منظمة التجارة العالمية، مدعوون لاستخدامه بمزيد من التحضير المسبق.

7. لا يزال المؤتمر يمثل أحد أفضل الأمثلة، على التعاون المثمر بين الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الأوروبي. هذا المشروع المشترك، بما في ذلك جانب تقاسم التكاليف فيه، ذو منفعة متبادلة، ينبغي الحفاظ عليه وتطويره.

8. ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي، أن يواصل العمل بصورة وثيقة مع الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، بهدف الإسراع في عملية التصديق على اتفاقية تسهيل التجارة. إن الفوائد المتوقعة في الاقتصاد العالمي

قد تصل إلى تريليون (ألف مليار) دولار أمريكي سنوياً. وستصبح الاتفاقية، بعد مصادقة حوالي 80 دولة حتى الآن، ملزمة قانوناً بمجرد التصديق عليها من قبل ثلثي الأعضاء الـ 164 في منظمة التجارة العالمية.

## الدورة السنوية 2016، للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية

أي مستقبل لمنظمة التجارة العالمية؟

جنيف 13-14 حزيران/ يونيو 2016

بتنظيم مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الأوروبي

### الوثيقة الختامية

اعتمدت بتوافق الآراء في 14 حزيران/ يونيو 2016

1. منذ تأسيسها، مارست منظمة التجارة العالمية، دوراً محورياً في دعم التعددية، وتعزيز نظام اقتصادي شامل على صعيد عالمي، وتشجيع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، قائم على القواعد وعدم التمييز. ولا نزال على قناعتنا بأن نظام تجارة دولياً منصفاً عادلاً، يقوم على أساس التجارة الحرة والعادلة لصالح الجميع، يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في تحفيز النمو الاقتصادي العالمي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وخلق فرص العمل، وضمان الرعاية الاجتماعية.

2. وفي هذا الصدد، فإننا ندرك أهمية النتائج التي تحققت، في إطار الدورة العاشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في نيروبي في كانون الأول/ ديسمبر 2015. إن القرارات الوزارية المتعلقة بالزراعة وأقل البلدان نمواً، هي من الأهمية بمكان بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ويشكل قرار المنافسة في الصادرات في مجال الزراعة، اتفاقاً هاماً، من شأنه أن يساهم في تهيئة الظروف في قطاع لا يزال يعاني من الممارسات التجارية والقواعد الحمائية في بعض البلدان، وهو أمر بالغ الشأن بالنسبة إلى البلدان النامية.

3. نرحب بقرار امتلاك الأسهم العامة، لأغراض الأمن الغذائي، وندعو إلى إنهاء المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل دائم لهذه المشكلة وفقاً لهذا القرار، ونعتقد أن قضية الأمن الغذائي هي أمر حيوي بالنسبة إلى البلدان النامية، وأن قواعد منظمة التجارة العالمية، يجب أن تدعم الجهود المبذولة لمكافحة الجوع. وفي ضوء هذا القرار، فإننا نشدد أيضاً على أهمية الإسراع في اعتماد اقتراح آلية وقائية خاصة، تماشياً مع قرار نيروبي الوزاري بشأن هذه القضية.

4. من الأهمية بمكان في الوقت الراهن، أن يقوم جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، بتنفيذ القرارات المتخذة في كل من نيروبي وبالي، بما في ذلك الإسراع بتصديق اتفاقية تسهيل التجارة، وخلق فرص تصديرية جديدة لمقدمي الخدمات في البلدان الأقل نمواً، بموجب الإعفاء المتعمد في هذا الصدد، وتبسيط أنظمة قواعد

المنشأ. وندعو إلى توسيع اتفاقية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الدول الأعضاء المعنية في منظمة التجارة العالمية.

5. ونحث أعضاء منظمة التجارة العالمية، على الاستفادة من الزخم الذي تولد عن التطورات الأخيرة في مجال التجارة. مع الأخذ بالاعتبار الهدف الاستراتيجي لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأهمية تعزيز دور منظمة التجارة العالمية كقوة دافعة للمفاوضات التجارية، مع الاعتراف أيضاً بضرورة اعتماد أساليب جديدة. كذلك، فإن المرونة والانفتاح والشمولية وإظهار الالتزام السياسي، ستكون جوهرية للمضي قدماً في القضايا العالقة من جدول أعمال الدوحة للتنمية (DDA). فمذ انطلاق جولة الدوحة عام 2001، تغير العالم منذ ذلك الحين بشكل كبير، في المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. وبالتالي، ستوضع قيد النقاش التحديات الجديدة مثل التجارة الإلكترونية، والتجارة الرقمية، والاستثمارات الدولية، دون المساس بالقضايا العالقة الأخرى لجدول أعمال الدوحة للتنمية.

6. ومن المسلم به عموماً، أن قطاعاً جديداً للتجارة في الخدمات، بوصفه أفقاً جديداً لمشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في التجارة الدولية، هو أمر هام ليس بالنسبة إلى البلدان المتقدمة فقط، لأنه يبرز بسرعة كوسيلة هامة لتحقيق فوائد للجميع في مجال التنمية. ومع ذلك، فإن الإدماج الإيجابي الناجح للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه التحديد، في اقتصاد الخدمات العالمي وزيادة مشاركتها في تجارة الخدمات، لا سيما في الوسائط والقطاعات ذات الأهمية التصديرية لها، لا تزال تشكل تحدياً تنموياً كبيراً.

7. يتعين علينا بذل المزيد من الجهود لتحقيق تقدم سريع في المفاوضات، بشأن الخدمات في كل ركن من أركانها، مثل الوصول إلى الأسواق، الأنظمة المحلية، وإعفاء الخدمات في البلدان الأقل نمواً بغية بلوغ مستويات أعلى تدريجياً لتحرير التجارة في الخدمات، مع ضمان إيلاء اهتمام خاص بقطاعات ووسائط التوريد التي تمثل أهمية تصديرية للبلدان النامية. وعلى أعضاء منظمة التجارة العالمية أيضاً النظر في المسائل التي يمكن أن تسهل التجارة في الخدمات.

8. نعتقد أن العملية المؤدية إلى عقد المؤتمر الوزاري، قد أكدت مرة أخرى على أهمية وجود مفاوضات أكثر شفافية وشمولية. ويجب ألاّ يستخدم المؤتمر الوزاري ليحل محل الهيئات التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية. ومن أجل تحسين الكفاءة وزيادة المساءلة، فإن مراجعة الممارسات القائمة في منظمة التجارة العالمية ستسهم، في رأينا أيضاً، في تحسين عملية وضع القواعد في منتدى التجارة.

9. لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة، زيادة في عدد الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، بدافع من رغبة الأطراف المشاركة في زيادة تحرير القواعد والضوابط التجارية ومعالجتها في مجالات السياسات، التي لم تجر معالجتها على نحو كاف في منظمة التجارة العالمية، وإلى حد ما، بسبب الجمود الذي

تواجهه مفاوضات الدوحة. هذه الاتفاقيات ذات فائدة مزدوجة: فمن ناحية يمكنها أن تشجع التجارة بين الأطراف المشاركة، بما في ذلك فتح الطريق لتحرير القواعد والضوابط وتطويرها في مجالات السياسات التي لم يتم معالجتها بدقة تامة في منظمة التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى، يمكن لهذه الاتفاقيات دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف، شريطة أن تكون مفتوحة وشفافة وتتماشى مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، وتستند إلى قواعد مشتركة وتخلق الظروف الممكنة لمناقشات محتمة في منظمة التجارة العالمية، في المستقبل. ومع ذلك، فإننا نؤكد في هذا السياق، أن هذه الاتفاقيات لا تقوض دور الاتفاقيات المتعددة الأطراف في التجارة الدولية.

10. نقر بأن التجارة لا تشكل عاملاً رئيسياً في سياق التنمية الاقتصادية فحسب، بل يمكن أيضاً أن تكون أداة رئيسة في الطريق نحو التنمية. كذلك، ونؤكد على ضرورة ربط الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذ جدول أعمال التنمية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGS).

11. تشير الفقرة 8 من وثيقة الدوحة، إلى أن المساواة الجندرية وتمكين المرأة هما من الأهداف الرئيسية التي ينبغي على جميع البلدان تحقيقها. ونلاحظ أن تعميم مراعاة المنظور الجندري وتمكين المرأة يشكلان عاملاً أساسياً في وضع الاستراتيجيات الإنمائية، التي تهدف إلى تحقيق المساواة الجندرية، ويؤديان دوراً جوهرياً في سياق القضاء على الفقر. لذلك فنحن نشجع صناع القرار على إدماج مراعاة المنظور الجندري في سياسات الاقتصاد الكلي، لا سيما في مجال السياسة التجارية.

12. وعلى الرغم من أن 95% من الشركات العالمية، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي هامة بوصفها محركاً للنمو والابتكار والتكامل الاجتماعي والعمالة، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تمثل حالياً سوى جزء صغير من التجارة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. ونظراً للحاجة إلى تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في التجارة الدولية، والدخول إلى السوق العالمية، فإننا نشجع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، للحد من قيود سلسلة التوريد أمام التجارة، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من سلسلة القيمة العالمية. وهذا يشمل مثلاً توسيع فرص الوصول إلى الأسواق، وآليات التمويل والخدمات المالية، والتشبيك التجاري، والمساعدة التقنية، والبنية التحتية في مجالات الاتصالات والنقل، إضافةً إلى تعزيز بناء القدرات.

13. إن التحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية، تؤكد على أهمية المشاركة المنتظمة للبرلمانيين في عمل هذه الهيئة الهامة على الصعيد العالمي. وفي الواقع، فإن البرلمانيين لا يصادقون على نتائج المفاوضات فحسب، بل يشكلون أيضاً، جسراً وابطاً رئيسياً بين منظمة التجارة العالمية، والشعوب التي يمثلونها. لذلك، فإننا نحث منظمة التجارة العالمية، على الاستفادة الكاملة من الفرصة التي يتيحها المؤتمر البرلماني الدولي لمنظمة التجارة العالمية، والذي يشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الأوروبي، مع ضمان وصول البرلمانيين إلى جميع المعلومات التي يحتاجونها، لإنجاز مهامهم في الرقابة بفعالية، والتمكن من تقديم مساهمة بناءة في السياسات التجارية.

\*\*\*\*\*

(و) المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني 2016  
28-30 حزيران/ يونيو 2016، مجلس النواب تشيلي، فالبارايسو

شهد المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني، الذي عُقد في مجلس النواب التشيلي في فالبارايسو، مناسبة إطلاق تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام 2016، ومناقشة استنتاجاته الرئيسية. شكلت مسارات السياسات والتقانة خلال المؤتمر، منصة للمشاركين لتبادل الخبرات حول فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في البرلمان، من أجل تحسين الأداء التشريعي والتمثيل والرقابة، ومزيد من انفتاح البرلمان وسهولة الوصول إليها والمساءلة والكفاءة.

ضم المؤتمر ما يزيد عن 200 مشارك – من البرلمانيين والموظفين البرلمانيين، وممثلي المجتمع المدني، والمنظمات الأخرى، من أكثر من 50 بلد لمدة ثلاثة أيام من الجلسات العامة، وحلقات النقاش، وورش العمل وعروض الحلول التكنولوجية. كان التوزيع الجندي (27%) من النساء و (73%) من الرجال. ويعرض هذا الملخص المواضيع الرئيسية والاقتراحات والأفكار التي انبثقت من الأيام الثلاثة للمؤتمر، ويتوافق مع تلميحات لبعض التوجهات المستقبلية في هذا المجال. ويمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للمؤتمر ([www.wepc2016.org](http://www.wepc2016.org))، الذي يتيح الاطلاع على كل العروض التي قدمت هناك، إضافة إلى أفلام فيديو لجميع الجلسات.

المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني 2016  
28-30 حزيران/ يونيو 2016

بتنظيم مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب في تشيلي

ملخص المؤتمر

شهد للمؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني، الذي عقد في مجلس النواب التشيلي في فالبارايسو، إطلاق التقرير العالمي للبرلمان الإلكتروني 2016، ومناقشة استنتاجاته الرئيسية. وقد شكلت مسارات السياسات والتقانة خلال المؤتمر، منصة للمشاركين لتبادل الخبرات حول فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان من أجل تحسين الأداء التشريعي والتمثيل والرقابة، ومزيد من انفتاح البرلمان، وسهولة الوصول إليها والمساءلة والكفاءة.

ضمّ المؤتمر ما يزيد عن 200 مشارك - من البرلمانيين والموظفين البرلمانيين وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الأخرى - من أكثر من 50 بلد، وامتدت لثلاثة أيام شملت جلسات عامة وحلقات نقاش وورش عمل وعروض حلول تكنولوجية. كان التوزيع الجندري (27%) من النساء و (73%) من الرجال.

واقترح اللقاء أيضاً "مؤتمر تفاعلي" (Unconference)، الذي تم اقتراح جلساته وتنفيذها من قبل المشاركين في المؤتمر، و "مسابقة للمبرمجين Hackathon"؛ بالتنسيق مع فريق مختبر القراصنة HackerLab في مجلس النواب البرازيلي. كانت مسابقة المبرمجين تدريباً عملياً على البيانات المفتوحة وتطوير التطبيقات النموذجية لتسهيل استخدام البيانات من قبل المواطنين، وضمت أكثر من 40 شخصاً مشاركاً من الأرجنتين، والبرازيل، وكندا، وتشيلي، والولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا وبيرو والمملكة المتحدة. كان البعض حاضراً، وشارك الآخريين عن بعد.

حظيت مسابقة المبرمجين Hackathon، بشعبية كبيرة لدى الوفود؛ وأظهر العرض النهائي لمشاريع مسابقة المبرمجين أهمية إنشاء فرق متعاونة بين البرلمانات والمجتمع المدني. واستندت هذه الورشة على أفكار موجودة لدى مجموعات من المواطنين في جميع أنحاء العالم، ولم يكن الهدف إنشاء تطبيقات جاهزة، بل تقديم دليل للفكرة، واستكشاف، والاستخدامات الممكنة للبيانات. وسيقضي الفريق الفائز من "مسابقة المبرمجين hackathon" أسبوعاً في مختبر القراصنة Hackerlab في مجلس النواب البرازيلي، بدعم من الكونغرس التشيلي.

ويعرض هذا الملخص المواضيع الرئيسية، والاقتراحات والأفكار، التي انبثقت عن المؤتمر على مدى ثلاث أيام، ويتوافق مع اقتراحات لبعض التوجهات المستقبلية في هذا المجال، ويمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للمؤتمر ([www.wepc2016.org](http://www.wepc2016.org))، الذي يتيح الاطلاع على كل العروض التي قدّمت هناك، إضافةً إلى أفلام فيديو لجميع الجلسات.

### التخطيط الاستراتيجي

تقوم الأدوات الرقمية بتغيير طريقة عمل البرلمانات، لا على المستوى العملي اليومي فحسب، بل من حيث تقديم طرق جديدة للتفكير والممارسات الإبداعية وثقافة انفتاح وشفافية أقوى وأكثر حيوية. وبدعم من الأدوات التي تسهل مشاركة المواطنين، أخذت في الظهور نماذج من البرلمانات جديدة وأكثر انفتاحاً. وهناك دلائل على تزايد التجريب العلمي للمشاركة باستحداث القوانين على سبيل المثال.

وبالنسبة للمواطنين، فالنتيجة هي زيادة قدرتهم على فحص العمل البرلماني، ووصول أسهل وأوسع إلى العمليات البرلمانية، وهذا أمر مهم بالنظر إلى أن الديمقراطيات الصحية، والتنمية المستدامة، تعتمد على مؤسسات قوية وشاملة. لكن، وكما أشار أحد أعضاء البرلمان الفرنسي، فإن البرلمان ربما قد رقمته إجراءاتها الحالية، لكنها لم تنشئ بعد الإجراءات الجديدة للعصر الرقمي. نحن بحاجة للتفكير ملياً في كيفية القيام بذلك.

يعد التخطيط الاستراتيجي، أمراً في غاية الأهمية لإدارة هذا التطور المعقد؛ وهذا ما يستدعي لجان للتخطيط الاستراتيجي، ولجان توجيهية على مستوى عالٍ، كي يشق هذا التغيير طريقه نحو النجاح. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تفرض معايير جديدة، ولن تبقى في آخر المطاف مجالاً منفصلاً؛ وهذا يستدعي أيضاً اندماجاً أعمق للتكنولوجيا في بنية المؤسسة البرلمانية ورؤيتها للمستقبل. وكما أوضح البرلمان الإسباني، فإن التكنولوجيا سرعان ما تلحق بما الأعطال، ولذلك فإنه لا يكفي وضع خطة استراتيجية: بل يجب على المؤسسات أن تضع إجراءات تخطيط استراتيجية متكاملة، ومتجاوبة ومستدامة، وقادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار.

## مشاركة المواطنين والانفتاح البرلماني

تُظهر البرلمانات على نحو متزايد، إرادةً سياسية أقوى نحو الانفتاح. والانفتاح البرلماني يمنح للمواطنين الشعور بأنهم (وربما أكثر من) مشاركين في أعمال برلمانهم. إن البيانات المفتوحة هي حجر الزاوية في الانفتاح البرلماني.

ففي البلدان التي لم تعهد فيها ثقافة انفتاح تقليدية، يمكن للإجراءات القانونية أن تدعم هذا التغيير. لكن في نهاية المطاف، سيكون الانتقال إلى ثقافة المعلومات البرلمانية بوصفها "مفتوحة حكماً" أمراً حتمياً، بدلاً من وجود فقرات قرار عديدة حول نوع البيانات التي سيتم نشرها. إن تحقيق انفتاح أكبر يعني العمل مع المزيد من القنوات، وتشجيع التواصل في اتجاهين، وإيجاد طرق لكسر الحواجز وجعل العملية بشرية ومتاحة.

إن إقامة حوار مع المجتمع المدني، يمكن أن يساعد البرلمانات، على فهم ما هي البيانات المطلوبة، وكيف يمكن تقديمها بطريقة أكثر فعالية، وفي حين قد تجد البرلمانات صعوبة في فهم "قراصنة من المجتمع المدني"، أو مجموعات شبائية، إلا أن إشراك مثل هذه الجماعات، يمكن أن يؤدي إلى تعاون فريد من نوعه. يجب ألا نتوقع أن تتفق البرلمانات، ومنظمات الرقابة البرلمانية دائماً، لكن الحوار يساهم في تعزيز التفاهم المتبادل دائماً، ويحسن النتائج ويعزز الديمقراطية.

لا تزال البرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني، تقيم عدداً متزايداً من الشراكات الناجحة لتعزيز الانفتاح البرلماني. تختار البرلمانات بعناية من تعمل معهم، بتطلعها إلى مجالات محددة من الخبرة وشركاء موثوقين. فالعمليات المشتركة المصممة بشكل جيد تكون مرنة وافتراضية، مما يتيح الاستماع إلى جميع الأفكار الجيدة، بغض النظر عن مصدرها. وكما لاحظ وفد جورجيا، فإن 16، من 18، من التزامات خطة العمل البرلمانية بموجب شراكة الحكومة المنفتحة (OGP)، كانت مستوحاة من المجتمع المدني، وأنَّ خطة عمل المملكة المتحدة الوطنية، للشراكة تظهر مساهمة هامة مماثلة للمجتمع المدني. وهذا المستوى من التعاون يتطلب بذل الوقت والجهد ويعتمد على الثقة المتبادلة بين الأطراف.

### الدور الحاسم للتكنولوجيا

إن أحد الأدوار الهامة لاستراتيجية البرلمانات، بخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هو التركيز على تطوير بنية تكنولوجية فعّالة ومتينة. ومع ذلك، لا يمكن التقليل من التكلفة، وصعوبة الحصول على بيئة تكنولوجية على نحو محكم. كما أوضح البرلمان الفنلندي، تتحول جميع المؤسسات على نحو تزايد إلى استخدام كمية أقل من الورق، وتتمكن من العمل افتراضياً. وفي بعض البلدان، هناك أنظمة متطورة لإدارة الوثائق تحل محل العملية القديمة الأقل تكاملاً، بما في ذلك صياغة ورصد التشريعات.

تقدم هذه التطورات فوائد كبيرة للمؤسسات القادرة على استخدامها، مثل القدرة على الوصول إلى أي وثيقة من أي مكان، والقدرة على نشر المعلومات في الوقت الحقيقي تقريباً. ومع ذلك، فإن هذه التطورات لا يمكن تحقيقها إلا بوضع استثمارات كبيرة في أنظمة معقدة ومكلفة. وفي البلدان الأصغر والمنخفضة الدخل، تكافح البرلمانات من أجل إيجاد الموارد والدعم اللازم لتطوير واستخدام هذه النظم، والتي بدورها تحدّ من قدراتها على توفير الوصول إلى البيانات البرلمانية.

يشكل الأمن ضمن الشبكة البرلمانية، وحماية البيانات الاعتبارية الرئيسية، والتي يمكن أن يتفاقم تعقيدها مع ظهور البيانات المفتوحة، وحلول التخزين السحابية.

ثمة أمثلة أخرى للتطور التكنولوجي، تبدأ في طرح معلومات متعدد المنصات، وفي نشر الميزات بسلاسة بين الأجهزة. يقوم حالياً مجلس النواب الأمريكي، وبرلمان المملكة المتحدة، بدراسة إمكانية بناء مجموعة من المكونات الرقمية مستمدة من قاعدة بيانات ووثائق مشتركة، ولكن بإتاحتها عبر واجهة تطبيق مبرمجة (API)، بدلاً من إنشاء تطبيقات للعمل مباشرة مع البيانات. ويضمن تطبيق API، قدراً أكبر من المرونة ويسمح

فعالياً لأي موقع أو أي تطبيق داخلي، أو من طرف ثالث، ن بإمكانية إعادة استخدام البيانات البرلمانية بطريقة مبسطة جداً.

### معايير البيانات المفتوحة والتوثيق

تنتج البرلمانات العديد من الوثائق في سياق عملها، وقد يكون من الصعب ربطها ومراقبة ماذا يجري. أولاً، يجب على البرلمانات، ضمان عمل النظم والعمليات الداخلية لديها بشكل محكم. ويجب أن تكون البيانات ذات نوعية جيدة وصالحة للاستعمال الداخلي، وإحدى الطرق لتحقيق ذلك تتم عن طريق تحويل الوثائق البرلمانية من تنسيقات خاصة إلى XML، والصيغ المفتوحة الأخرى، وهذا يسمح بالانتقال من نشر وثائق بصيغة PDF إلى أشكال أكثر انفتاحاً وذات وصول أفضل، وذلك لتجنب وضع الافتراضات، لما يرغب به المستخدمون النهائيون من صيغ الملفات.

إن جعل البيانات البرلمانية، أكثر انفتاحاً يعني أيضاً ربطها مع مصادر بيانات خارجية، مما يمنحها قيمة وعمقاً وثراءً. فالنظم المفتوحة على أساس تنسيق XML، تقدم مزايا تقنية في كفاءة معالجة الاستعلام. كما أن الانتقال إلى واجهات أفضل، واعتماد صيغ مفتوحة لتبادل البيانات، واستخدام أدوات تخزين جديدة، قادرة على إدارة البيانات المترابطة المعقدة تمثل بعض التطورات المتوقعة في هذا المجال.

### وسائل الإعلام الاجتماعية

إن وسائل الإعلام الاجتماعي، ليست أداة قوية لنشر المعلومات فحسب: بل تخلق المشاركة، وتشجع البرلمانات لتكون أكثر تفاعلاً. وهذا بدوره يساعد المؤسسات، على فهم أفضل لاحتياجات الناس من المعلومات ومواقفها من القضايا السياسية. وتبني وسائل الإعلام الاجتماعية الثقة من خلال إظهار المؤسسات بأنها قريبة ويمكن الوصول إليها.

لكن وسائل الإعلام الاجتماعية، أيضاً تخلق تحدياً خاصاً بها بقراءة ما بين السطور، وإدارة حجم المعلومات التي يجري نشرها وتلبية توقعات الاستجابة لدى الناس. يجب على المؤسسات أن تستجيب دائماً في الوقت المناسب، وإلا تعرضت لخطر شعور الناس بتجاهلهم.

إنه من المنطقي تماماً، اعتماد أدوات التواصل الاجتماعي، التي يستخدمها الناس بدلاً من محاولة إنشاء أدوات جديدة. يمكن للمرء نقل التصفح من تطبيقات التواصل الاجتماعي السائدة، إلى تطبيقات أكثر خصوصية

وأكثر ملائمة لمهام معينة، مثل جمع المدخلات ومناقشتها. فعلى سبيل المثال، تطبيق " تقرير اليونيسف"، يلتقط هذه البيانات، ويقدم تقارير عنها ويجمّعها لتحليل وفهم مواقف الناس حول القضايا المتعددة.

ومن الواضح أنه ليس هناك أداة واحدة من شأنها أن تناسب الجميع. ففي العديد من البلدان، يتمتع الفيسبوك بجمهور واسع، بينما في أماكن أخرى، أصبح WhatsApp، أداة الاتصال المفضلة، مثل تشيلي وإندونيسيا وبنين. ومع ذلك فهذه الأداة تكاد لا تستخدم في أيسلندا.

ينقاد البرلمانون حُكماً إلى اعتماد الأدوات المستخدمة من قبل ناخبهم. ويتوجب عليهم فهم هذه الأدوات وتعلم كيفية استخدامها بفعالية. وفي الوقت نفسه، يتعين على البرلمانات، تحديد نوع المحتوى أو المشاركة الأبحاث في كل مجال وفي مختلف الظروف: عليها أن تسأل نفسها ما الذي تتبادله وتستمتع إليه وتتواصل به مع الجمهور، ومتى ولماذا؛ وعليها أيضاً قياس مدى اتفاق هذه الخيارات مع استراتيجيات التواصل والعمل بصورة عامة.

أكد مجلس الشيوخ الأرجنتيني، على أهمية وضع أهداف وغايات واضحة، لفهم البيئة من حولنا، (وهذا يعني أيضاً المهارات والمعرفة وتوقعات الأعضاء)، ثم وضع استراتيجيات تستهدف وسائل الإعلام المختلفة، التي تخاطب الجمهور الذي يرغب البرلمان (أو العضو)، في التواصل والحديث معه، وهذا نهج استراتيجي يتيح للبرلمان وضع مؤشرات لقياس مدى فعاليتها.

تم تحليل المساوى المرتبطة بوسائل الإعلام الاجتماعية على نطاق واسع، ولقد لاحظ البرلمانون صعوبة إدارة عدد كبير من التفاعلات على وسائل الإعلام الاجتماعية، فضلاً عن التعليقات السلبية في كثير من الأحيان ضد المسؤولين المنتخبين. تشكل الحمولة الزائدة للمعلومات مشكلة دائمة، ويدرك العديد من البرلمانين أن أدوات اجتماعية جديدة تتطلب التزاماً كبيراً من حيث الوقت والموارد. أما البرلمانون الذين يرغبون حقاً في الانخراط في هذا الشأن، فغالباً ما يجدون صعوبة في التحكم بتوقعات المواطنين. ويجد آخرون أن هذا الاستثمار له ما يبرره بسبب الفرص التي يتيحها التواصل المباشر، مع الناخبين وإيصال رسائل جوهرية غالباً ما تتكرر في وسائل الإعلام.

### التحديات والاتجاهات الناشئة

على الرغم من أن التكنولوجيا الرقمية، تمثل عاملاً هاماً وإيجابياً للغاية لتحول البرلمانات، فإن سرعة وحجم التغيير تسبب بعض التحديات لها. فمن الصعب أن تخطط للمستقبل عندما لا يعرف سوى قدر ضئيل جداً عن تقدم التكنولوجيا خلال خمس سنوات. هناك حاجة إلى تخطيط استراتيجي متواصل لمساعدة البرلمانات على التكيف مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية الجديدة.

ويتمثل التحدي الكبير، خصوصاً في البرلمانات التي تفتقر إلى الأموال والموارد، لاقتناء وصيانة المنصات الجديدة المعقدة. هناك فجوات شاسعة تظهر بين البرلمانات التي تستخدم تنسيق XML، والبرلمانات التي لا تستخدمها، وتتراوح بين بلدان ثرية وبلدان أقل ثراءً. أيضاً، تحتاج البرلمانات بشكل واضح للعمل معاً وتبادل المفاهيم والأسس والبرامج والحلول، والتي تؤكد على أهمية نقل المعرفة والتعاون البرلماني الدولي.

ويبقى التحدي الرئيسي، المتمثل في مساعدة الناس على فهم دور وعمل البرلمانات، بغض النظر عن اختيار أنسب وسيلة للاتصال في سياق معين. لا تزال وسائل الإعلام التقليدية مهمة، لا سيما في البلدان التي تكون فيها القاعدة التكنولوجية ضعيفة، وهي مكتملة للأدوات الرقمية في كل مكان.

سلط المؤتمر الضوء على عدد من التوجهات المستقبلية، وخاصةً فيما يتعلق بزيادة انفتاح البرلمانات والتواصل المباشر مع المواطنين. ومن المؤمل أن يتم التمكن من ربط بيانات البرلمانيين، في المستقبل مع مجموعات البيانات المفتوحة الأخرى، لخلق عناصر بصرية ونصوص أقوى وأكثر انسجاماً مع عموم الناس وحياتهم اليومية. ويتطلب مزج بيانات البرلمانات والمصادر الأخرى تقنيات جديدة ستؤدي إلى زيادة استخدام شبكة الإنترنت، وقواعد البيانات الوثائقية وإعادة النظر في كيفية تقديم البيانات باستخدام واجهة برمجة التطبيقات API.

وحالما يتم إدخال التقنيات الرقمية في البرلمانات، فإنها لن تبقى مجالاً مستقلاً وستصبح مجرد جزء من "النظام الإيكولوجي البرلماني". وقد أظهرت "مسابقة المبرمجين hackathon" كيف تتيح أداة "Wikilegis" البرازيلية للمستخدمين التعليق واقتراح التعديلات على مشاريع القوانين، بحيث يمكن للعملية التشريعية أن تصبح عملية ديناميكية في كلا الاتجاهين. "مشاركة في استصدار" و "مشاركة في تقييم" القوانين هي توجه مستقبلي ممكن يقوم عدد من البرلمانيين بالدعوة إليه، رغم أن القرارات النهائية للتشريعات، تقع على عاتق الممثلين المنتخبين باعتبارهم المؤتمنين على المصلحة العامة. وهذه المناقشات تجري في مختلف بلدان العالم، في حين تبحث البرلمانات في سبل التكيف مع الإجراءات القائمة، ووضع إجراءات جديدة للقرن الحادي والعشرين.

\*\*\*\*

## تقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي

(ز) ندوة مشتركة بين الأقاليم بشأن بناء القدرات البرلمانية وتعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة

(بكين، الصين 18-20 أيلول/سبتمبر 2016)

يقع على عاتق البرلمانات دورٌ أساسيٌّ في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، من خلال مساءلة الحكومات عن تحقيق الأهداف التي أقرت بها في الأمم المتحدة، وضمان المصادقة على القوانين الداعمة لها واعتماد الميزانيات. ثمة الكثير أمام البرلمانات في البلدان النامية لتتعلمه من تجارب بعضها البعض، في سبيل دعم التنفيذ الفعّال للأهداف الإنمائية المستدامة، وهنا تكمن أهمية تعزيز التعاون البرلماني بين بلدان الجنوب. وضمن هذا السياق، نظّم المؤتمر الوطني الشعبي الصيني والاتحاد البرلماني الدولي، ندوة مشتركة بين الأقاليم بشأن بناء القدرات البرلمانية، ومواصلة تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة. وكانت الندوة مفتوحة أمام أعضاء البرلمان والموظفين، البرلمانيين من بنغلاديش، وكمبوديا، والصين، وكينيا، وباكستان، ورواندا، وزامبيا.

وركزت مناقشات الندوة على أربعة محاور رئيسية هي: (1) تنفيذ جدول أعمال 2030، للتنمية المستدامة؛ (2) مبادرة حزام واحد، وطريق واحد وتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة. (3) الحكم الوطني وتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة. و (4) مجالات عمل الصين المحددة في تنفيذ جدول أعمال عام 2030. وقد قدم خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الصينية وعدد من أبرز المؤسسات الفكرية، الصينية نبذة عامة وساعدت في تأطير المناقشات.

من خلال هذه الموضوعات، بحثت الندوة مدى التعاون فيما بين البلدان النامية، الذي يمكن أن يعزز تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة وغاياتها، والمضي قدماً في النهوض بتنميتها. وأتاحت الندوة للمشاركين تبادل الأفكار والخبرات، ووضع استراتيجيات وإجراءات وتوصيات ملموسة لتعزيز المشاركة والتعاون البرلمانيين بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة.

واتفق المشاركون على ضرورة إطلاع البرلمانيين في البلدان النامية، بإطار الأهداف الإنمائية المستدامة وأهدافها، ورفع الوعي حول الحاجة إلى توطين الأهداف محلياً. كما اطلعوا على نموذج التنمية الصيني، والطرق التي قامت من خلالها مساعدات التنمية الصينية بدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، من خلال تقديم دعمها إلى 166 دولة ومنظمة دولية. وهذه المساعدة لا تقوم على الوضع السياسي في البلدان المتلقية بل على احتياجاتها، ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والقدرة التقنية. وقد كانت الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، مفتاح نجاح هذه المشاريع.

وفي هذا السياق، أطلع المشاركون أيضاً عن مبادرة *حزام واحد طريق واحد*، التي أطلقتها الحكومة الصينية في أيلول/سبتمبر 2013. وتعد هذه المبادرة استراتيجية للتنمية وإطاراً يركز على الترابط والتعاون، بين الصين ودول آسيا، وأوروبا، ذات الطموح للتوسع عالمياً. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الندوة معلومات حول البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، (AIIB)، وهو مؤسسة مالية دولية بادرت بإنشائها حكومة الصين، وتهدف إلى دعم بناء البنية التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وافقت الندوة على أهمية قيام البرلمانات بشحذ الإرادة السياسية، لتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة وخلق بيئات قانونية مساعدة من أجل فرص، التعاون واستثمارات التنمية. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص باحتياجات القطاعات الأكثر تهميشاً وانتشال الناس من الفقر. ولذلك، تدعو الحاجة إلى بذل اهتمام أكبر بالنمو "الأخضر" وإلى سبل ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة. كما اعتبر أن نقل التقنيات الجديدة، يمثل خطوة أولى نحو تحقيق هذه الأهداف.

وقد شجّع المشاركون في الندوة الاتحاد البرلماني الدولي، على مواصلة تعزيز التبادلات بين الأقاليم، بحيث يمكن لتجارب المشاركة البرلمانية، بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة على الصعيدين الإقليمي، والوطني، أن ترفد المستوى العالمي وتشجع على المزيد من التقدم.

\*\*\*\*

### (ح) تعبئة البرلمانات حول الأهداف الإنمائية المستدامة

فعالية رسمية جانبية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة

(نيويورك، 18 تموز/يوليو 2016)

المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة (HLPF)، هو مركز الأمم المتحدة الرئيسي لاستعراض التقدم المحرز العالمي في الأهداف الإنمائية المستدامة خلال السنوات 15 المقبلة.<sup>12</sup> كانت تعبئة البرلمانات حول الأهداف الإنمائية المستدامة أول فعالية برلمانية جانبية، من نوعها تجري في المنتدى ومفتوحة لجميع المشاركين. وقد حضر ثلاثون برلماناً من 16 وفد وطني.

<sup>12</sup> بالإضافة إلى هذا الحدث، في 25 تموز/يوليو، اعتمدت الجمعية العامة القرار 298/70 بعنوان *التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي*. والفقرة 12 من ذلك القرار "ترحب بمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، من خلال مشاركة البرلمانيين، في عقد لقاء برلمانية جانبي عادي حول عمل البرلمانات بإضفاء الطابع المؤسسي على الأهداف الإنمائية المستدامة".

أدار السيد مارتن شونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، هيئة المنتدى مع الدكتور جيكو فتافهي لوفيني Jiko Fatafehi Luveni، رئيس برلمان فيجي، والسيد فوتو هولفو Futho Hoolho، نائب رئيس مجلس الشيوخ في ليسوتو، والسيدة كارينا غولد Karina Gould، السكرتيرة البرلمانية لوزير التنمية الدولية وعضو مجلس العموم الكندي، والسيد ميتشل تومي Mitchell Toomey، مدير حملة العمل من أجل الأهداف الإنمائية المستدامة في الأمم المتحدة.

وأكد البيان الافتتاحي الذي ألقاه السيد شونغونغ، بأن الأهداف الإنمائية المستدامة يجب أن تكون في صلب صنع السياسات. لم يكن ذلك فقط بسبب التحديات طويلة الأجل التي تواجه العالم، بل أيضاً بسبب الحاجة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمات الطارئة الحالية، من الإرهاب إلى الكوارث الطبيعية، ومن البطالة إلى الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن تزايد عدم المساواة.

وأشار السيد شونغونغ على أهمية هدف الحوكمة (الهدف 16)، كمساعد لإطار الهدف الإنمائي المستدام بأكمله. وأوجز خطة الاتحاد البرلماني الدولي، لدعم الأهداف الإنمائية المستدامة، وجعل ذلك الدعم أولوية عالية بين الغايات الاستراتيجية للمنظمة.

تضمن عمل الاتحاد البرلماني الدولي الخاص، حول الأهداف الإنمائية المستدامة ما يلي: حملة لاعتماد اقتراحات برلمانية حول الأهداف الإنمائية المستدامة؛ ورش عمل لرفع الوعي بالأهداف الإنمائية المستدامة، وتزويد البرلمانات بالنصائح العملية؛ مجموعة أدوات لمساعدة البرلمانات في تقييم قدراتها المؤسسية، لتعميم الأهداف الإنمائية المستدامة؛ وإشراك البرلمانات في المراجعات الوطنية الطوعية التي ستقدمها الحكومات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في الاتحاد البرلماني الدولي، ستقدم أيضاً رابط مؤسسي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، مع جلسة خاصة حول الأهداف الإنمائية المستدامة في كل اجتماع من اجتماعاتها، التي عقدت خلال الجمعية العامة الأولى للاتحاد البرلماني الدولي لهذا العام.

قدمت العروض التوضيحية لهيئة المنتدى ومناقشات الجلسة، التي تلتها لمحة جيدة عن كيفية قيام البرلمانات بالمساعدة، على تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة بالطريقة التي تقوم بها بالتشريع ومساءلة الحكومات وتمثيل ناخبهم:

- عدد من البرلمانات في طور عملية تقييم قدراتها لإضفاء الطابع المؤسسي على الأهداف الإنمائية المستدامة، وفقاً للمبدأ الأول "عدم نسيان أحد" وبطريقة تصون استقلال السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية. وهناك أمثلة مختلفة من الدعم المقدم للبرلمانات متاحة من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد تم عرضها. ولوحظ أن هناك حاجة إلى ذاكرة مؤسسية

عن الأهداف الإنمائية المستدامة نظراً لارتفاع معدل تغير أعضاء البرلمانات، التي يمكن توقعها على مر السنين.

- اثنين على الأقل من البرلمانات (ترينيداد وتوباغو، ومالي)، اعتمدت الاقتراحات حول الأهداف الإنمائية المستدامة. وأفاد كلا البرلمانين أن طرح ومناقشة هذه الاقتراحات، قد ساعد إلى حد كبير في رفع مستوى الوعي حول الأهداف الإنمائية المستدامة، بين أعضاء البرلمانات. وقد أظهر مسح أجراه الاتحاد البرلماني الدولي، قبل دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى أن 3 برلمانات من أصل 22 برلمان، كانت تعمل بنشاط في المراجعات الطوعية الوطنية لبلدانهم. هذه النتائج تشير إلى طريق طويل أمام البرلمانات لضمان أن مشاركتها أصبحت مشاركة كاملة في العملية.
- إنشاء مركز تنسيق للأهداف الإنمائية المستدامة، من نوع ما في البرلمان ليساعد على مواصلة الزخم نحو تحقيق الأهداف، وتأمين تنسيق أفضل للسياسات. وقد أنشأت بعض البرلمانات لجان أو فرق عمل أو مؤتمرات كاملة الصلاحيات، للأهداف الإنمائية المستدامة. فيما قامت برلمانات أخرى بتكليف الهياكل القائمة، بمهام تنسيق السياسات، مثل منظمات رئاسة اللجنة. العضوية المختلطة من الأحزاب تشكل مفتاحاً لنجاحها.
- ستكون هناك حاجة لمزيد من البيانات التصنيفية، لتحديد المجموعات الأكثر ضعفاً واحتياجاتهم الخاصة، ولاستهداف سياسات أكثر فعالية ولتتبع التقدم المحرز مع مرور الوقت.
- يجب أن يشكل تعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان اختباراً نهائياً لتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة. ينبغي على العديد من البرلمانات، أن تكون أكثر شمولاً للمرأة وغيرها من الجماعات، الأقل تمثيلاً من أجل ترسيخ هذا النهج القائم على حقوق الإنسان. وقد يتطلب ذلك قوانين انتخابية جديدة لتأمين تنوع أكبر بين المرشحين ووجهات النظر السياسية.
- في نهاية المطاف، تستأثر الأهداف الإنمائية المستدامة، بمسائل هي أصلاً موضع اهتمام البرلمانين والمواطنين بشكل عام. إن طرافة الأهداف الإنمائية المستدامة، هي أنها تربط تلك القضايا بتأزر وفي إطار متماسك. وهذا الإطار يساعد البرلمانات على التخلص من صنع السياسات الجزئية.

\*\*\*\*

## ثالثاً - جدول أعمال الجمعية الخامسة والثلاثين بعد المائة:

تتعقد اجتماعات الجمعية الخامسة والثلاثين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، في المركز الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف السويسرية :

### 1) المشاركة:

#### أ - الجمعية العامة:

نصت اللوائح الخاصة بالجمعية العامة، (المادة 10 من النظام الأساسي) على الآتي:

- 1 - تتألف الجمعية من أعضاء البرلمان، الذين تعيّنهم البرلمانات الأعضاء، في الاتحاد كمندوبين على أن يتضمن الوفد برلمانيين، من الرجال، والنساء، وأن يسعى إلى ضمان تمثيل متساوٍ للجنسين.
- 2 - لا يجوز بأي حال من الأحوال، أن يتجاوز عدد البرلمانيين المندوبين، إلى دورة الجمعية، ثمانية برلمانيين بالنسبة إلى برلمانات الدول التي يقلّ عدد سكانها عن 100 مليون نسمة، أو عشرة بالنسبة إلى البلدان التي يبلغ عدد سكانها 100 مليون نسمة أو أكثر.
- 3 - ينقص تلقائياً عضو واحد، من عدد أعضاء الوفود التي تشكلت من برلمانيين من جنس واحد في خلال ثلاث دورات متتالية للجمعية.

إن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، تحثُّ جميع البرلمانات الأعضاء على السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في تشكيل وفودها. إن أي وفد، لثلاث دورات متتالية للجمعية العامة، مكوّن حصراً من برلمانيين من الجنس نفسه، سيتم تلقائياً تخفيضه بنسبة شخص واحد.

كما نشجع البرلمانات الأعضاء أيضاً، على ضمّ أعضاء البرلمان الشباب في وفدهم. وسيعقد منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعه في 24 تشرين الأول (أكتوبر) عام 2016. ومن بين أمور أخرى، فإن المنتدى سيقوم بصياغة مداخلات في مداورات الجمعية العامة وتقديمها.

بالإضافة إلى الأمناء العامين الذين سيحضرون الدورة العادية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات (ASGP)، فإننا نشجع الأعضاء أيضاً على إشراك الموظفين البرلمانيين المحترفين، (كجهات تنسيق للاتحاد البرلماني الدولي) في الوفد، وذلك بهدف ضمان المساعدة الكافية في أثناء الجمعية العامة، وفي متابعتها (لا سيما من حيث تحقيق الالتزام القانوني من قبل الأعضاء، لإعداد تقارير ونشرها عن الإجراءات المتخذة بشأن مقررات الاتحاد البرلماني الدولي ومقترحاته).

إنَّ أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، المترتب عليهم متأخرات تساوي أو تزيد عن مبلغ الاشتراكات المستحقة عليهم لسنتين كاملتين سابقتين، لا يجوز أن يمثلهم أكثر من مندوبين اثنين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، (المادة 5.2 من النظام الأساسي).

يمكن أن يشارك الأعضاء المنتسبين في الجمعية العامة، واللجان الدائمة بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الأعضاء، باستثناء الحق في التصويت، وتقديم مرشحين لمنصب انتخابي.

المنظمات والهيئات الدولية الأخرى المدعوة من قبل المجلس الحاكم، لتمثيلها في الجمعية العامة بصفة مراقب يسمح لها بمندوبين اثنين كحد أقصى.

تتسع قاعة الجلسات العامة، حيث تعقد اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، لعدد محدود من المقاعد. واستناداً إلى الحضور الفعلي في الجمعية العامة 135، فإن الأمانة ستسعى إلى تخصيص عدد كاف من المقاعد لجميع الوفود. وكحد أدنى، سيتم تخصيص كل وفد بعدد كاف من المقاعد اللازمة لتصويت محتمل تجريه الجمعية العامة .

## ب - اللجنة التوجيهية (التسيير):

تتألف اللجنة التوجيهية للجمعية العامة، من رئيس الجمعية العامة، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي ونائب رئيس اللجنة التنفيذية. ويمكن لرؤساء اللجان الدائمة أن يشاركوا في أعمالها بصفة استشارية.

تم تكليف اللجنة التوجيهية، بمساعدة من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان التنظيم الفعال وحسن سير العمل في خلال مداورات الجمعية العامة. ومن المقرر انعقاد الجلسة الأولى للجنة التوجيهية في صباح يوم الاثنين 24 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

## 2) الجلسات:

تتعقد جلسة اللجنة التوجيهية للجمعية العامة ( التسيير ) يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016 من الساعة 8:00 وحتى الساعة 9:00 في صالة كبار الشخصيات، الطابق 3.

تتعقد الجلسة الأولى للجمعية العامة يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 13:00 في القاعة 1، الطابق 1، و من الساعة 14:30 حتى الساعة 17:00، في القاعة نفسها، و من الساعة 17:00، حتى الساعة 18:30، في القاعة نفسها.

أما الجلسة الثانية، فستعقد يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:00 وحتى الساعة 13:00 في القاعة 1، الطابق 1، و من الساعة 14:30 حتى الساعة 18:30، في القاعة نفسها.

و الجلسة الثالثة، ستعقد يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30 وحتى الساعة 18:30 في القاعة 1، الطابق 1.

أما الجلسة الختامية، فستعقد يوم الخميس 27 تشرين الأول / أكتوبر 2016، مباشرة بعد انتهاء جلسة المجلس الحاكم التي تبدأ على الساعة 14:30 في القاعة 1، الطابق 1.

### 3) مشروع جدول أعمال الجمعية:

يتضمن جدول أعمال الجمعية 135 البنود التالية:

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة 135.
2. النظر في طلبات إدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية العامة.
3. نقاش عام حول انتهاكات حقوق الانسان كنذير للصراع: البرلمان من أوائل المستجيبين
4. حرية المرأة في المشاركة في العملية السياسية بصورة كاملة وآمنة ودون تدخل: بناء الشراكات بين الرجال والنساء، لتحقيق هذا الهدف (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان).
5. تقارير اللجان الدائمة للسلام والأمن الدولي، التنمية المستدامة والتمويل والتجارة، وشؤون الأمم المتحدة.
6. الموافقة على موضوع البند الخاص باللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، في الجمعية العامة 137 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.

#### 4) نواب رئيس الجمعية العامة :

وفقاً للقاعدة 7.3 للجمعية العامة، يحق للوفود كافة من البرلمانات الأعضاء أن تسمي واحداً من أعضائها نائباً لرئيس الجمعية العامة. وسيتم استدعاء بعضهم للحلول مكان رئيس الجمعية العامة في خلال إحدى الجلسات أو في جزء منها.

عند الوصول إلى مكتب تسجيل الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، فإن الوفود مدعوة للإعلان عن اسم البرلماني المعين كنائب لرئيس الجمعية العامة. وكبديل عن ذلك، يمكن إبلاغ الأسماء إلى قسم تقديم الوثائق والمراقبة (المكتب 225/224، في الطابق الثاني في مركز المؤتمرات الدولي في جنيف)، في موعد أقصاه يوم الاثنين، 24 تشرين الأول (أكتوبر) 2016.

#### 5) المناقشة العامة ( البند 3 من جدول الأعمال):

ستركز المناقشة العامة في الجمعية العامة 135، على مجمل موضوع انتهاكات حقوق الإنسان كندير للصراع: البرلمانات من أوائل المستجيبين. مرفق مذكرة توضيحية على سبيل الاطلاع اليسير.

وفقاً لقواعد الجمعية العامة، وما لم تقرر اللجنة التوجيهية خلاف ذلك، يحق لكل وفد وقتاً للحديث في المناقشة العامة لمدة ثماني دقائق. وعند تسجيل السمين متحدثين من الوفد نفسه للنقاش. يتم التشارك بمدة ثماني دقائق كما هو مناسب. وبقرار من المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي تكون مدة الحديث للمراقبين خمس دقائق.

في ضوء تزايد عضوية الاتحاد البرلماني الدولي، (وما يتضمن ذلك من تزايد عدد المتحدثين في المناقشة العامة)، إضافة إلى الصعوبات التي نجمت في خلال الجمعيات العامة الأخيرة، فمن المتوقع أن تنظر اللجنة التوجيهية (التسيير) في اختصار زمن الحديث في المناقشة العامة، إلى سبع دقائق للأعضاء، وأربع دقائق للمراقبين.

يجري تسجيل المتحدثين في المكتب الموجود خارج المدخل الرئيس إلى قاعة الجلسات العامة (قاعة 1)، في الطابق الأول لمركز المؤتمرات الدولي في جنيف. ويفتح المكتب قبل 24 ساعة من افتتاح الجلسة الأولى للجمعية العامة، يوم الأحد 23 تشرين الأول (أكتوبر) الساعة 11:00 صباحاً.

كما يمكن للأعضاء أن يرسلوا أسماء المتحدث/المتحدثين مسبقاً إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس، مستخدمين طلب التسجيل المسبق المرفق (ملحق 2). ووفقاً للممارسات المتعارف عليها، فإن ترتيب المتحدثين سيتقرر بالقرعة العلنية في الساعة 6:00 مساءً من يوم الأحد، 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2016.

ولتسهيل المناقشة على البرلمانيين المشاركين، في النقاش العام حول البند الثالث من جدول الأعمال وزعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، المذكرة التوضيحية التالية :

### مذكرة توضيحية

مناقشة عامة حول انتهاكات حقوق الإنسان كندير للصراع:

البرلمانات من أوائل المستجيبين

لا يوجد بلد في مامن من انتهاكات حقوق الإنسان. ففي جميع أنحاء العالم يسود التهميش، والإقصاء السياسي، والقيود غير المشروعة على الحريات الأساسية، كحقوق حرية التعبير والتجمع السلمي، والتعصب الديني والفقير.

وتستمر الدول في تقصيرها في التنفيذ الكامل للحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي التزمت بها من خلال دساتيرها ومن خلال التوقيع على المعاهدات الدولية. إن الفشل في معالجة تحديات حقوق الإنسان، لا يجري على نحو مضاد للالتزامات الوطنية والدولية فحسب، بل ولئن الانتهاكات أصبحت أكثر انتشاراً وخطورةً، فإنه يخلق أرضيةً خصبةً للصراع العنيف. فمن الواضح أن تفشي انعدام احترام الكرامة الإنسانية، وإحكام الحواجز على التدفق الحر للمعلومات والأفكار – الضرورية لازدهار الديمقراطية – لا بد أن يزيد من جاذبية أولئك المصممين، على الدعوة إلى استخدام العنف لتحقيق أهداف خاصة بهم. وغالباً ما تتفاقم هذه الحالات عن طريق سوء الإدارة، ما يؤدي إلى الظلم، سواء كان حقيقياً أم متصوراً.

البرلمانات بطبيعتها هي حامية حقوق الإنسان، لأنها تعمل من أجل رفاه الشعب الذي تمثله. البرلمانيون أيضاً هم "عيون وآذان" المواطنين العاديين وعلى دراية بمخاوفهم. وهم الأنسب للتعبير عن تلك المخاوف في

البرلمان، ووضعها في سياق تحقيق الصالح العام للبلد ككل. ولذلك، ينبغي أن تكون البرلمانات في طليعة من يدق ناقوس الخطر، ويتخذ الإجراءات عندما تبرز تحديات خطيرة جداً لحقوق الإنسان.

تم تنظيم المناقشة العامة للنظر في الطرق المحددة التي يمكن للبرلمانات، من خلالها، أن تفي بالتزاماتها على أفضل وجه لحماية السكان وحقوق الإنسان، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

أ. تعزيز احترام حقوق الإنسان.

ب. مراقبة المستجدات في مجال حقوق الإنسان.

ج. الاستجابة لأنماط خطيرة ومتطورة، من انتهاكات حقوق الإنسان وأسبابها الكامنة.

- كيفية ضمان أن تكون البرلمانات جزءاً من الحل لاجزاءاً من المشكلة، في الاستجابة لأنماط المتزايدة لانتهاكات حقوق الإنسان. فما الدور الذي يلعبه الحكم الرشيد، في منع أو وقف الصراع العنيف؟
- كيفية مواجهة النزعة لإعطاء احترام حقوق الإنسان أولوية أقل، حتى في الوقت الذي تنفجر فيه صراعات عنيفة، على الرغم من أن العكس سيفعل الكثير للتخفيف من تصعيد الوضع.
- كيف يمكن للبرلمانات أن تستفيد بصورة أفضل من مشاركة المرأة وقيادتها، في إيجاد حلول لمشكلات تحديات حقوق الإنسان والصراعات العنيفة المحتملة؟ وما دور المجتمع المدني والفئات المهمشة؟
- كيف يمكن للدبلوماسية البرلمانية، الإقليمية، والدولية، أن تشير إلى، وتعمل على حالات يحتمل أن تكون عنيفة لحقوق الإنسان، مع مراعاة الالتزام السياسي العالمي - مسؤولية الحماية - (R2P) لمنع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية؟
- ما الآليات التي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي، أن يحددها للمساعدة في معالجة حالات حقوق الإنسان، التي قد تؤدي إلى صراع عنيف؟
- كيف يمكن ضمان مشاركة برلمانية، أكبر واندماج ضمن جهود الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار، مبادرة حقوق الإنسان أولاً التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة؟

## 6) جدول مؤقت لعرض تخصيص الأصوات:

تم إعداد جدول مؤقت لعرض الأصوات المخصصة للوفود المشاركة في الجمعية العامة 135، على النحو التالي: (يرجى من البرلمانات الأعضاء التأكد من الأرقام المخصصة لهم، وعند الضرورة، إبلاغ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، في جنيف خطياً بأي طلب للتعديل، ويفضل أن يكون قبل انعقاد الجلسة. الجدول النهائي لعرض تخصيص الأصوات في الجمعية العامة سيوزع عند افتتاح الجلسة).

جدول مؤقت يظهر تخصيص الأصوات

في الجمعية العامة 135

(وفقاً للمادة 15.2 من القانون الأساسي)

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات بموجب (ب)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (أ)	الأعضاء	
14	4	24.1	10	أفغانستان	1
11	1	3.0	10	البانيا	2
16	5	33.2	10	الجزائر	3
10	0	0.08	10	أندورا	4
12	2	8.3	10	انغولا	5
16	6	41.0	10	الأرجنتين	6
13	1	3.4	10	أرمينيا	7
14	4	21.0	10	استراليا	8
12	2	8.4	10	النمسا	9
12	2	9.5	10	أذربيجان	10
10	0	0.7	10	البحرين	11
20	10	153.0	10	بنغلادش	12
13	3	10.2	10	روسيا البيضاء	13
13	3	11.2	10	بلجيكا	14
12	2	7.6	10	بينين	15
10	0	0.7	10	بوتان	16
12	2	6.7	10	بوليفيا (دولة متعددة القوميات)	17
11	1	4.3	10	البوسنة والهرسك	18
11	1	1.3	10	بوتسوانا	19
22	12	204.4	10	البرازيل	20
12	2	8.5	10	بلغاريا	21

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات بموجب (ب)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (أ)	الأعضاء	
23	3	10.4	10	بوركينيا فاسو	22
13	3	10.1	10	بروندي	23
13	3	10.7	10	كمبوديا	24
13	3	12.0	10	الكاميرون	25
15	5	30.8	10	كندا	26
10	0	0.3	10	الرأس الأخضر	27
13	3	11.3	10	تشاد	28
13	3	15.1	10	تشيلي	29
23	13	1200.0	10	الصين	30
14	4	29.5	10	كولومبيا	31
10	0	0,7	10	جزر القمر	32
11	1	1.9	10	الكونغو	33
11	1	3.3	10	كوستا ريكا	34
13	3	15.5	10	ساحل العاج	35
11	1	4.8	10	كرواتيا	36
13	3	10.2	10	كوبا	37
10	0	0.7	10	قبرص	38
13	3	10.5	10	جمهورية التشيك	39
14	4	20.9	10	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	40
17	7	58.8	10	جمهورية الكونغو الديمقراطية	41
12	2	5.2	10	الدنمارك	42
10	0	0.79	10	جيبوتي	43
12	2	0.9	10	جمهورية الدومينيكان	44

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات بموجب (ب)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (أ)	الأعضاء	
13	3	14.0	10	الإكوادور	45
19	9	85.7	10	مصر	46
12	2	5.3	10	السلفادور	47
11	1	1.0	10	غينيا الاستوائية	48
11	1	1.5	10	استونيا	49
19	9	87.9	10	اثيوبيا	50
10	0	0.10	10	ولايات ميكرونيزيا المتحدة	51
10	0	0.80	10	فيجي	52
12	2	5.4	10	فنلندا	53
18	8	65.8	10	فرنسا	54
11	1	1.0	10	الغابون	55
11	1	1.5	10	غامبيا	56
11	1	4.7	10	جورجيا	57
19	9	81.3	10	المانيا	58
14	4	25.0	10	غانا	59
13	3	10.2	10	اليونان	60
12	2	8.2	10	غواتيمالا	61
13	3	10.6	10	غينيا	62
11	1	1.5	10	غينيا بيساو	63
10	0	0.76	10	غيانا	64
13	3	10.2	10	هايتي	65
12	2	8.1	10	هندوراس	66
13	3	10.4	10	هنغاريا	67

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات بموجب (ب)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (أ)	الأعضاء	
10	0	0.31	10	ايسلندا	68
23	13	1,000.3	10	الهند	69
22	12	206.0	10	اندونيسيا	70
18	8	60.5	10	إيران (الجمهورية الإسلامية)	71
14	4	26.7	10	العراق	72
11	1	4.5	10	ايرلندا	73
12	2	6.7	10		74
17	7	57.0	10	إيطاليا	75
20	10	123.6	10	اليابان	76
12	2	5.5	10	الأردن	77
13	3	17.0	10	كازاخستان	78
15	5	38.6	10	كينيا	79
11	1	2.2	10	الكويت	80
12	2	5.5	10	قيرغيزستان	81
12	2	5.6	10	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	82
11	1	2.7	10	لاتفيا	83
11	1	2.4	10	لبنان	84
11	1	2.1	10	ليسوتو	85
11	1	3.9	10	ليبيا	86
10	0	0.3	10	ليختنشتاين	87
11	1	3.9	10	ليتوانيا	88
10	0	0.4	10	لوكسمبورغ	89
14	4	20.6	10	مدغشقر	90

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات بموجب (ب)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (أ)	الأعضاء	
13	3	13.9	10	مالاوي	91
14	4	22.7	10	ماليزيا	92
10	0	0.35	10	مالديف	93
13	3	18.4	10	مالي	94
10	0	0.3	10	مالطا	95
11	1	3.1	10	موريتانيا	96
11	1	1.02	10	موريشيوس	97
20	10	104.0	10	المكسيك	98
10	0	0.03	10	موناكو	99
11	1	2.9	10	منغوليا	100
10	0	0.62	10	الجزيل الأسود	101
15	5	31.5	10	المغرب	102
13	3	12.1	10	موزامبيق	103
18	8	60.3	10	مينمار	104
11	1	1.5	10	ناميبيا	105
14	4	26.4	10	نيبال	106
13	3	15.3	10	هولندا	107
11	1	4.4	10	نيوزيلندا	108
12	2	5.11	10	نيكاراغوا	109
13	3	16.5	10	النيجر	110
20	10	140.4	10	نيجيريا	111
12	2	5.0	10	النروج	112
11	1	2.5	10	عُمان	113

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات بموجب (ب)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (أ)	الأعضاء	
21	11	160.9	10	باكستان	114
10	0	0.02	10	بالاو	115
11	1	3.9	10	فلسطين	116
11	1	1.7	10	بنما	117
11	1	3.0	10	بابوا غينيا الجديدة	118
12	2	5.7	10	باراغواي	119
14	4	23.0	10	البيرو	120
18	8	62.1	10	الفلبين	121
15	5	38.5	10	بولندا	122
13	3	10.3	10	البرتغال	123
10	0	0.88	10	قطر	124
17	7	50.8	10	جمهورية كوريا	125
11	1	4.3	10	جمهورية مولدافيا	126
14	4	23.0	10	رومانيا	127
20	10	148.8	10	روسيا الاتحادية	128
12	2	6.2	10	رواندا	129
10	0	0.17	10	ساموا	130
10	0	0.02	10	سان مارينو	131
10	0	0.16	10	سان تومي وبرينسيبي	132
14	4	27.1	10	المملكة العربية السعودية	133
12	2	7.0	10	السينغال	134
12	2	9.7	10	صربيا	135
10	0	0.08	10	سيشيل	136

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات بموجب (ب)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (أ)	الأعضاء	
11	1	4.9	10	سيراليون	137
12	2	5.08	10	سنغافورة	138
12	2	5.2	10	سلوفاكيا	139
11	1	1.9	10	سلوفينيا	140
13	3	10.4	10	الصومال	141
17	7	51.7	10	جنوب افريقيا	142
15	5	39.4	10	اسبانيا	143
13	3	10.0	10	جنوب السودان	144
13	3	17.0	10	سيريلانكا	145
15	5	33.4	10	السودان	146
10	0	0.4	10	سورينام	147
12	2	8.7	10	السويد	148
12	2	6.7	10	سويسرا	149
13	3	12.5	10	الجمهورية العربية السورية	150
12	2	5.1	10	طاجيكستان	151
18	8	60.1	10	تايلاند	152
11	1	2.3	10	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	153
10	0	0.92	10	تيمور-ليشتي	154
12	2	5.4	10	توغو	155
10	0	0.10	10	تونغا	156
11	1	1.22	10	ترينيداد وتوباغو	157
13	3	10.2	10	تونس	158

إجمالي عدد الأصوات	الأصوات بموجب (ب)	عدد السكان بالملايين	الأصوات بموجب (أ)	الأعضاء	
18	8	76.6	10	تركيا	159
13	3	17.0	10	اوغاندا	160
17	7	50.1	10	أوكرانيا	161
11	1	2.5	10	الامارات العربية المتحدة	162
18	8	60.2	10	المملكة المتحدة	163
15	5	34.4	10	جمهورية تنزانيا المتحدة	164
11	1	3.2	10	الاورغواي	165
15	5	30.0	10	فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)	166
19	9	90.3	10	فيتنام	167
13	3	10.5	10	اليمن	168
13	3	10.9	10	زامبيا	169
13	3	10.4	10	زيمبابوي	170

#### رابعاً - الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية:

حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة لم تتلق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، في جنيف أي طلب يتعلق بإدراج أي بند طارئ، على جدول أعمال الجمعية. وستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمة أية طلبات فور وصولها، وتوزيعها على الشعب الأعضاء كملحق لهذه المذكرة.

#### ملاحظة إجرائية:

وفقاً للقاعدة 11.1 للجمعية العامة، والمادة 14.2، من النظام الأساسي، فإن أي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي يمكنه أن يطلب إدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة. وإذا قررت الجمعية العامة ذلك، فسيتم مناقشة هذا البند الطارئ من قبل الجمعية العامة في صباح يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول (أكتوبر) 2016، وقد تم اتخاذ الحيلة في وقت لاحق من ذلك اليوم، كي تجتمع لجنة صياغة من أجل إعداد مشروع قرار.

كما أن جميع الطلبات لإدراج بند طارئ يجب أن ترتبط بحدث كبير وقع في الآونة الأخيرة، ونال اهتماماً دولياً، ويبدو التعبير عن الرأي بشأنه ضرورياً للاتحاد البرلماني الدولي.

و يجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة توضيحية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.

#### خامساً - اجتماعات اللجان الدائمة:

تبدأ اجتماعات اللجان الدائمة، التي ستعقد في المركز الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف السويسرية، اعتباراً من الساعة 14:30، من يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، وذلك على النحو التالي:

1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة باللجان الدائمة، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو أصيل وعضو بديل. وللعضو البديل حقوق الكلام نفسها التي للعضو الأصيل، وليس له حق التصويت إلا في حالة غياب العضو الأصيل.

2) الجلسات:

تتعد الجلسة الأولى للجنة السلم والأمن الدوليين، يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 17:30، في القاعة 2، الطابق 0.  
أما الجلسة الثانية، فتتعد يوم الأربعاء، 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:00، وحتى الساعة 12:00، في القاعة 1، الطابق 1.  
وستتعد جلسة مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين يوم الخميس 27 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:00، وحتى الساعة 16:00، في القاعة 18، الطابق -1.

3) مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمالها البنود الآتية:

1. إقرار جدول الأعمال.
  2. الموافقة على محضر جلسات اللجنة التي عقدت خلال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي 134، في لوساكا (آذار/مارس 2016).
  3. انتخابات المكتب
- سوف تملأ اللجنة الشواغر الموجودة في المكتب، بناءً على المقترحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية.

#### 4. جلسة استماع للخبراء بشأن دور البرلمان في منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول

##### ذات السيادة.

(عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، هو أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، كثيراً ما يفسر بطرق غير موثوق بها. وتود اللجنة أن تضع هذا الموضوع، على جدول أعمالها بهدف إقرار قرار بشأن الموضوع في الجمعية العامة 136، للاتحاد البرلماني الدولي. وفي سبيل التحضير لذلك، ستعقد اللجنة جلسة استماع للخبراء، لتبادل الآراء مع الأعضاء حول كيفية تطور هذا المفهوم ومكانم التحديات والفرص. وستوجه عناية خاصة لتطوير مفاهيم التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية. كما سيجري أيضاً، نقاش حول التدابير والإجراءات التي يمكن أن تخطط لها البرلمانات، في مجال التشريعات، ووضع السياسات والتقييم والرقابة. سيعتمد المقررون المشاركون على جلسة الاستماع والمناقشة اللاحقة في خلال كتابتهم للمسودة الأولى من هذا القرار.

#### 5. حلقة نقاش حول تعزيز المساءلة الديمقراطية لقطاع الأمن الخاص

المشهد الأمني يتغير، وجهات فاعلة جديدة تنشأ، كالشركات العسكرية، والأمنية الخاصة (PMSCS). كما أن تشكيلة خدماتها أصبحت متنوعة، بشكل متزايد، وغالباً ما تبقى طبيعتها ودورها غير واضحين. سيناقش المشاركون التدابير التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لتنظيم أنشطة هذه الشركات والإشراف عليها.

#### 6. حلقة نقاش حول النزع الشامل للسلاح

ستقدم حلقة النقاش للجنة، فرصة لتبادل وجهات النظر، حول التحديات التي تقف في طريق تنفيذ نزع السلاح، بطريقة شاملة مع الأخذ بعين الاعتبار الطيف الأوسع من القضايا. كما ستتناول الحاجة إلى الربط بين نزع ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنعه، مع الاستراتيجيات التقليدية لمراقبة الأسلحة. كما سيتم مناقشة النزع الشامل للسلاح، في ضوء ديناميات الاستقرار والأمن. إضافةً إلى الجوانب غير التقليدية، مثل التنمية والاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية .

#### 7. ما يستجد من أعمال.

## 4) جلسة استماع:

جلسة استماع: دور البرلمان في منع التدخل الخارجي

في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة

24 أكتوبر 2016، (30، 2-30، 5 مساءً).

غرفة 2، طابق 0، مركز المؤتمرات بجينيف

### مذكرة مفاهيم

#### لمحة عامة

تتناول جلسة الاستماع موضوع القرار، الذي من المتوقع أن يتم مناقشته من قبل اللجنة، واعتماده من قبل الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي 136.

إنَّ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ذات السيادة هو أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فكثيراً ما يفسر بطرق غير موثوق بها. وقد تطور هذا المبدأ أيضاً من خلال مفاهيم التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية.

وستتناول الجلسة الأسئلة التالية:

- ماذا يعني مبدأ عدم التدخل بالضبط؟ وكيف تطور، ولماذا؟
- ما هي التحديات والفرص المرتبطة بالمبدأ؟
- على الرغم من أنَّ عدم التدخل هو القاعدة، ما الذي يمكن أن يبرر التدخل؟
- هل تقوض مفاهيم التدخل الإنساني، ومسؤولية الحماية مبدأ عدم التدخل؟ كيف يمكن أن تتعايش مع عدم الإخلال ببعضها البعض؟
- ما هو دور البرلمان، في معالجة مسألة التدخل الخارجي؟
- ما هو نوع التدابير والإجراءات التي يمكن للبرلمانات التخطيط لها، من حيث التشريعات، ووضع السياسات والتقييم، والرقابة، من أجل منع التدخل الخارجي؟

#### النتيجة المتوقعة

ستقدم جلسة الاستماع إلى اللجنة، فرصةً لمعرفة المزيد عن قضايا عدم التدخل الحالية، والمفاهيم ذات الصلة، فضلاً عن تبادل وجهات النظر مع الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال. وستقدم جلسة الاستماع، بما في

ذلك المساهمات الفردية للبرلمانات الأعضاء، إلى المقررين المشاركين معلومات أولية حول كيفية تعامل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، مع مثل هذه القضايا. وسيشكل ذلك أساساً لمذكرة تفسيرية، ومشروع القرار للمقررين المشاركين.

### **التنظيم**

وستكون الجلسة مناقشة تفاعلية بين البرلمانيين والخبراء. وبعد الملاحظات التمهيديّة من قبل الأعضاء المسيرين لأعمال الجلسة، وسيعطى المجال لتبادل وجهات النظر، والأسئلة والأجوبة.

## **5) ندوة نقاش حول نزع السلاح الشامل:**

ندوة نقاش

نزع السلاح الشامل

26 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (10:30 – 12:00)

الغرفة 1، الطابق 1، مركز المؤتمرات بجينيف

مذكرة مفاهيم

### **لمحة عامّة**

يبدو أن منع انتشار ونزع السلاح الحالي قد أضعف التركيز على الصورة الأكبر، على الرغم من الجهود الجادة التي بذلت لإحياء نزع السلاح النووي من منظور إنساني؛ وتعزيز نظام عدم الانتشار ومكافحة الانتشار؛ والتركيز على أنواع الذخائر مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الواقع، فإن الجهود الحالية لعدم الانتشار ونزع السلاح أميل إلى أن تكون ذات بعد واحد: فهي غالباً ما تركز على التدخل في التفاصيل الإدارية لمشاكل محددة جداً وتتجاهل الطيف الأوسع من القضايا. إنّ تقسيم القضايا هذا لا يساعد على وضع تقييم شامل لما هو ممكن في جميع أنحاء العالم. وهو يعيق فهمنا للسبل الممكنة لمعالجة القضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية والاستقرار الاستراتيجي عن طريق نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح وبناء الثقة.

**وصف النقاشات**

ستقدم المناقشة الجماعية لأعضاء اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدولي فرصة لتبادل وجهات النظر حول التحديات التي تواجه تنفيذ نزع السلاح بطريقة شاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة أوسع من القضايا. كما ستتناول الحاجة إلى ربط نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار من جهة مع استراتيجيات مكافحة الأسلحة التقليدية من جهة أخرى. والقضايا الأخرى التي ستتم مناقشتها هي: نزع السلاح الشامل في ضوء حركية الاستقرار والأمن، والجوانب الأقل تقليدية، مثل التنمية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

### أسئلة لتحفيز النقاش

- ما أهمية منع تآكل مكاسب نزع السلاح المحرز حتى الآن؟
- كيف ينبغي علينا تحدي التفكير التقليدي، الذي يساوي بين الأمن القومي، مع تحديث وزيادة القدرات العسكرية معاً؟
- هل من الممكن إعادة إبراز موضوع نزع السلاح، باعتباره حجر الزاوية للأمن الوطني، والاستقرار الدولي؟
- كيف يمكن للبرلمانيين التأكد من أنه يتم تنفيذ تدابير نزع السلاح بشكل فعّال؟
- ما هي الأدوات المؤسسية والقانونية، التي تتوفر لدى البرلمانيين، لتحقيق نزع السلاح؟

### التنظيم

ستكون الجلسة عبارة عن حوار تفاعلي، متبادل بين البرلمانيين والخبراء. وبعد الملاحظات الافتتاحية، سيكون المجال مفتوحاً لتبادل وجهات النظر، والأسئلة، والأجوبة.

### 6) ندوة نقاش حول تعزيز المساءلة الديمقراطية لقطاع الأمن الخاص:

#### ندوة نقاش

تعزيز المساءلة الديمقراطية لقطاع الأمن الخاص

26 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (9:00 – 10:30 صباحاً)

الغرفة 1، الطابق 1، مركز المؤتمرات بجينيف

## مذكرة مفاهيم

### لمحة عامة

شكّل تطور المشهد الأمني في العقود الأخيرة، تحديات جديدة للحكومة الأمنية. فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي، أصبح هناك تحول عالمي في الطريقة التي توفر بها الدولة الأمن. كما بات يتزايد منح عقود مهام الأمن العام التقليدي إلى الشركات العسكرية، والأمنية، الخاصة. ولا ينحصر عمل هذه الشركات داخل البلدان، بل أن ازدياد وجودها في النزاعات المسلحة الدولية، قد جعلها قريبة من العمليات العسكرية. وبات نطاق الخدمات التي تقدمها تلك الشركات، متنوعاً على نحو متزايد، ويشمل حراسة الناس والمنشآت، ومكافحة القرصنة، والتدريب، وتقديم المشورة، لأفراد قوات الأمن العامة.

وتقدر قيمة أعمال هذه الصناعة حالياً، بما يقارب 244 دولار سنوياً. وعلى الرغم من نموها، تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، في كثير من الأحيان تحت مراقبة المؤسسات الديمقراطية للدولة. لكن الأنظمة، والرقابة، لم تكن لتواكب دائماً التغيرات في أنشطة تلك الشركات. إن طبيعة قطاع الأمن، والجيش الخاصة، ودورها الدقيق لا يزال غير واضحين في أغلب الأحيان. وفي كثير من الحالات، باتت آليات التشريع، والرقابة، ذات الصلة، بالية ولا تتماشى مع التطور.

### وصف هيئة الندوة

بوصفها مؤسسات التشريع التي تمثل إرادة الشعب، فإن البرلمانات هي الجهات الفاعلة الرئيسية، في تحقيق المساءلة الديمقراطية في القطاع العسكري، والأمني الخاص. وبالتالي تضطلع البرلمانات بدور هام في وضع أطر قانونية، وتعزيز المساءلة في هذا القطاع. ومن الأهمية بمكان أن تكون قادرة، على تبادل المعرفة وبناء القدرات في صفوف البرلمانيين، ووضع الأدوات والمبادئ التوجيهية، لتشريع ورقابة أكثر فعالية على تلك الشركات. وأحد الأمثلة على الموارد التي تهدف إلى تلبية هذه الحاجة، هو أداة التوجيه التشريعية، التي أنشأها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية، على القوات المسلحة.<sup>13</sup> وتوفر هذه الأداة الإرشادات التعريفية للبرلمانيين والمشرعين وأعضاء لجان المراقبة وغيرها من أصحاب المصلحة، في العمليات التشريعية الوطنية، الذين قد يقومون بتحديث أو تطوير الأنظمة الوطنية المتصلة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

### أسئلة لتحفيز النقاش

<sup>13</sup> مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، أداة التوجيه التشريعية للدول لتنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، عام 2016، <http://www.ppps.dcaf.ch/en/legislative-guidance-tool-0>

- ما هي خصائص صناعة تلك الشركات، العسكرية، والأمنية الخاصة في بلدكم؟ ما هو مستوى الوعي بالشركات العسكرية، والأمنية، الخاصة؟
- ما هي القوانين، والآليات المعمول بها حالياً، لتعزيز المساءلة في الشركات العسكرية، والأمنية الخاصة، في بلدك؟ ما هي التحديات التي تواجه تنفيذ تلك التدابير؟
- ما هي الأدوات التي يمكن أن تفيد البرلمانيين، لتعزيز مساءلة ديمقراطية أفضل لقطاع الأمن الخاص؟ كيف يمكن تكييف الأدوات المتاحة، كي تلبي احتياجات البرلمانيين على نحو أفضل؟
- ما هي الخطوات الفورية، التي يمكن أن يشرع فيها البرلمانيون، أو يدفعوا بها عملية من شأنها، أن تزيد المساءلة في قطاع الأمن الخاص؟

### تنظيم الندوة

ستكون الجلسة عبارة عن مناقشة تفاعلية بين البرلمانيين والخبراء. بعد الملاحظات التمهيديّة من قبل الأعضاء المسيرين للندوة، سيعطى المجال لتبادل وجهات النظر، والأسئلة والأجوبة.

### 7) انتخاب المكتب:

تطبيقاً للفقرة 4، من القاعدة 7، من لائحة اللجان الدائمة، يتم انتخاب أعضاء مكتب اللجنة أو إعادة انتخابهم بالأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت. وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
	آذار / مارس 2020	آذار / مارس 2016	المكسيك	السيد ل. روجاس	الرئيس
	آذار / مارس 2018	آذار / مارس 2016	البرتغال	السيد د. باشيكو	نائب الرئيس
				شاغر	المجموعة الأفريقية
	آذار / مارس 2019		زامبيا	السيدة باندا	
				شاغر	

	آذار / مارس 2018		البحرين	السيدة سوسن حاج تقوي	المجموعة العربية
	آذار / مارس 2019		فلسطين	السيد عزام الأحمد	
	آذار / مارس 2020		الأردن	السيد خالد البكار	
	آذار / مارس 2019		الهند	السيد ر. سينغ	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
				شاغر	
				شاغر	
	آذار / مارس 2018		أرمينيا	السيدة ك. أتشيميان	مجموعة أوراسيا
	آذار / مارس 2018		كازاخستان	السيد م. أشيمبايف	
	آذار / مارس 2018		روسيا الاتحادية	السيد أز كليموف	
	آذار / مارس 2018		جمهورية الدومنيكان	السيدة ج. فيرمن نويسي	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	آذار / مارس 2018		فنزويلا	السيد ي. جبور	
الرئيس الحالي	آذار / مارس 2020	آذار / مارس 2016	المكسيك	السيد ل. روجاس	
	آذار / مارس 2018		فرنسا	السيدة ج. دوريه	
	آذار / مارس 2018		قبرص	السيد أز نيوفيتو	مجموع +12
نائب الرئيس الحالي	آذار / مارس 2018	آذار / مارس 2016	البرتغال	السيد د. باشيكو	
			روسيا الاتحادية	السيد ك. كوساتيف	مقرري اللجنة
			قبرص	السيدة س. كوترا كوكوما	الدائمة خلال الجمعية 136

## (II) اللجنة الدائمة الثانية – لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة :

### 1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة باللجان الدائمة، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو أصيل وعضو بديل. وللعضو البديل حقوق الكلام نفسها التي للعضو الأصيل، وليس له حق التصويت إلا في حالة غياب العضو الأصيل.

## 2) الجلسات:

تتعدّد جلسة اللجنة الفرعية للشؤون المالية يوم الخميس 20 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 13:00، في قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي، ومن الساعة 15:00، وحتى الساعة 18:00 في القاعة نفسها.

وتتعدّد جلسة مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة المالية، يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:00، وحتى الساعة 10:30، في القاعة 18، الطابق 1. أما الجلسة الأولى للجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، فستتعدّد يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:30، في القاعة 2، الطابق 0. و الجلسة الثانية للجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، ستتعدّد يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 16:30، وحتى الساعة 18:30، في القاعة 2، الطابق 0.

## 3) مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

1. إقرار جدول الأعمال.
2. الموافقة على محضر جلسات اللجنة التي عقدت خلال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي 134، في لوساكا (آذار/مارس 2016).

## 3. انتخابات المكتب

سوف تملأ اللجنة الشواغر الموجودة في المكتب، بناءً على المقترحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية.

## 4. مساهمة البرلمان في مؤتمر تغير المناخ للأمم المتحدة 2016.

في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، سيعقد اجتماع برلماني يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان المغربي بالتزامن مع الدورة 22 لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية تغيير المناخ، والجلسة 12 للمؤتمر الثاني عشر

للأطراف بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو COP22/CMP12. وسيتم إطلاع اللجنة على الترتيبات العملية للاجتماع في مراكش، كما سيتبادل أعضاء اللجنة وجهات النظر حول مسودة مشروع الوثيقة الختامية.

## 5. مناقشة حول تطوير تعزيز التعاون الدولي في مجال أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الإدماج المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية

سيتم تنظيم هذه المناقشة، حول موضوع قرار اللجنة المتوقع أن يتم إقراره في الجمعية 136، في دكا. ستوفر المناقشة أمام اللجنة فرصة لتبادل وجهات النظر، حول التحديات التي تقف في طريق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من وجهة نظر الإدماج المالي للمرأة. كما ستوفر أيضاً للمقررين المشاركين معلومات أولية حول كيفية مقارنة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لهذه المسألة.

## 6. حلقة نقاش حول دور البرلمانات في مواجهة أنشطة الصناديق الانتهازية:

الصندوق الانتهازي هو صندوق تحوط أو صندوق أسهم خاصة يستثمر في ديون تعتبر ضعيفة جداً أو متعثرة. تجني الصناديق الانتهازية أرباحها من الظروف الصعبة للدول المثقلة بالديون، من أجل تحقيق أرباح غير متناسبة مع ما تم استثماره في البداية. وستناقش الحلقة الطرق التي يمكن للبرلمان، من خلالها مراقبة أنشطة هذه الصناديق ومكافحتها.

## 7. ما يستجد من أعمال.

## 4) مشروع الوثيقة الختامية ( البند 4 من جدول الأعمال):

### مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني

### بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

أعدّه مقرّر الاجتماع، السيد أحمد تويزي، عضو في مجلس المستشارين (المغرب).

سيعقد الاجتماع البرلماني، بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP22 / CMP12)، في مراكش (المغرب) في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ومن المتوقع إقرار الوثيقة النهائية في خلال الاجتماع. إنَّ مقرّر الاجتماع البرلماني في مراكش، السيد أحمد تويزي، عضو مجلس المستشارين المغربي، وقد تم تعيينه من قبل البرلمان المضيف، قد أعدَّ مشروع الوثيقة النهائية الواردة أدناه. إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوين إلى دراسة المسودة الأولية، وتقديم تعليقاتهم وملاحظاتهم على شكلها ومضمونها، بحلول 1 تشرين

الثاني/ نوفمبر 2016، على أبعاد تقدير. وستتاح أيضاً، للمشاركين في الجمعية العامة 135، للاتحاد البرلماني الدولي، فرصة مناقشة مشروع الوثيقة الختامية في خلال دورة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة في الاتحاد البرلماني الدولي. وستعقد هذه الدورة في جنيف في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2016. وبعد ذلك، سينتهي المقرر وضع اللمسات الأخيرة على مسودة الاتحاد البرلماني الدولي، وسينشره على موقعه على الإنترنت في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر.

ونظراً لقرب مواعيد انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماع البرلماني في مراكش، فلن يعد بالإمكان قبول إدخال تعديلات جديدة على مشروع الوثيقة الختامية المنقحة. وسيكون بإمكان الوفود المشاركة في الاجتماع البرلماني في مراكش أن يقدموا تعديلات إضافية في الموقع بصفتهم الفردية. وهذه التعديلات ينبغي أن تقتصر على الشكل لا على المضمون، وأن لا تؤثر على الغرض العام للوثيقة أو طبيعتها. وسيعرض مشروع الوثيقة النهائية في الجلسة الختامية للاجتماع البرلماني في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، بهدف اعتماده بتوافق الآراء.

نحن البرلمانيون من جميع أنحاء العالم، المجتمعين في مراكش بمناسبة الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ (COP22)، والاجتماع 12 للأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP12).

نرحب بالوعي المتزايد للمجتمع الدولي لواقع تغير المناخ وعواقبه، وتكاليفه البشرية والاقتصادية المحتملة، كما نرحب بأن هذا الوعي قد ترافق، لا سيما في خلال مختلف دورات مؤتمر الأطراف، في اتفاقية الأمم المتحدة، الإطارية بشأن تغير المناخ، ودورات اجتماع الدول الأطراف العامل بوصفه اجتماع للأطراف في بروتوكول كيوتو، مع الحشد القوي لرؤساء الدول، والحكومات، والبرلمانات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والذي أفضى إلى إبرام اتفاق باريس في 12 كانون الأول/ ديسمبر عام 2015.

نؤكد من جديد، على أن اتفاق باريس الذي وقّع في نيويورك في 22 نيسان/ أبريل 2016، من قبل 174 دولة، وهو أكبر عدد من التوقيعات على اتفاق دولي في التاريخ - مترافقاً مع 188، مساهمة وطنية بهدف قطع بعض الأشواط نحو تحقيق أهداف الاتفاق الطموحة، يمثل التزاماً سياسياً قوياً بإجماع شبه كامل للمجتمع الدولي، ونجاحاً لا يمكن إنكاره لدبلوماسية المناخ،

ونذكر، بأن هذا الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ في خلال ثلاثين يوماً عندما تصادق عليه 55 دولة، تمثل 55% على الأقل من الانبعاثات العالمية من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

نذكر أيضاً بأنه على الرغم من أن الاتفاق، لن يكون ملزماً للدول قبل عام 2020، فإن الإسراع بإدخاله حيز التنفيذ يبقى، مع ذلك، مرغوباً فيه للشروع بالإجراءات التعزيزية قبل عام 2020، وهو أمر حاسم لتحديد التوجهات الرئيسية المتوقعة في إطار هذه الاتفاقية.

وإذ ندرك أنه حتى الآن، [XX]14 بلداً قد صادق على اتفاق باريس، منها 15 بلداً قد أودعت وثائق تصديقها، بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاق. فإن المسؤولية تقع الآن على جميع الدول، كي تسعى جاهدة للمحافظة على الزخم الناجم عن إبرام هذا الاتفاق، وكذلك على الدول التي لم تفعل ذلك، كي تودع وثائق التصديق، أو القبول، أو الموافقة، أو الانضمام في أقرب وقت ممكن، من أجل تمكين إدخال الاتفاق حيز التنفيذ بما يتماشى مع الجداول الزمنية المتفق عليها.

ونذكر بأن اتفاق باريس، بموجب المادة 2، تتلخص أهدافه الرئيسية في أربعة مجالات وهي: التخفيف من آثار تغير المناخ، وتعزيز قدرات التكيف، وتوجيه التمويل للتصدي لتلك التحديات، وتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

ونؤكد أن أهداف اتفاق باريس، يعتمد على حشد جميع الجهات الحكومية، والخاصة على جميع المستويات، بما في ذلك على المستوى المحلي، وفي جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة، يتوقف بشكل خاص على تنفيذ جدول أعمال ليما-باريس.

ونرحب بحشد المجتمع الدولي لعقد الدورة 22، لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، بشأن تغير المناخ (COP22)، والاجتماع 12 للأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP12)، من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر في مراكش، في ظروف مبشرة.

ونرحب كذلك أن الرئاسة المغربية لمؤتمر تغير المناخ في مراكش، قد حددت لهذا الحدث الأولويات الأربع

التالية:

- تحقيق المساهمات الوطنية.
- حشد التمويل.
- تعزيز التكيف.
- التنمية التكنولوجية.

<sup>14</sup> سيتم تحديد العدد في موعد لاحق.

ونثق بأن العمل الذي بدأ في إطار، تحالف القيادات لتسعير الكربون، ستستمر وستشكل الأولوية في أثناء مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في مراكش وبعده، نذكر هنا بأن إحدى التحديات الرئيسية لمؤتمر تغير المناخ، تكمن في تعزيز آليات المحاسبة، والشفافية، اللازمة لتحقيق أهداف اتفاق باريس.

ونرحب أكثر، بأن البعد الإنساني لاتفاق باريس، سيتعزز من خلال "قمة الضمير" الذي سيجري بمناسبة انعقاد مؤتمر الأطراف COP22، وأنه سيتم تبادل الأفكار في المساواة بين المرأة والرجل فيما يتعلق بقضايا المناخ وكذلك الأنشطة التي تستهدف الشباب أيضاً.

كما نرحب بإقرار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت عنوان: التفاعل بين الأمم المتحدة، والبرلمانات الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي، ونشير بشكل خاص إلى الفقرة 2، من هذا القرار.

ونؤكد من جديد على الدور الحاسم للبرلمانات، في تنفيذ أهداف اتفاق باريس. ونذكر في هذا الصدد أن الاتحاد البرلماني الدولي، قد اعتمد في جلسته العامة 134، التي عقدت في الفترة من 19 إلى 23 آذار/مارس 2016، في لوساكا، زامبيا، خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ، التي تلزم المشرعين الإسراع بالتصديق على اتفاق باريس، وتوجيه جهودهم الرامية، إلى سن التشريعات الوطنية، والمبادئ التوجيهية، وآليات الرقابة اللازمة لتنفيذها على نحو فعال.

ونؤكد أيضاً، على توصية عدد من البرلمانات، لتعزيز العمل في مختلف الأنشطة، والاجتماعات البرلمانية بشأن تغير المناخ، ولا سيما الاجتماعات البرلمانية المنعقدة بالتزامن مع مؤتمرات الأطراف، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على نحو أكثر فعالية، لهذه الأنشطة والاجتماعات داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

واعترافاً بالدور الذي يقوم به البرلمانيين باستمرار، في دعم الاستجابة الدولية لتغير المناخ.

1. ندعو الدول التي لم تفعل ذلك، للانخراط على وجه السرعة في عملية التصديق، أو القبول، أو الموافقة أو الانضمام إلى اتفاق باريس، للشروع في مرحلة الإجراءات التعزيزية قبل 2020، في أقرب وقت ممكن.

2. نؤكد من جديد عزمنا، بوصفنا مشرعين وممثلين لشعوبنا، على الإسراع في التصديق على اتفاق باريس، وذلك بالاعتماد على الإجراءات البرلمانية لدينا، في أقرب وقت ممكن، وحتى نهاية حزيران/يونيو 2018، على أبعد تقدير.

3. نعتبر أنه يتعين على مؤتمر تغير المناخ في مراكش، بوصفه الدورة الأولى للمتابعة بعد إبرام اتفاق باريس، إرساء حجر الأساس لتنفيذ هذه الاتفاقية من خلال إعطاء الأولوية لما يلي:

• تقديم المساهمات الوطنية: تشجيع البلدان على تقديم مساهمات وطنية طوعية، وإدراجها في السياسات العامة المتكاملة.

- حشد التمويل: تنفيذ عملية لحشد التمويل تدريجياً، لدعم البلدان النامية، وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح آليات تسهيل الحصول، على تمويل تغير المناخ، وزيادة المبالغ المخصصة إلى أقصى حد.
- تعزيز التكيف: ضمان بذل جهود كبيرة في مجال أنشطة التكيف، من خلال تقييم الاحتياجات، وزيادة تخصيص الموارد وتعزيز بناء القدرات.
- التنمية التكنولوجية: وضع خطة عمل للتكنولوجيا، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسة وهي: نشر تكنولوجيا مجربة وموثوقة، وظهور تكنولوجيا حديثة، ودعم الابتكار، من خلال البحث والتطوير.
- 4. نحث جميع البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي، على تنفيذ خطة العمل البرلمانية، بشأن تغير المناخ التي اعتمدت في الجمعية العامة 134، للاتحاد البرلماني الدولي في لوساكا.
- 5. ندعو المشرعين للعمل وفقاً لخطة العمل البرلمانية، بشأن تغير المناخ، من أجل وضع التشريعات الوطنية، والمبادئ التوجيهية وآليات الرقابة اللازمة، للتنفيذ الفعال لاتفاق باريس.
- 6. نؤكد من جديد التزامنا، في نهاية عام 2016، إجراء تحليل منهجي للعمل التشريعي بشأن المناخ في بلداننا، من أجل التحقق من الامتثال لاتفاق باريس، والأهداف الإنمائية المستدامة، وكذلك إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث.
- 7. نلتزم بتعديل التشريعات القائمة، ووضع واعتماد تشريعات جديدة، للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك للمساعدة في الحد من ارتفاع درجة الحرارة عالمياً إلى أقل من 2 درجة مئوية، ولتعزيز مقاومة اقتصاداتنا الوطنية في مواجهة آثار تغير المناخ.
- 8. نتعهد أيضاً بدعم إدراج تدابير، صارمة متعلقة بالمساءلة والشفافية في التشريعات الوطنية، المتعلقة بتغير المناخ، بالإضافة إلى تعميم جميع الوسائل البرلمانية المتاحة لنا، لضمان احترام حكوماتنا لالتزاماتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نلتزم بما يلي:
  - تعظيم فعالية اللجان البرلمانية ذات الصلة.
  - مطالبة الوزراء المسؤولين عن تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث بتقديم تقرير إلى البرلمان، مرة واحدة على الأقل في السنة، في إطار مناقشة برلمانية شاملة، عن التقدم الذي أحرزته الحكومة في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في التشريعات الوطنية واحترام امتثال التزاماتها الدولية.
  - عقد اجتماعات دورية، بين مجموعات من الأحزاب المختلفة من البرلمانيين، والوزير المسؤول عن تغير المناخ، لمناقشة قضايا تشمل الموقف الوطني قبل مفاوضات الأمم المتحدة وبعد انتهاءها، ومناقشة النتائج وعواقب الآثار المترتبة على التشريعات والسياسات الوطنية.

• التأكد من أن التشريعات الوطنية، تتضمن أحكاماً واضحة للتنفيذ والمتابعة، استناداً إلى حزمة كاملة من الإجراءات البرلمانية المتاحة.

• ضمان إجراء مناقشة عامة مفتوحة، لتحديد وإجراء مراجعة دورية للأهداف الوطنية، بشأن التدابير الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه والحد من المخاطر.

• تشجيع التفاعل بين التشريعات، والسياسات، ذات الصلة لضمان اتساقها، وتجنب تضارب التلميحات أو الحوافز.

9. نحث الاتحاد البرلماني الدولي على إعادة تأكيد التزامه بـ:

• توعية البرلمانيين بأهمية تغير المناخ، وتشجيع كل المجموعات السياسية على دعم التدابير الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر المناخية على المستوى الوطني.

• تشجيع التوظيف الكامل، للممارسات البرلمانية الجيدة وتسهيلها في مجال التشريع والرقابة.

• تعزيز العلاقة بين البرلمانيين والأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة التفاعل بين البرلمانيين، وكبار المسؤولين في عمليات الأمم المتحدة، والضغط من أجل إتاحة المجال أمام البرلمانيين، بصورة خاصة، لمشاركة أوسع في مفاوضات الأمم المتحدة.

• المساهمة في تعزيز العلاقات بين البرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

10. نحث الاتحاد البرلماني الدولي، على وضع إطار مؤسسي مصمم خصيصاً لعمل الاجتماعات البرلمانية، بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، بحيث تتحول تلك الاجتماعات إلى "المؤتمر البرلماني المعني بتغير المناخ"، مع لجنة متابعة وقواعد إجرائية وأمانة عامة.

11. نناصر من أجل حصول البرلمانيين، على اعتراف الأمم المتحدة، بوصفهم الجهة المهتمة الرسمية العاشرة في المفاوضات لتنفيذ اتفاق باريس.

12. يكلف الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، بإحالة الوثيقة الختامية هذه إلى لاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأطراف COP22، في مراكش إلى البرلمانات الأعضاء، ورئيس مؤتمر الأطراف 22 في مراكش، والأمين العام للأمم المتحدة، والمنظمات المعنية الأخرى.

دور البرلمانات في مواجهة أنشطة الصناديق الانتهازية  
الأربعاء 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2016 (4:30-6:30 مساءً).  
غرفة 2، الطابق الأرضي، مركز المؤتمرات في جينيف

### مذكرة مفاهيم

"الصناديق الانتهازية"، والتي تعرف أيضاً باسم "الدائنين الخسوم"، هي صناديق استثمارية تقوم بشراء سندات حكومية أو مطالبات على الدول بسعر منخفض، وذلك للشروع في إجراءات المحاكم لاحقاً ومطالبة الدول بدفع القيمة الاسمية (السعر المبدئي للمطالبة) مع الفائدة لتلك السندات أو المطالبات في زمن إصدارها أو عندما تمّ إنشاؤها.

وغالباً ما يتمّ تسجيل الصناديق في ملاذات ضريبية. وتنحو طريقة عملها إلى اتباع نمط منتظم: فهي تشتري بأسعار بخسة المطالبات على الدول التي تكون مثقلة بالديون أو على حافة الإفلاس. ثم تقوم بعد ذلك بالمضاربة على حدوث تحسّن ما في ثروات تلك الدول، أو على وجود أصول قابلة للاسترداد، أو على تزويد تلك الدول بمساعدة أو مبالغ أخرى يمكن أن تكون قابلة للاسترداد.

وحالما تكون الظروف مواتية، تشرع الصناديق الانتهازية برفع دعاوى قانونية أمام أي محكمة تكون الأكثر تعاطفاً مع حججها. وما إن يتمّ استلام الحكم القضائي، حتى تقوم بوضعه موضع التنفيذ عن طريق الاستيلاء على أصول الدولة المعنيّة من أي مكان في العالم أو على مطالبات تلك الدولة على أطراف ثالثة. ثم يُطلَب من تلك الأطراف الثالثة دفع ما هو مستحق عليها مباشرة إلى الصناديق الانتهازية بدلاً من دفعها للدولة الدائنة لها.

تقوم الصناديق الانتهازية بالاستفادة من الظروف الصعبة للدول المثقلة بالديون من أجل تحقيق أرباح غير متناسبة مع ما تمّ استثماره في البداية. كما أنّها تستغل نقاط الضعف في النظام المالي العالمي. وستقوم حلقة النقاش بمناقشة الطرق التي يمكن للبرلمانات من خلالها أن تتخذ إجراءات لمواجهة أنشطة الصناديق الانتهازية.

## أعضاء حلقة النقاش:

- السيد تياغو ستشلمان دي كاسترو فريري، محلل السياسات والتشبيك، الشبكة الأوروبية للديون والتنمية (Eurodad)
- السيد أنجيل روزاس، عضو مجلس الشيوخ، الأرجنتين
- السيد أندرو غوين، نائب برلماني، المملكة المتحدة
- السيد ستيفان كروسنيير، عضو مجلس النواب، بلجيكا

## 5) حلقة نقاش:

### مناقشة عامة:

تشجيع تعزيز التعاون الدولي حول أهداف التنمية المستدامة،  
لا سيما بشأن الإدماج المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية

الثلاثاء 25 تشرين الأول/أكتوبر، 2016

قاعة 2، الطابق 0، مركز المؤتمرات الدولي

### مذكرة مفاهيم

التمكين المالي للمرأة كمحفّز للتطوير بصورة عامّة.

في 25 أيلول/سبتمبر من العام 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، إلى جانب 17 هدفاً للتنمية المستدامة. وتشكّل الأهداف الإنمائية المستدامة إطاراً جديداً للتعاون الدولي ينسحب على جميع البلدان. إنّ الهدف 5 للتنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين يحتوي على عدد من الغايات التي تسلطّ الضوء على أهميّة تمكين المرأة اقتصادياً باعتبارها محفّزاً رئيسياً لتنمية متساوية ومستدامة.

إنّ الإدماج المالي للنساء يساعدهن على تأكيد قوتهن الاقتصادية وزيادة استقلاليتهن في جميع مجالات الحياة الأخرى. وهذا يمثل المنطلق لتعزيز المساواة بين الجنسين ورفاه الأسر والشركات والمزارع والمجتمعات والاقتصادات الوطنية بأكملها. ومن بين النساء اللواتي في سن العمل في جميع أنحاء العالم، لم ينخرط سوى نصفهن فقط في القوة العاملة؛ أمّا بالنسبة للرجال فقد انخرط أكثر من ثلاثة أرباعهم. تتسبّب الفجوات بين الجنسين في خسارة في الدخل تقارب 15 في المائة في دول منظمة التعاون الاقتصادي، وحوالي 38 في المائة تقريباً في

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي البلدان النامية، فإن النساء يتفوقن على الرجال غالباً في العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي فهنَّ بحاجة أكبر للحصول على الخدمات المالية الرسمية. ومع ذلك، فإن 42 في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم (حوالي 1.1 مليار نسمة) لا تزال خارج النظم المالية الرسمية. ويمكن تفسير هذه الاختلافات من خلال المعايير الجندرية والأحكام القانونية التمييزية. وهذه الأحكام قد تقيّد قدرة المرأة على العمل في كافة المجالات والقطاعات، وامتلاك الأراضي، وإدارة الأسرة، والحصول على الائتمان والقروض، أو الحصول على الميراث.

وتبيّن البحوث أن الأموال التي تكون بحوزة المرأة يتمّ إنفاقها على الأغلب على الضروريات كالغذاء والماء وعلى رعاية الأطفال، كالرسوم المدرسية والرعاية الصحية. وعلاوةً على ذلك، فإن الناس التي تُتاح لها الخدمات المالية تكون في وضع أفضل للنجاح اقتصادياً وبناء حياة كريمة، ممّا يسهّل في نهاية المطاف الحد من عدم المساواة، وتشجيع الابتكار وتعزيز السلام.

وسيتيح هذا النقاش التفاعلي أمام اللجنة فرصةً لتبادل وجهات النظر حول التحديات التي تقف في طريق تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، بما في ذلك الإدماج المالي للنساء. كما سيتمكن المقررون المشاركون في قرار الاتحاد البرلماني الدولي الذي سينبثق عن هذه المناقشة العامة على جمع المعلومات الأولية حول كيفية مقارنة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لهذه المسألة.

وستتم دعوة البرلمانيين لمناقشة المسائل الرئيسية التالية:

● ما هي البرلمانات التي التزمت رسمياً بالأهداف الإنمائية المستدامة؟ ما هو الشكل الذي اتخذته هذا الالتزام؟ ما الذي يتعين على البرلمانات الملتزمة أن تقوم به؟ حتى الآن، ما هي الأمثلة العملية التي تمّت في تحقيق هذه الالتزامات؟

● ما هي الحجج التي يمكن سوقها لإقناع البرلمانات التي لا تزال مترددة بشأن الحاجة إلى إدماج النساء مالياً للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام؟

● ما هي التحديات الرئيسية أمام البرلمانيين في عملهم لإنهاء التمييز ضدّ المرأة وتغيير المعايير الجندرية التي تحدّ من تمكين المرأة وحصولها على الخدمات المالية؟ ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب البرلمانيين حتى الآن؟

- هل قامت البرلمانات بتعزيز نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في سياسات التعاون الاقتصادية والمالية والدولية؟ ما هي السياسات ذات الأثر الأكبر؟ وهل أدى الالتزام بإدماج النساء مالياً إلى تغييرات في طريقة تأدية البرلمانات لعمليها؟

#### هيئة المناقشة:

- مدير النقاش: السيد جوناثان فريد، السفير والممثل الدائم لكندا لدى منظمة التجارة العالمية
- السيدة جيرالدين فريزر-موليكيتي، المبعوث الخاص بشأن المساواة بين الجنسين من البنك الإفريقي للتنمية
- السيدة سارة إقبال، مدير مشروع النساء والأعمال والقانون، مجموعة البنك الدولي
- السيدة اراتنشا غونزاليس، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية

#### المقررون:

- السيدة غابرييلا كوفيفاس (المكسيك)
- السيدة بونام ماهاجان (الهند)

#### 6) انتخاب المكتب:

تطبيقاً للفقرة 4، من القاعدة 7، من لائحة اللجان الدائمة، يتم انتخاب أعضاء مكتب اللجنة أو إعادة انتخابهم بالأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت. وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب، ومناصبهم، وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
	تشرين أول / أكتوبر 2018	آذار / مارس 2016	كمبوديا	السيدة س. تيولونغ	الرئيس
	آذار / مارس 2018	آذار / مارس 2016	مالي	السيد أ. سيزيه	نائب الرئيس
نائب الرئيس الحالي	آذار / مارس 2018	آذار / مارس 2016	مالي	السيد أ. سيزيه	المجموعة الأفريقية
	تشرين أول / أكتوبر 2019		جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيد ف. موسنيدو	
	آذار / مارس 2020		زيمبابوي	السيدة ج. مهلنغا	

	آذار / مارس 2018		الكويت	الدكتور خليل عبد الله علي	المجموعة العربية
	آذار / مارس 2018		موريتانيا	السيدة زينب سالم	
	آذار / مارس 2020		السودان	السيد الأمين حسن آدم	
	آذار / مارس 2018		استراليا	السيدة ن. مارينو	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
	تشرين أول / أكتوبر 2019		الهند	السيد ن. سينغ	
الرئيس الحالي	تشرين أول / أكتوبر 2018	آذار / مارس 2016	كمبوديا	السيدة س. تيولونغ	
	آذار / مارس 2020		جمهورية مولدوفيا	السيدة ز. غريسياني	مجموعة أوراسيا
	آذار / مارس 2020		روسيا الاتحادية	السيدة ل. غوميروفا	
				شاعر	
	تشرين أول / أكتوبر 2019		الاورغواي	السيد ل. هيبيير	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	تشرين أول / أكتوبر 2019		بيرو	السيد ج. ليون ريفيرا	
	تشرين أول / أكتوبر 2019		بنما	السيدة س. برادو	
	آذار / مارس 2018		الدنمارك	السيد او. هاف	مجموع +12
	آذار / مارس 2020		السويد	السيد ت. ليندبرغ	
	آذار / مارس 2017		صربيا	السيد ج. ميجاتوفيك	
			المكسيك	السيدة ج. سيوفاس	مقرري اللجنة
			الهند	السيدة يونام ماهاجان	خلال الجمعية
					136

### 1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة باللجان الدائمة، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو أصيل وعضو بديل. وللعضو البديل حقوق الكلام نفسها التي للعضو الأصيل، وليس له حق التصويت إلا في حالة غياب العضو الأصيل.

### 2) الجلسات:

تتعد الجلسة الأولى للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:30، وحتى الساعة 13:00، في القاعتين 3، 4، الطابق 0، و من الساعة 14:30 وحتى الساعة 18:30، في القاعتين 3، 4، الطابق 0. أما الجلسة الثانية، فستتعد يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:30، وحتى الساعة 13:00، في القاعتين 3، 4، الطابق 0. وتتعقد جلسة مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 16:30 وحتى الساعة 18:00، في القاعة 18، الطابق 1-1. أما الجلسة الثالثة، فستتعد يوم الأربعاء 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 16:00، في القاعتين 3، 4، الطابق 0.

### 3) مشروع جدول الأعمال:

ستناقش اللجنة في اجتماعاتها جدول أعمال يتضمن البنود الآتية:

1. إقرار جدول الأعمال.
2. الموافقة على محضر جلسة اللجنة التي عقدت خلال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي 134، في لوساكا (آذار/مارس 2016).
3. انتخابات المكتب

سوف تملأ اللجنة الشواغر الموجودة في المكتب، بناءً على المقترحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية.

كما ستقوم اللجنة بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس، مع مراعاة توزيع الأدوار كما تمت مناقشته من قبل المجموعات الجيوسياسية.

4. مناقشة وإقرار قرار حول، حرية المرأة في المشاركة في العملية السياسية، بصورة كاملة وآمنة ودون تدخل: بناء الشراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الهدف.

5. ما يستجد من أعمال.

#### 4) إعداد مشاريع القرارات واختيار بنود جدول الأعمال:

المواعيد النهائية المتعلقة بإعداد قرار اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان هي كما يلي:

الموعد النهائي للمقررين المشاركين لتقديم مشروع القرار، والمذكرة التفسيرية، للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.	1 تموز/يوليو 2016
الموعد النهائي للبرلمانات الأعضاء، لتقديم التعديلات الخطية على مشروع القرار.	9 تشرين الأول/أكتوبر 2016
مناقشات اللجنة وتعديل وتبني مشروع القرار. يقدم المقررين المشاركين مشروع القرار والمشورة خلال عملية الصياغة.	24-27 تشرين الأول/أكتوبر 2016
الجمعية العامة 135، للاتحاد البرلماني الدولي لتبني القرار.	27 تشرين الأول/أكتوبر 2016

يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تسهم في صياغة القرار، عن طريق تقديم مداخلات كتابية موجزة (المادة 13.1 من النظام الداخلي للجان الدائمة). وقد انقضى الموعد النهائي للمداخلات المكتوبة إلى اللجنة الدائمة الثالثة (10 نيسان/أبريل 2016). ونحث الدول الأعضاء على تقديم مداخلات لمشاريع القرارات لتبنيها من اللجان الدائمة الأولى والثانية في الجمعية العامة 136، للاتحاد البرلماني الدولي، (نيسان/أبريل 2017)، في موعد أقصاه 30 أيلول/سبتمبر 2016.

وفقاً لقواعد اللجان الدائمة، ينبغي أن تقدم مقترحات البنود المعنية التي تخضع للتداول من قبل اللجان الدائمة، قبل موعد لا يتجاوز 15 يوماً، من افتتاح الجمعية العامة التي تسبق تلك التي سيتم فيها مناقشة هذا الموضوع. على هذا النحو، نحث الأعضاء على أن يرفعوا إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، في موعد أقصاه 10 تشرين الأول/أكتوبر 2016، مقترحاتهم حول البنود المعنية للمداولة من قبل اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

تشكل هذه المقترحات أساساً لإجراء مشاورات، من قبل مكتب اللجنة الدائمة المعني، قبل اتخاذ قرار نهائي من قبل اللجنة الدائمة. عند النظر في مقترحات البنود المعنية لمناقشتها في الجمعيات العامة اللاحقة، يجوز للمكتب أن يوصي بأحد المقترحات، أو أن تجمع بين مقترحين أو أكثر من تلك التي تتطرق إلى الموضوع نفسه، أو المواضيع ذات الصلة في بند واحد، أو أن تطرح بنداً آخر، أو أن تقرر تقديم أكثر من مقترح للجنة الدائمة.

#### 5) مشروع قرار ومذكرة توضيحية ( البند 4 من جدول الأعمال):

حرية المرأة في المشاركة في العمليات السياسية بصورة كاملة وآمنة ودون تدخل:

بناء شراكات بين الجنسين لتحقيق هذا الهدف

مشروع قرار مقدم من المقررين المشاركين.

السيدة س. لاينز (أستراليا)، والسيد م. كيلونزو جونيور (كينيا)

إن الجمعية العامة 135 للاتحاد البرلماني الدولي:

إذ تلاحظ بأن المشاركة المتساوية للرجال والنساء، في الحياة العامة وصنع القرار لطالما اعتبرت حقاً من حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979.

وإذ تشير إلى أن الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية عام 1997، المعتمد من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، ينصّ على أنه "لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية، دون شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة، في تسيير الشؤون العامة"، وإذ تلاحظ أن المساواة بين الجنسين، هو شرط مسبق للتنمية، على النحو المبين في الهدف الخامس (5)، لجدول أعمال 2030، للتنمية المستدامة وعلى وجه التحديد الغاية 5.5، التي تهدف إلى "ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للنساء، وضمان المساواة، في فرص الحصول على مناصب قيادية على مستويات صنع القرار جميعها، وفي الحياة السياسية والاقتصادية والعامة".

وإذ تدرك بأن إعلان وبرنامج عمل بكين لعام 1995، يدعو لتمثيل متساوٍ بين الجنسين في صنع القرار. وأنه منذ 1990، فإن مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، قد استهدف 30 %، من نسبة النساء في المناصب القيادية بحلول عام 1995، والتكافؤ بحلول عام 2000.

وإذ يساورها القلق، بأنه حتى 1 كانون الثاني/يناير عام 2016، لا يزال المتوسط العالمي من المقاعد البرلمانية، التي تشغلها النساء عند نسبة 22.7 % فقط، وتشعر بقلق عميق إزاء الغياب التام للمرأة، في سبع غرف برلمانية.

وإذ تلاحظ أن العديد من العقبات، لا تزال تشكل عائقاً أمام قدرة المرأة على المشاركة في العملية السياسية ووصولها إلى البرلمان، بما في ذلك الحصة غير المتكافئة للمسؤوليات الأسرية، والمواقف والصور النمطية الثقافية السلبية لدور المرأة في المجتمع، واستمرار التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، ونقص الموارد المالية، ونقص دعم الأحزاب السياسية، والثقافة السياسية التي يهيمن عليها الرجال والمخاوف الأمنية.

وإذ تلاحظ أيضاً أن التغيير ضروري، على مستوى العقليات والثقافات داخل المؤسسات وداخل المجتمع، لا سيما ما يتعلق بالمعايير التقليدية بين الجنسين، من خلال التغلب على الصور النمطية بين الجنسين، في وسائل الإعلام، وفي تعزيز القيم المرتبطة بالمساواة، في أوساط الشباب من كلا الجنسين.

وإذ تشدّد على أن التمكين الاقتصادي للمرأة، هو شرط مسبق لقدراتهن على المشاركة في العمليات السياسية، وجمع الأموال لحماتهن الانتخابية.

وإذ تدرك بأن النساء الشابات، يواجهن تحديات محددة، تتعلق بالعمرو، والمظهر الأنثوي، وأنهن الفئة الأقل تمثيلاً في البرلمان، بين الشباب وبين النساء.

وإذ تلاحظ أن استحداث نظام الكوتا النسائية الانتخابية، أثبت أنه إجراء مفيد وناجح يسهّل وصول النساء إلى مناصب انتخابية ومواقع قيادية، لاسيما عندما وُضعت هذه الحصص أهدافاً طموحة يتم تشجيعها من القادة السياسيين، ويتم فهمها من قبل الجمهور العام، ويجري اعتمادها بآليات تنفيذية قوية، كفرض العقوبات في حال عدم الامتثال.

وإذ تضع في اعتبارها أن أنظمة الحصص، ليست كافية وحدها في إحداث تغيير أو تحدي، المواقف المجتمعية، حيث لا تعتبر أن المرأة مساوية للرجل.

وإذ تؤكد على أن الإشراف المتزايد للنساء، في العمليات السياسية في أنحاء العالم، قد رافقه أشكال متعددة من المقاومة مثل: التحرش والترهيب والعنف، بما في ذلك على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

وإذ تقر بأن العنف الذي يستهدف المرأة في الحياة السياسية، يشكل عائقاً رئيسياً أمام قدرتها على الوفاء بأعباء الولاية التي انتخبت من أجلها.

وإذ تدرك بأن البرلمان الذي يراعي الفوارق بين الجنسين، هو البرلمان الذي يلي احتياجات كل من الرجال والنساء ومصالحهم في هياكله، وأنشطته وأساليه وعمله.

وإذ تدرك أيضاً حاجة البرلمانات لتبني استراتيجية تعميم المنظور الجندري، وبالتحديد عملية تقييم تأثير ذلك على النساء والرجال ومراعاته، لأي إجراء مزمع، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، على جميع المستويات وفي جميع المجالات.

وإذ تشدد على أن المساواة بين الجنسين، تصب في مصلحة العديد من الرجال والنساء، وينبغي تعزيزها على نحو مشترك من قبل كلا الجنسين على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي.

تحث جميع البرلمانات على ضمان امتثال القوانين الوطنية، وممارسات الهيئات الحكومية، والسلطات المسؤولة عن التربية، بالتزاماتها في مجالات القانون الدولي، وحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتصل بتمكين النساء والشابات،

كما تحث جميع البرلمانات، على تعديل القوانين القائمة على التمييز أو إلغائها، - على نحو مباشر أو غير مباشر، - بحق المرأة، والتي تعيق مشاركتها الكاملة، في العمليات السياسية.

تدعو الرجال والنساء البرلمانيين، للعمل معاً واتخاذ مبادرات مشتركة في البرلمان، لتعزيز المساواة بين الجنسين.

تدعو البرلمانات لدعم الحملات الإعلامية، والتعليمية، وعلى صعيد المجتمعات المحلية، بهدف مناهضة القوالب النمطية بين الجنسين، وتدعو الرجال والنساء البرلمانيين، للنهوض بدور بارز في هذه الجهود، والعمل كمناصرين وقداوت، في مجال تحدي القوالب النمطية، بين الجنسين والمواقف السلبية تجاه المرأة.

تحت جميع البرلمانات، لتسهيل التوفيق بين الحياة الأسرية، والمهنية والسياسية للنساء والرجال، على حد سواء، بما في ذلك تشجيع الإجازة المشتركة للوالدين، إضافة إلى الدعم الاقتصادي، وبناء البنية التحتية لرعاية الأطفال. تحت البرلمانات بقوة على تحديد موعد نهائي، لتحقيق الهدف المتمثل في نسبة لا تقل عن 30% من النساء في البرلمان، وفي تحديد موعد نهائي، آخر ينبغي أن تصل بحلوله تلك النسبة إلى 50%.

تحت البرلمانات على النظر في اعتماد نظام الحصص وتنفيذه وأن تضع أهدافاً طموحة، وتمكّن المرأة من أن تكون "مؤهلة مسبقاً لمقاعد أو وظائف يمكن كسبها في القوائم، بما في ذلك أنظمة نظام الترشيحات المتناوبة، ووضعها على رأس القوائم الانتخابية، وكذلك اعتماد أنظمة عقوبات صارمة، مثل صلاحية اللجان، أو الهيئات الانتخابية، لرفض القوائم غير المتوافقة.

تحت البرلمانات أيضاً على خلق بيئة أكثر عدلاً للمرشحين والمرشحات، بما في ذلك ربط جزء من التمويل الحكومي، للأحزاب بعدد النساء المرشحات، اللواتي وضعتهن الأحزاب السياسية، ومن خلال إنشاء صناديق خاصة أو قروض بدون فائدة للنساء المرشحات، أو نفقات محدودة السقف، أو تحديد مدة الحملات.

تدعو كذلك الأحزاب السياسية، إلى ضمان أن تكون عملية اختيار المرشحين لصالح تمثيل متوازن بين الجنسين، والنظر في تنفيذ نظام الحصص لهذا الغرض.

تحت أيضاً البرلمانات والأحزاب السياسية، على توفير عدد متساوٍ من النساء والرجال في المناصب العليا، في جميع المجالات السياسية، وفي جميع الهيئات الحاكمة، من خلال عملية شفافة ونزيهة، مثل القيادة المشتركة، ونظام التناوب بين الرجال، والنساء، في المناصب القيادية.

تحت البرلمانات والأحزاب السياسية، على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الشابة، بما في ذلك تنفيذ برامج التمكين التي تستهدف النساء الشابات، ومن خلال تشجيعهن للوصول لا إلى وظائف قيادية فحسب، بل ليصبحن أيضاً بمثابة قدوة لغيرهن من النساء الشابات.

تحت أيضاً البرلمانات إلى اعتماد استراتيجيات، تراعي الفوارق بين الجنسين على جميع المستويات، وفي جميع المجالات، بما في ذلك التشريعات، والسياسات والبرامج، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

تدعو البرلمانات لتعزيز آليات النهوض بالمساواة، بين الجنسين في أعمال البرلمان، بما في ذلك المؤتمرات التحضيرية للنساء المفتوحة أمام البرلمانين الرجال الداعمين، واللجان البرلمانية المعنية بالمساواة بين الجنسين، والتي تشمل الرجال أيضاً، وكذلك الخبرات الجندرية لدى الموظفين البرلمانين من كلا الجنسين.

تدعو أيضاً القادة السياسيين والبرلمانيين، من الرجال والنساء إلى إدانة أفعال التحرش، والترهي، ب والعنف، ضد النساء المرشحات والبرلمانيات، بما في ذلك الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعية. وتدعو كذلك البرلمانات إلى اعتماد إجراءات قانونية، وعملية لمنع هذه الأفعال ومعاقبته.

تدعو الرجال والنساء البرلمانيات للعمل معاً، على التطوير والتنفيذ الفعالين لقوانين التحرش والعنف ضد المرأة، بما في ذلك العمل في السياسة، والتعاون لهذه الغاية مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني، وغيرها من الجهات ذات المصلحة، بما في ذلك الشركات المتخصصة في التقنيات في مجال مكافحة إساءة الاستخدام على شبكة الإنترنت.

تحت البرلمانات والأحزاب السياسية، على تعزيز الثقافة المؤسسية التي توفر بيئة عمل آمنة لكل من الرجال والنساء، بما في ذلك سياسات داخلية قوية ومطبقة جيداً، ضد اللغة والمواقف المتحيزة للجنس بحق المرأة، فضلاً عن اتخاذ تدابير ضد التحرش الجنسي، تنصّ على آليات فعالة للشكاوى.

تدعو البرلمانات للتحقق من مراعاة مؤسستهم للمنظور الجندري، بهدف جعلها بيئات مرحبة للرجال والنساء على حد سواء، والتي من شأنها تشجيع الشراكات الجندرية، وكذلك تقديم الدعم الكامل للمساواة بين الجنسين في المجتمع.

وتطلب من الاتحاد البرلماني الدولي، دعم البرلمانات الوطنية الراغبة في تقييم مراعاتها للمنظور الجندري، بما يتوافق مع خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل برلمانات تراعي الفوارق، بين الجنسين الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، في عام 2012، ومنهجية تقييمها الذاتي الخاصة بها.

## مذكرة توضيحية مقدّمة من المقررين المشاركين

السيدة س. لاينز (أستراليا)، والسيد م. كيلونزو جونيور (كينيا)

ثمة تحسن ملحوظ طرأ على تمثيل المرأة في البرلمان، بالرغم من العوائق أمام مشاركتها، والتي تشمل الظروف الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية السائدة.

إن هدف ضمان نسبة 30% على الأقل هن من النساء في البرلمان، لم يتحقق على الرغم من من المبادرات العديدة في هذا الصدد، بما في ذلك المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في الأمم المتحدة (المكسيك، 1975)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التي اعتمدت في عام 1979)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بكين 1995).

ارتفع متوسط النسبة العالمية للبرلمانيات (في كلا الغرفتين معاً للبرلمانات ثنائية المجلس) من 11% في العام 1975 إلى 13% في عام 1998 ومن 15% عام 2003 إلى 23% في عام 2016. هناك 37 بلداً وصلت إلى الحد الأدنى المستهدف وهو 30% من النساء في البرلمان، على النحو الموصى به من قبل مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في عام 1990.

لا يزال 72 بلداً فيها أقل من 15% من المقاعد البرلمانية في البرلمان تشغلها النساء.

في عام 2013، حققت بلدان الشمال الأوروبي أعلى معدّل إقليمي -42% - من البرلمانيات النساء في البرلمان أو المجلس الوحيد. أما بالنسبة لأمريكا وأوروبا، (باستثناء الدول الإسكندنافية)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فكان المعدّل على التوالي 25 و 23 و 22%. بلغت هذه النسبة 18% في كل من آسيا والدول العربية، أما في منطقة المحيط الهادئ فبلغت النسبة 13%.

في عام 2014، ارتفعت نسبة النساء في البرلمان (في كلا الغرفتين معاً للبرلمانات ثنائية المجلس)، إلى 22% على الصعيد العالمي، وهذا الرقم لا يزال أقل من عتبة 30% المستهدفة. وقد أخفقت جميع الجهود المبذولة من حيث السياسات، والتشريعات والإجراءات الأخرى في تحقيق الهدف المنشود، ألا وهو تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة 30% على الأقل، لذلك يجب بذل جهود عاجلة تتجاوز المبادرات القائمة من أجل تحقيق مساواة جندرية حقيقية.

جميع المبادرات والسياسات والقرارات المشار إليها أعلاه، قد تمت مناصرتها من قبل النساء داخل البرلمان وخارجه. وفي المقابل، لم يبذل سوى القليل لإقامة شراكات بين الرجال والنساء، لضمان تلبية الأهداف المذكورة أعلاه، والمساواة بين الجنسين، والهدف 5 للتنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات).

في تقريره المساواة في السياسة: استطلاع للنساء والرجال في البرلمانات، استندت أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، إلى مبدأ واضح وهو وجود صلة أساسية بين الديمقراطية، والشراكة الحقيقية بين الرجال والنساء، في إدارة الشؤون العامة. وأحد الأهداف الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي، هو تحسين وصول المرأة إلى البرلمان ومشاركتها فيه، وكذلك بناء شراكات سياسية حقيقية بين الرجال والنساء.

في الفصل السادس (6)، من التقرير المذكور أعلاه، ذكرت السيدة جوهانيتا نداهي مانانجارا Johanita Ndahimananjara: بأن "المشكلة ليست في الكفاءة، لأن النساء على قدر المهمة، سواء على المستوى الفكري أو القدرة الجسدية ... وإنما في عدم القناعة وعدم المساواة. لقد بذلت الجهود، لكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لوضع النساء على قدم المساواة مع الرجل. إن جسر الهوة الذي يعيق تنميتنا يتطلب قراراً وإرادة سياسية. مستقبل البشرية لا ينبغي أن يكون في أيدي الرجال فقط؛ وهذا الأمر مدعاة للقلق لنا جميعاً دون تمييز."

وفي التقرير نفسه، نقل عن السيد موزيه تجيتانديرو Mosé Tjitendero، رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء في الاتحاد البرلماني الدولي، (2000 - 2002)، ورئيس الجمعية الوطنية في ناميبيا (1990-2004) قوله: "نحن نعتبر أن المساواة الحقيقية بين الجنسين، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا قام النساء والرجال على حد سواء بتوحيد قواهم لرفع حواجز معتقد الأجداد، بأن النساء والرجال لديهم أدوار مختلفة يؤديونها، وبالتالي لهم وضع غير متساوٍ في المجتمع... فالرجل المرموق يجب ألا يخشى النساء اللواتي يسعين إلى المساواة".

في معظم البلدان، تشكل النساء نصف عدد السكان المؤهلات للترشح إلى الانتخابات، وفي تقلد الوظائف العامة، وأكثر من نصف الناخبين المسجلين. ومع ذلك، لا يعكس تمثيلهن في الدوائر البرلمانية هذه النسبة. وبالتالي يجب على الرجال والنساء، بذل جهود مدروسة، بما يتجاوز الآليات القائمة كلياً، لضمان تمثيل المرأة، بشكل صحيح في البرلمان، وفي مجالات أخرى من الحياة العامة.

في أطلس الكوتا الجندرية الانتخابية، يقدم البيان التالي، جزءاً من الحل في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، "يشكل الرجال الغالبية من المسؤولين السياسيين. وعلى الصعيد العالمي، يمثل الرجال 79% من أعضاء البرلمان، و83

% من الوزراء، و93% من رؤساء الحكومات، و95% من رؤساء الدول. كما يشكلون أيضاً غالبية أعضاء وزعماء الأحزاب السياسية. وبالتالي، فإن الرجال لديهم تأثير كبير على عملية صنع القرار. إنه لضرب من المستحيل النظر فيه ومناقشته، ناهيك عن اعتماد، نظام الحصص لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. كما أن جميع جهود التوعية والتشاور والنقاش، واتخاذ القرار ينبغي أن تكون شاملة، وأن تأخذ في الاعتبار (وأن تحاول التوفيق بين)، مصالح الرجال والنساء".

في الفصل الثاني (2)، من تقرير المساواة في السياسة: استطلاع للنساء والرجال في البرلمانات، تم تحديد عدد من العوامل التي تعيق وصول المرأة إلى البرلمان، وهي، على وجه الخصوص، مسؤولية الأسرة، والثقافة السائدة ورؤيتها لدور المرأة في المجتمع، ونقص الدعم من الأسرة، وفقدان الثقة بالنفس، ونقص الموارد المالية، وغياب دعم الأحزاب السياسية، والتجربة غير الكافية في المهام المتعلقة بالتمثيل، (على سبيل المثال التحدث في الأماكن العامة)، ونقص تأييد الناخبين، والافتقار للدعم من الرجال، ونقص الدعم من بقية النساء، وتصوير السياسة باعتبارها مجال قدر أو فاسد، والنقص في مجال التعليم، والمخاوف الأمنية والدينية.

العوامل المذكورة أعلاه، لا تشمل جميع النساء وجميع البلدان. ومع ذلك، لا يزال يتعين إيجاد حلول لضمان المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية. فتحقيق المساواة بين الجنسين لا يمكن تحقيقه من خلال صيغة "قياس موحد يناسب الجميع".

إن دساتير بعض البلدان، مثل سلوفينيا، تكرس تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء. وفي إنجلترا يوجد هيئات ولجان معينة بالقضايا الجنديرية. ومع ذلك، فإن اتخاذ التدابير الرامية لتحقيق المساواة، بين الجنسين، يجب أن تتجاوز صنع السياسات ووضع التشريعات. ففي الوقت الذي وصلت النسبة إلى عتبة 30%، من النساء في البرلمان في الهند، لاسيما بفضل استحداث نظام الحصص في تشريعاتها، فقد بدا واضحاً أن الأحزاب السياسية تضطلع أيضاً بدور محوري في ضمان تحقيق هذه الحصص. وتم الاقتراح بتشجيع للأحزاب السياسية على الامتثال لمتطلبات الحصص، عبر ضمان اشتراط تمويلها الحكومي، بتلبية تلك الاحتياجات. وقد أثبتت هذه الممارسة جدواها في أستراليا.

هناك بعض العوامل الخارجية الأخرى، بما في ذلك الحرب في الشرق الأوسط، التي أثرت على النساء والأطفال، وكان لها تأثير على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. أيضاً يقوم صنع السلام بتأدية دور هام في جدول الأعمال العام لتحقيق التكافؤ الجندي. على سبيل المثال، بعد أن تم استعادة السلام في رواندا، فإن البرلمان الرواندي يمتلك أكبر عدد من البرلمانيات النساء في العالم.

الإحصاءات الواردة في نشرة النساء في البرلمان: مراجعة للسنوات العشرين الماضية ينبغي أخذها بعين الاعتبار. فعلى سبيل المثال، فإن الجدول الذي يعرض عشرة بلدان يشكل تمثيل المرأة في برلمانها أعلى نسبة في عام 1995، وعام 2015، يمكن أن يشكل مقارنةً مثيرةً للاهتمام. إن التحليلات المقارنة مع هذه البلدان، يمكن تحقيقها من أجل تشجيع اعتماد ممارساتهم الجيدة، أو الاطلاع بصورة أوسع على البلدان التي تجاوزت عتبة 30% من تمثيل النساء في البرلمان.

تكشف الإحصاءات في نشرة النساء في البرلمان: مراجعة للسنوات العشرين الماضية أيضاً، على أهمية مواصلة رصد التقدم الذي أحرزته مختلف البرلمانات في هذا المجال. هذا الرصد يمكنه أن يؤدي إلى تشجيع البرلمانات التي لم تصل بعد إلى عتبة 30%، لتكثيف جهودها لتحقيق هذه الغاية، وكذلك يسمح أيضاً بالإشادة بجهود البلدان التي حققت أهدافها في مجال التكافؤ الجندي. ومن الأهمية بمكان النظر في التكافؤ الجندي كحق للإنسان لا مجرد امتياز فقط، حيث سيؤدي ذلك إلى ضمان حماية هذا الحق واحترامه. وعلاوة على ذلك، يجب جعل الحق في المساواة بين الجنسين، خاضعاً للتقاضي أمام المحاكم.

معظم المناقشات والمداولات والقرارات في البرلمان، تعقد في إطار اللجان البرلمانية. ولذلك، فمن الضروري تعديل الأنظمة الداخلية للبرلمانات، لضمان منح المزيد من المسؤوليات للنساء في هذه اللجان. يجب أن تكون نتائج نظام الحصص في السويد، وفي توغو، بمثابة درس مستخلص، بأن الإجراءات التشريعية ليست حلاً في حد ذاتها.

## 6 ( انتخاب المكتب:

تطبيقاً للفقرة 4، من القاعدة 7، من لائحة اللجان الدائمة، يتم انتخاب أعضاء مكتب اللجنة أو إعادة انتخابهم بالأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت. وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
				شاغر	الرئيس
				شاغر	نائب الرئيس

	آذار / مارس 2018		ساحل العاج	السيد ج. طوني	المجموعة الأفريقية
	آذار / مارس 2018		غينيا	السيد د. لوسياكو	
				شاغر	
	آذار / مارس 2018		العرق	السيد محمد عبد ربه	المجموعة العربية
	آذار / مارس 2019		البحرين	السيدة السماك	
	آذار / مارس 2018		سوريا	السيدة ف. ديب	
	آذار / مارس 2018		كمبوديا	السيدة لورك كينغ	مجموعة آسيا والحيط الهادئ
	آذار / مارس 2020		بوتان	السيد ب. وانفتشوك	
				شاغر	
	آذار / مارس 2018		بيلاروسيا	السيد ف. سينكو	مجموعة أوراسيا
				شاغر	
				شاغر	
	آذار / مارس 2018		سورينام	السيد م. بوبا	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	آذار / مارس 2019		بيرو	السيد ج. روندين فودينافا	
	آذار / مارس 2018		سلفادور	السيدة ك. سوسا	
	آذار / مارس 2017		نيوزيلندا	السيدة أ. كينغ	مجموع +12
	آذار / مارس 2018		قبرص	السيدة س. كوترا - كوكوما	
	آذار / مارس 2018		البرتغال	السيد ج. لاكوا	
			استراليا	السيدة س. لاينز	مقرري اللجنة
			غينيا	السيد م. كيلو نزو جونيور	خلال الجمعية 136

## IV) اللجنة الدائمة الرابعة - اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

### 1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة باللجان الدائمة، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد في كل لجنة دائمة بعضو أصيل وعضو بديل. وللعضو البديل حقوق الكلام نفسها التي للعضو الأصيل، وليس له حق التصويت إلا في حالة غياب العضو الأصيل.

### 2) الجلسات:

تتعقد جلسة مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 16:00، في القاعة 18، الطابق 1.  
تتعقد جلسة اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة، يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:00، وحتى الساعة 13:00، في القاعتين 3، 4، الطابق 0.

### 3) مشروع جدول الأعمال:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

#### 1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على محضر جلسة اللجنة التي عقدت خلال جمعية الاتحاد البرلماني الدولي 134 في لوساكا (آذار/مارس 2016).

#### 3. انتخابات المكتب

سوف تملأ اللجنة الشواغر الموجودة في المكتب، بناءً على المقترحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية.

#### 4. حلقة نقاش حول تمويل الأمم المتحدة

في عام 2014، بلغ إجمالي التمويل للأمم المتحدة 46.2 مليار دولار أميركي، 62% منها للأنشطة التشغيلية المتصلة بالتنمية، (بما في ذلك المساعدة الإنسانية)، و 21% للسياسات وأعمال المناصرة، و 17%

لحفظ السلام. ويعد التمويل السليم والثابت للأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية لنجاحها، وخاصة وأنه يتعين على الأمم المتحدة، الوفاء بجدول أعمال الأهداف الإنمائية المستدامة الضخم، وكذلك بسبب الصعوبات الإضافية الناجمة عن الصراعات المتزايدة والأزمات الإنسانية. ومع ذلك، هناك عزوف عام عن زيادة التمويل للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، فإن حصة متزايدة من ميزانية الأمم المتحدة تعتمد على التمويل غير الأساسي من خارج الميزانية. وعادةً ما يتم تحديدها كمخصصات، وتشمل مجموعة متنوعة من النفقات العامة، والتكاليف غير المنظورة. وكأحد النتائج لذلك، تزداد الضغوط التي تقع على كاهل الأمم المتحدة للبحث عن شركاء من القطاع الخاص، للمساعدة في تنفيذ بعض أنشطتها.

ستقوم هذه الدورة بمراجعة الطرق التي يمكن للبرلمانات، أن تلعب دوراً في الإشراف على تمويل الأمم المتحدة، في الوقت الذي تساعد فيه على ضمان امتلاك الأمم المتحدة للمصادر التي تحتاجها، الأمر الذي سيسمح لها أن تكون أكثر فعالية في التعامل مع التحديات العالمية والمستقبلية.

## 5. حلقة نقاش حول استجابة الأمم المتحدة لمزاعم الاستغلال الجنسي، والاعتداء الجنسي من

### قبل قوات حفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة

إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تم إيفادها بموجب سلطة مجلس الأمن، بالنيابة عن المجتمع الدولي. وهي مكلفة بحماية المدنيين في أثناء التوسط للوصول إلى حل سياسي لصراع محتدم. تعمل الأغلبية الساحقة لقوات حفظ السلام وفق أرفع القواعد السلوكية الأخلاقية والمهنية. في عام 2015، اهتز المجتمع الدولي للتقارير التي تفيد بأن العديد من النساء، والأطفال، قد تعرضوا للاستغلال أو الاعتداء الجنسيين، من قبل الجيش والشرطة والموظفين المدنيين المكلفين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في جمهورية أفريقيا الوسطى. كشفت التحقيقات اللاحقة عن تاريخ من سوء المعاملة يعود لسنوات عديدة. مواطنون من نحو 20 دولة كانوا متورطين فيما مجموعه 99، ادعاء في عام 2015، وفي 80 ادعاء في 2014. وقد ظهر ستة وعشرين ادعاء جديداً حتى الآن، في عام 2016.

وكان تقرير كانون الأول/ديسمبر 2015، المقدم من لجنة مراجعة مستقلة، قد خلص إلى أن استعداد الأمم المتحدة كان سيئاً إزاء التعامل مع هذه المزاعم، وأن هناك حاجة إلى إصلاحات مهمة لحماية الضحايا، وتحميل أولئك المسؤولين عن ذلك مسؤولية كاملة. من بين أمور أخرى، دعا التقرير الأمم المتحدة للتعامل مع مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين، باعتبارها انتهاكاً لحقوق الإنسان في حد ذاته، لا كمسألة تأديبية فقط، بغض النظر عما إذا كانت قوات حفظ السلام، تعمل تحت قيادة الأمم المتحدة.

ورداً على الانتهاكات الأصلية وكذلك على توصيات اللجنة المستقلة، أكّد الأمين العام للأمم المتحدة سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقال إنّه اتخذ خطوات لتحسين الوقاية

والإجراءات العلاجية في المنظمة، من أجل تعزيز قدر أكبر من المساءلة. في شباط/فبراير 2016، وقد عيّن الأمين العام للأمم المتحدة منسقاً خاصاً، للمساعدة في تحسين استجابة الأمم المتحدة لهذه المسألة. وفي آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن قراراً يمنح الأمين العام للأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، سلطة أكبر لصرف الجنود من الخدمة. كما يؤكد القرار، أن البلدان المساهمة، في تلك القوات يقع عليها مسؤولية التحقيق، ومحاكمة كل ادعاء حسب الاقتضاء.

ستقوم هذه الدورة بتقييم أعمال الأمم المتحدة حتى الآن، وستسعى لتحديد المزيد من الخطوات التي قد تكون مطلوبة، وذلك لمنع حالات جديدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأيضاً لتعزيز إطار المساءلة لقوات حفظ السلام الدولية.

#### 6- ما يستجد من أعمال.

#### 4) انتخاب المكتب:

تطبيقاً للفقرة 4، من القاعدة 7، من لائحة اللجان الدائمة، يتم انتخاب أعضاء مكتب اللجنة أو إعادة انتخابهم بالأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت. وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
	تشرين أول / أكتوبر 2019	تشرين أول / أكتوبر 2015	السويد	السيد أ.أفرا	الرئيس
	آذار / مارس 2018	آذار / مارس 2016	السودان	السيد الفاتح عز الدين المنصور	نائب الرئيس
	آذار / مارس 2019		بوتسوانا	السيد د. بوكو	المجموعة الأفريقية
	تشرين أول / أكتوبر 2018		الجزائر	السيد س. شهاب	
	آذار / مارس 2018		غينيا	السيد س. موكيتي	
نائب الرئيس الحالي	آذار / مارس 2018	آذار / مارس 2016	السودان	السيد الفاتح عز الدين المنصور	المجموعة العربية
	آذار / مارس 2018		الامارات	السيدة عفراء البسطي	
	آذار / مارس 2018		المغرب	السيدة رشيدة بن مسعود	

	آذار / مارس 2019		بنغلادش	السيد أ. آزاد	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
	آذار / مارس 2018		إدونيسيا	السيدة نورساتي	
				شاغر	
	تشرين أول / أكتوبر 2019		كازخستان	السيدة أ. بيمندينا	مجموعة أوراسيا
	آذار / مارس 2019		جمهورية مولدافيا	السيد دودون	
	آذار / مارس 2020		روسيا الاتحادية	السيد أ. رومانوفيتش	
	آذار / مارس 2018		الأروغواي	السيد ج. ماهيا	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	آذار / مارس 2018		نيكاراغوا	السيدة مونتينيغرو	
	آذار / مارس 2018		المكسيك	السيدة غوزالز	
الرئيس الحالي	تشرين أول / أكتوبر 2019	تشرين أول / أكتوبر 2015	السويد	السيد أ. أفرا	مجموع +12
	آذار / مارس 2018		كندا	السيد د. داوسون	
	آذار / مارس 2019		النرويج	السيدة تيتير غستون	

## سادساً - اجتماعات الأجهزة الهيئات واللجان الأخرى:

سوف تقدم جميع هذه الأجهزة الهيئات واللجان، تقارير عن اجتماعاتها إلى المجلس الحاكم لدراساتها وإقرارها.

### 1 - اللجنة التنفيذية:

#### 1) المشاركة:

- اللجنة التنفيذية، هي الجهاز الإداري للاتحاد البرلماني الدولي.
- تتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وخمسة عشر عضواً، ينتمون إلى برلمانات مختلفة، ومن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات.
- يرأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية بحكم منصبه. وينتخب المجلس الحاكم خمسة عشر عضواً، منهم اثني عشر عضواً على الأقل من أعضاء المجلس الحاكم، تستمر عضويتهم فيه طيلة فترة تكليفهم. ويجب أن يكون من بين الأعضاء المنتخبين ثلاثاً على الأقل من النساء.
- يراعى في انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، مساهمة المرشح وبرلمانه في أعمال الاتحاد. ويقتصر الانتخاب لعضوية اللجنة التنفيذية، على برلمانيي الدول التي تتمتع فيها النساء، بحقوق الاقتراع، والترشيح، في الانتخابات.
- تخصص المقاعد الخمسة عشر، التي يُنتخب أعضاؤها، للمجموعات الجيوسياسية، وذلك بتطبيق النظام الانتخابي «سانت لاغيه» (Sainte – Laguë) على العدد الإجمالي لأصوات الأعضاء في الجمعية. وفي حال تعديل عدد مقاعد إحدى المجموعات الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية، فإنه لا يُعاد شغل أيٍّ من هذه المقاعد إلا عند انتهاء تفويض العضو الذي يشغله.
- يُنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية - في ما عدا الرئيس - لمدة أربع سنوات، ويخرج كل سنة اثنان على الأقل بصفة دورية، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي تنتهي ولايته قبل مضي سنتين، ويحلّ محلّه عضو ينتمي إلى برلمان آخر. مدة تفويض رئيسة مكتب النساء البرلمانيات سنتان، ويجوز تجديدها لمرة واحدة، (لائحة منتدى النساء البرلمانيات، القاعدة 33 الفقرة 4).

- في حال وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، أو استقالته، أو فقدانه لمقعده، في برلمان بلده، يعيّن البرلمان بديلاً عنه يزاول مهماته، حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية، التي يتمّ خلالها إجراء الانتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تمّ انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه يقضي فترة تفويض كاملة. أمّا إذا كان ينتمي إلى البرلمان نفسه فإنه يستكمل فترة سلفه.
- وفي حال وفاة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، أو استقالتها، أو فقدانها، مقعدها في البرلمان، تستكمل فترة التفويض النائب الأولى أو النائب الثاني لرئيس المكتب وذلك حسب الحالة.
- إذا كانت رئيس المكتب عضواً في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى برلمان ينتمي إليه أحد الأعضاء الخمسة عشر، تحلّ محلّها النائب الأول للمكتب أو النائب الثاني إذا كانت النائب الأول عضواً بالفعل في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى نفس برلمان، أحد الأعضاء الخمسة عشر نفسه.
- في حال انتخاب أحد أعضاء اللجنة التنفيذية رئيساً للاتحاد البرلماني الدول، ي ينتخب المجلس الحاكم عضواً ليشغل المقعد الشاغر، وفي هذه الحالة يُدرج الموضوع تلقائياً في جدول أعمال المجلس، وتكون مدة تكليف العضو الجديد أربع سنوات.
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه منصب رئيس، أو نائب رئيس لجنة دائمة.
- تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهام التالية:
  - (أ) إذا تقدّم برلمان بطلب للانضمام، أو لإعادة، الانضمام إلى الاتحاد، تنظر اللجنة في ما إذا كانت الشروط الواردة في المادة 3 من النظام الأساسي مستوفاة، وتبلّغ المجلس الحاكم بالنتائج التي توصلت إليها، (المادة 4)؛
  - (ب) تدعو المجلس الحاكم، للانعقاد في الأحوال الطارئة، (المادة 17 الفقرة 2)؛
  - (ج) تحدد تاريخ، ومكان انعقاد، دورات المجلس الحاكم، وتضع جداول أعمالها المؤقتة؛
  - (د) تبدي رأيها بشأن إدراج بنود إضافية، في جدول أعمال المجلس الحاكم؛
  - (هـ) تقترح على المجلس الحاكم برنامج العمل السنوي وميزانية الاتحاد (اللائحة المالية، القاعدة 3 الفقرة 4).
  - (و) تحيط المجلس علماً، خلال دوراته بأنشطة اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال تقرير يقدمه رئيسها؛

ز) تراقب إدارة الأمانة، ونشاطاتها في تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية، أو يتخذها المجلس الحاكم، وتتلقى لهذا الغرض التقارير، والمعلومات، اللازمة كافة؛

ح) تدرس الترشيحات لمنصب الأمين العام، بُغية تقديم اقتراحها إلى المجلس، كما تحدد شروط تكليف الأمين العام الذي يعينه المجلس؛

ط) تطلب من المجلس الحاكم، منح اعتمادات إضافية إذا تبين أن اعتمادات الميزانية التي صوت عليها المجلس، غير كافية لتغطية النفقات، المطلوبة لإدارة الاتحاد وتنفيذ برامجه. ويجوز للجنة - في الأحوال العاجلة - أن تمنح هذه الاعتمادات، شريطة إبلاغ المجلس بهذا الإجراء في أقرب دورة له؛  
ي) تعيّن مدقق حسابات خارجي، تعهد إليه تدقيق حسابات الاتحاد، (اللائحة المالية، القاعدة 13 الفقرة 1)؛

ك) تحدد جداول رواتب موظفي الأمانة العامة، وبدلاتهم، (النظام الأساسي للعاملين، والقسم الرابع)؛

ل) تضع لائحتها؛

م) تتولى أيّ مهام أخرى، يكلفها بها المجلس الحاكم، طبقاً للنظام الأساسي واللوائح.

## 2) الجلسات: تعقد على النحو التالي:

الجلسة الأولى يوم الجمعة 21 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 10:00، وحتى الساعة 13:00، في قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي، ومن الساعة 15:00، وحتى الساعة 18:00، في القاعة نفسها.

الجلسة الثانية يوم السبت 22 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 10:00، وحتى الساعة 13:00، في قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي، ومن الساعة 15:00، وحتى الساعة 18:00، في القاعة نفسها.

الجلسة الثالثة يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 10:30، وحتى الساعة 13:00، في صالة جنيف المبني الملحق، CCV.

## 2 - منتدى النساء البرلمانيات:

ينعقد منتدى النساء البرلمانيات، في المركز الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف السويسرية

### 1) المشاركة:

بحسب اللوائح الخاصة باجتماع النساء البرلمانيات، تشارك في أعمال النساء البرلمانيات النساء أعضاء البرلمان الوطنية كافة، ممن تم اختيارهن في تشكيل الوفود المشاركة، في الاجتماعات الدورية التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي.

### 2) الجلسات:

#### أ - اجتماع منتدى النساء البرلمانيات:

تتعقد جلسة منتدى النساء البرلمانيات يوم الأحد 23، تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 13:00، في القاعة 2، الطابق 0، و من الساعة 14:30، وحتى الساعة 17:30 في القاعة نفسها.

#### ب - اجتماع مكتب النساء البرلمانيات:

تتعقد الجلسة الأولى لمكتب النساء البرلمانيات يوم الأحد 23 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 8:30، وحتى الساعة 10:30، في صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV.  
أما الجلسة الثانية، فستعقد يوم الخميس 27 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 8:00، وحتى الساعة 10:00، في صالة جنيف، المبنى الملحق، CCV.

### 3) مشروع جدول الأعمال:

يناقش الإجتماع جدول أعمال يتضمن البنود الآتية:

#### 1. إقرار جدول الأعمال

2. أنشطة جنديرية (متعلقة بالنوع الاجتماعي)، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي:

ويشتمل ذلك على:

أ. تقارير مكتب النساء البرلمانيات في دوراته السابقة.

ب. مجموعة الشراكة بين الجنسين.

ج. إحاطة حول الأنشطة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي، في مجال المساواة بين الجنسين.

3. المساهمة في عمل الجمعية العامة 135، للاتحاد من منظور جندي بمناقشة البند 4، من جدول

أعمال الجمعية.

«حرية المرأة في المشاركة في العمليات السياسية، بصورة كاملة وآمنة ومستقلة: إقامة شراكات بين

الجنسين لتحقيق هذا الهدف. (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)».

وسيتم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين لمناقشة الموضوعات الفرعية التالية:

موضوع 1: استراتيجيات فعالة لإشراك الرجال في قضايا المساواة بين الجنسين.

موضوع 2: وقف العنف السياسي ضد المرأة.

بناءً على توصية من المكتب، سينتخب المنتدى منسقاً ومقررراً لكل مجموعة. وسيتفقون على الأفكار

المقترحة لتقديمها إلى الدورة العامة لمنتدى النساء البرلمانيات، الذي سيعقد في فترة ما بعد الظهر.

ستجتمع كل مجموعة من الساعة 11:30، إلى الساعة 13:00.

4. حلقة نقاش.

آليات لحماية الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في أوقات الحرب أو الصراع.

5. تقارير مقرري مجموعات النقاش.

6. انتخابات مكتب النساء البرلمانيات.

7. تاريخ ومكان انعقاد الدورة 25، لمنتدى النساء البرلمانيات والاجتماعات الأخرى القادمة.

## ملاحظة هامة:

وبمناسبة انعقاد الجمعية 135، للاتحاد البرلماني الدولي، سينظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة مشتركة حول موضوع: «التحرش والعنف ضد النساء البرلمانيات: وسائل الحماية»

تجري المناقشة يوم الأربعاء الواقع في 2016/10/26، من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الحادية عشرة. وتعتبر هذه المبادرة جزءاً من الجهود التي يبذلها المنتدى، لتعزيز الحوار بين النساء والرجال داخل الاتحاد البرلماني الدولي. وجميع الوفود مدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة الهامة.

## 5) الانتخابات:

سيدعى المنتدى إلى ملء الشواغر في مكتب للنساء البرلمانيات.

وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

### أ - المكتب (2016-2018) :

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
	2018	2016	ناميبيا	السيدة م. مينسا ويليامز	الرئيس
	2018	2016	فرنسا	السيدة م. أندريه	النائب الأول للرئيس
	2018	2016	سلطنة عمان	السيدة ناشة بت سعود الخروصية	النائب الثاني للرئيس

ب - الممثلين الإقليميين:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
	آذار/ مارس 2020		نيجيريا	الآنسة ف. أديدوين	المجموعة الأفريقية
	آذار/ مارس 2020		إثيوبيا	الآنسة أ. وولد إيسي مايات	
	آذار/ مارس 2018		ناميبيا	الآنسة م. مينسا ويليامز	
	آذار/ مارس 2018		الغابون	الآنسة ج. إنزي موانديمبو	
	آذار/ مارس 2020		السعودية	الدكتورة هدى عبد الرحمن صالح الخليسي	المجموعة العربية
	آذار/ مارس 2020		مصر	السيدة مارجريت عازر عبد الملك	
النائب الثاني للرئيس الحالي	آذار/ مارس 2018		سلطنة عمان	السيدة ناشعة بنت سعود الخروصية	
	آذار/ مارس 2018		تونس	السيدة سلاف القسنطيني	
	آذار/ مارس 2020		تايلاند	السيدة س. سيرويتيابون	مجموعة آسيا والمحيط الهائى
				شاعر	
	آذار/ مارس 2018		بنغلادش	السيدة و. خان	
	آذار/ مارس 2018		باكستان	السيدة أ. خالد بارفيز	
	آذار/ مارس 2020		روسيا	السيدة ل. غوميروفا	مجموعة أوراسيا
				شاعر	
	آذار/ مارس 2018		روسيا	السيدة ف. بترينكو	
	آذار/ مارس 2018		بيلاروسيا	السيدة إ. شمال	
	آذار/ مارس 2020		بوليفيا	السيدة إ. ميندوزا فيرنانديز	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
				شاعر	
	آذار/ مارس 2018		إكوادور	السيدة أ. أوليس باديا	
	آذار/ مارس 2018		الدومنيكان	السيدة ل. أرياس مدرانو	
	آذار/ مارس 2020		كندا	السيدة س. عطالله جان	مجموعة +12
	آذار/ مارس 2020		إيطاليا	السيدة ب. لوكاتيللي	
	آذار/ مارس 2018		فرنسا	السيدة م. أندريه	
	آذار/ مارس 2018		ألمانيا	السيدة ب. أرنستغر	

### ج - أعضاء اللجنة التنفيذية:

الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ إنتهاء المدة	ملاحظات
السيدة ف. بنباديس	الجزائر		تشرين الأول / أكتوبر 2018	
السيدة ج. الديغارد	النروج		تشرين الأول / أكتوبر 2018	
السيدة أ. حيبو	النيجر		آذار / مارس 2019	

### د - رؤساء دورات منتدى النساء البرلمانيات:

الاسم	البلد	تاريخ بدء المدة	تاريخ إنتهاء المدة	ملاحظات
السيدة نغوين ذي كيم نيان	فيتنام		آذار / مارس 2019	
السيدة ن. لوو	زامبيا		آذار / مارس 2018	

### 3 - اجتماع منتدى البرلمانين الشباب:

ينعقد إجتماع منتدى البرلمانين الشباب، في المركز الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف السويسرية.

#### 1) المشاركة:

تم تحديد سن البرلمانين الشباب من البرلمانين، بمن دون سن الخامسة والأربعين. ويمكن لأعضاء الوفود المشاركين في اجتماعات جنيف من هم دون 45 عاماً، المشاركة في المؤتمر كأعضاء، والأعضاء الآخرون فوق 45 سنة يشاركون كمراقبين.

#### 2) المشاركة:

#### أ - اجتماع منتدى البرلمانين الشباب:

تنعقد جلسة منتدى البرلمانين الشباب يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:00، وحتى الساعة 13:00، في القاعة 2، الطابق 0 .

## ب - اجتماع مجلس إدارة منتدى البرلمانين الشباب:

تتعدّد جلسة لمجلس إدارة منتدى البرلمانين الشباب يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 8:00، وحتى الساعة 9:00، في القاعة 18، الطابق -1.

### 3) مشروع جدول الأعمال:

يناقش الاجتماع جدول أعمال يتضمن البنود الآتية:

#### **1. إقرار جدول الأعمال**

**2. انتخابات في هيئة المنتدى:** سيكون على أعضاء المنتدى ملئ مقعدين شاغرين في هيئة المنتدى: أحد المقعدين لامرأة من مجموعة أوراسيا، وكذلك انتخاب امرأة للمقعد الثاني من مجموعة 12 +. وسوف تنتهي مدة العضوية بالنسبة إلى المقاعد جميعها، بما فيها المقعدان الشاغران في آذار (مارس) 2017. وعندها سيتم تجديد أعضاء الهيئة القيادية جميعها.

#### **3. التجديد في مشاركة الشباب في مختلف البلدان**

سيناقش أعضاء المنتدى التطورات الأخيرة لمشاركة الشباب من مختلف البلدان. وستتقاسمون المعلومات حول النجاحات والتحديات، واستخلاص الاستنتاجات ووضع التوصيات.

**4. تحديث ومناقشة خطة عمل المنتدى (2016 - 2017)، التي أقرت عام 2016، دعماً لمشاركة الشباب في المستقبل.**

**5. المساهمة في أعمال الجمعية 135:** سيشارك أعضاء المنتدى، من وجهة نظر شبابية، في النقاش العام حول موضوع «حرية النساء في المشاركة في العمليات السياسية، بصورة كاملة وآمنة، وبدون تدخل: بناء شراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذه الغاية».

سيراجع الأعضاء الشباب، المساهمة الخطية التي قدمت إلى المقررين في لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وسوف تناقش اللجنة القرار وتعده، ومن الممكن أن يضيف البرلمانين الشباب توصيات أخرى إليه. كذلك سيدرس الأعضاء كيف سيضيفون أفقاً شبابياً إلى مداولات موضوع المناقشة العامة ونتائجها: «انتهاكات حقوق الإنسان...».

وكجزء من المناقشة، ستكون هناك جلسة يستطيع فيها البرلمانين الشباب، طرح أسئلة على ممثلي لجنة الاتحاد البرلماني الدولي، حول حقوق الإنسان للبرلمانين، خصوصاً وأن اللجنة تحتفل بالذكرى الأربعين لتأسيسها في هذا العام.

**6. التحضير للجمعية 136. من خلال مناقشة البنود المطروحة في جدول أعمال الجمعية 136.**

**7. ما يستجد من أعمال.**

#### 4) الانتخابات:

سيتم ملء الشواغر في مجلس إدارة منتدى البرلمانين الشباب، وفيما يلي أسماء الأعضاء ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
				شاعر	الرئيس
	آذار/ مارس 2017		نيجيريا	السيد ر. إغبوكوي	المجموعة الأفريقية
	آذار/ مارس 2017		زمبابوي	السيدة م. دزيفا	
	آذار/ مارس 2017		الإمارات العربية المتحدة	السيد سعيد صالح الرميثي	المجموعة العربية
	آذار/ مارس 2017		الأردن	السيدة تمام الرياضي	
	آذار/ مارس 2017		كمبوديا	السيد ماني هون	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
	آذار/ مارس 2017		الفيليبين	السيدة م. ألفارز	
	آذار/ مارس 2017		قيرغستان	السيد أ. دميريك	مجموعة أوراسيا
	آذار/ مارس 2017			شاعر	
	آذار/ مارس 2017		الأرجنتين	السيدة س. كريسيل	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
	آذار/ مارس 2017		الإكوادور	السيد د. فنتيميا	
	آذار/ مارس 2017		ليتوانيا	السيد ف. غابيسيس	مجموع +12
				شاعر	

#### 4. اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

تتعدد في إطار الجمعية 135 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

##### 1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين :

##### 1)الجلسات: تتعدد على النحو التالي:

الجلسة الأولى يوم السبت 22 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:30، وحتى الساعة 13:00، في صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV، ومن الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:00، في القاعة نفسها.

الجلسة الثانية يوم الأحد 23 تشرين الأول / أكتوبر 2016 من الساعة 14:30 وحتى الساعة 18:00 في صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV.

الجلسة الثالثة يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:00، في صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV.

الجلسة الرابعة يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:30، وحتى الساعة 13:00، في صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV.

الجلسة الخامسة يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 18:00، في صالة لوزان، المبنى الملحق، CCV.

##### 3) أسماء الأعضاء ومناصبهم:

فيما يلي أسماء الأعضاء ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
	تموز / يوليو 2018		بنغلادش	السيد أ. فازلي كريم تشودري	الرئيس
	نيسان /أبريل 2017		سويسرا	الآنسة م. كينر نيلن	نائب الرئيس

	نيسان /أبريل 2020		البحرين	السيد علي عبد الله علي حسين العرادي	الأعضاء
	نيسان /أبريل 2017		المملكة المتحدة	الآنسة أ. كليود	
	تشرين الأول /أكتوبر 2019		ألمانيا	السيد ب. فابريتيوس	
	آذار /مارس 2019		السنغال	السيد أ. غيي	
	تشرين الأول /أكتوبر 2020		أفغانستان	الآنسة ف. كوفي	
	تشرين الأول /أكتوبر 2016		تشيللي	السيد ج. لتيليه	
	تشرين الأول /أكتوبر 2017		الكونغو	السيد ب. موكو - لاكا	
	نيسان /أبريل 2021		فنزويلا	الآنسة سولورزانو	

## 2. لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط :

### 1)الجلسات: تنعقد على النحو التالي:

- الجلسة الأولى يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 13:00، في صالة جنيف المبني الملحق، CCV.
- الجلسة الثانية يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 17:00، وحتى الساعة 18:30، في صالة جنيف المبني الملحق، CCV.

## (2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:

فيما يلي أسماء الأعضاء ( الأصيل والبديل ) ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم		
	آذار / مارس 2018		تشيلي	الآنسة د. باسكال أليندي	الأصيل	الرئيس
	تشرين الأول / أكتوبر 2018		سويسرا	السيد ف. موري	البديل	
	آذار / مارس 2020		فرنسا	الآنسة س. غوتيه	الأصيل	الأعضاء
	تشرين الأول / أكتوبر 2016		المملكة المتحدة	السيد لورد جود		
	تشرين الأول / أكتوبر 2019		ليسوتو	الآنسة ن. موتسامي		
	تشرين الأول / أكتوبر 2019			السيد ن. شاي		
	تشرين الأول / أكتوبر 2018		سلوفينيا	السيد م. تاسنير فاتوفيك		
	آذار / مارس 2018		بلجيكا	الآنسة س. فيين		
	تشرين الأول / أكتوبر 2018		إندونيسيا	السيد ر. مناوار		
	تشرين الأول / أكتوبر 2017		إيطاليا	السيد ج. فارينا	البديل	
	آذار / مارس 2018		فلسطين	السيد عزام الأحمد		
				شاعر		
				شاعر		
	آذار / مارس 2020		الإمارات العربية المتحدة	السيد محمد علي محمد المحريزي		

### 3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني:

#### 1) الجلسات: تنعقد على النحو التالي:

الجلسة الأولى يوم الأحد 23 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:00، وحتى الساعة 15:30، في صالة جنيف المبني الملحق، CCV.

الجلسة الثانية يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30 وحتى الساعة 16:30 في صالة جنيف المبني الملحق، CCV، ومن الساعة 17:00 وحتى الساعة 18:30 في القاعة نفسها.

#### 2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:

فيما يلي أسماء الأعضاء ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
	نيسان / أبريل 2018		الأردن	السيد سمير. عويس	الرئيس
	تشرين الأول / أكتوبر 2016		الجزائر	السيدة ي. مفتالي	المجموعة الإفريقية
	آذار / مارس 2020		موريتانيا	السيد أ. دوفال	
	آذار / مارس 2020		السودان	الأستاذة مثابة حاج حسن	المجموعة العربية
الرئيس الحالي	نيسان / أبريل 2018		الأردن	السيد سمير. عويس	
	آذار / مارس 2019		إندونيسيا	الآنسة ن. علي أسيجاف	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
	آذار / مارس 2019		باكستان	السيد م. حراج	
	نيسان / أبريل 2017		روسيا الاتحادية	الآنسة ف. بترينكو	مجموعة أوراسيا
				شاغر	

	تشرين الأول / أكتوبر 2016		المكسيك	الآنسة ج. كوفاس	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنتطقة البحر الكاريبي
	تشرين الأول / أكتوبر 2018		كولومبيا	السيد ل. دوكيه غراسيا	
	تشرين الأول / أكتوبر 2019		السويد	الآنسة م. غرين	مجموع +12
	تشرين الأول / أكتوبر 2019		بلجيكا	السيد ب. ماهو	

#### 4. اللجنة الاستشارية حول مرض فقدان المناعة وصحة الام والمولود الحديث الولادة والطفل:

##### 1) الجلسات: تنعقد على النحو التالي:

يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30، وحتى الساعة 17:30، في القاعة 15، الطابق -1.

##### 2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:

فيما يلي أسماء الأعضاء ومناصبهم وتاريخ انتهاء مدة عضويتهم:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
	أيلول/ سبتمبر 2018		تنزانيا	السيد ف. ندغوليل	الرئيس
				شاغر	نائب الرئيس
	أيلول/ سبتمبر 2019		أميركا	السيد أ. بابلويان	الأعضاء
	تشرين ثاني/ نوفمبر 2016		أستراليا	الآنسة ب. باير	
	تشرين ثاني/ نوفمبر 2019		بلجيكا	السيد أ. ديتكس	
	تشرين ثاني/ نوفمبر 2016		جنوب أفريقيا	السيد م. غوكوانا	
	تشرين ثاني/ نوفمبر 2019		السويد	الآنسة ي. كارلسون	
	أيلول/ سبتمبر 2019		إيطاليا	الآنسة ب. لوكاتيلي	

	تموز/ يوليو 2019		بنغلادش	السيد ح. ميلات	
	تشرين أول/ أكتوبر 2019		روندا	السيد س. سيهورو	
	تموز/ يوليو 2018		الهند	السيد ك. سولانكي	
	تشرين ثاني/ نوفمبر 2018		جمهورية الدومينيكان	السيد ف. سواريز	
المستشار الخاص	تشرين ثاني/ نوفمبر 2018		الولايات المتحدة الأميركية	الآنسة ب. لي	

## 5. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية):

### 1) الجلسات: تنعقد على النحو التالي:

الجلسة الأولى يوم السبت 22 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:00، وحتى الساعة 10:00، في قاعة الاجتماعات الرئيسية، مقر الاتحاد البرلماني الدولي.

الجلسة الثانية يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 9:00، وحتى الساعة 10:00، في صالة جنيف المبني الملحق، CCV.

### 2) أسماء الأعضاء ومناصبهم:

تتألف هذه المجموعة من الأعضاء الأربعة التالية أسماءهم أدناه، المعينين من قبل اللجنة التنفيذية:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم	
			النروج	السيدة ج. إديغارد	الرئيس
			كينيا	السيد إ. إيثورو	الأعضاء
			ناميبيا	السيدة م. مينسا ويليامز	
				شاغر	

## 6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص:

### أسماء الأعضاء:

تم تعيين السادة الأعضاء التالية أسماؤهم أدناه، من قبل مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول /سبتمبر 1998، كبديل للجنة السابقة لمراقبة الوضع في قبرص:

ملاحظات	تاريخ إنتهاء المدة	تاريخ بدء المدة	البلد	الاسم
			إيرلندا	السيد م. بوركي
			بلجيكا	السيد ب. فان دن دريش
			برتغال	السيد ج. دي ماتوس روزا

## 5. الاجتماعات الأخرى:

### 1- اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية:

يوم الأحد 23 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 12:30، في القاعة 18، الطابق -1.

## 2- اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

### تنعقد الجلسات على النحو التالي:

الجلسة الأولى يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 11:00، وحتى الساعة 12:30، في القاعتين 5،6 في الطابق 3، ومن الساعة 14:30 وحتى الساعة 17:30 في القاعة نفسها.

الجلسة الثانية يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 10:00، وحتى الساعة 12:30، في القاعتين 5،6 في الطابق 3، ومن الساعة 14:30 وحتى الساعة 17:30 في القاعة نفسها.

الجلسة الثالثة يوم الأربعاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 10:00، وحتى الساعة 12:30، في القاعتين 5،6 في الطابق 3، ومن الساعة 14:30 وحتى الساعة 17:30 في القاعة نفسها.

### شغل الشواغر في أثناء انعقاد الجمعية العامة 135

تم نشر قائمة مؤقتة بشواغر هيئات الاتحاد البرلماني الدولي على موقع الاتحاد البرلماني الدولي .

إن البرلمانات الأعضاء مدعوة للنظر في تقديم طلبات الترشح إلى اللجان والهيئات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي (<http://www.ipu.org/strct-e/comtees.htm>). يجب أن يتوفر لدى المرشحين الخبرة، قدر المستطاع، في مجالات عمل الهيئات المذكورة، ويجب مساعدتهم من قبل برلمانهم في تنفيذ مهامهم كشاغلي مناصب في الاتحاد البرلماني الدولي. نحث الأعضاء الجدد في الاتحاد البرلماني الدولي، والأعضاء الذين لا يشغلون حالياً مناصب في الاتحاد البرلماني الدولي، على تقديم الترشيحات. ومن المتوقع أن يعقد اجتماع لرؤساء المجموعات الجيوسياسية يوم الأحد 23 أكتوبر 11:00، حتى 12:30، إن رؤساء وأمناء المجموعات الجيوسياسية على حد سواء مدعوون لحضور هذا الاجتماع الهام.

#### 1 - اللجنة التنفيذية:

المجموعة الإفريقية : شاغر واحد لاستبدال السيدة س. سيركيرا (أنغولا)، التي لم تعد عضواً برلمانياً.  
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ : شاغر واحد لاستبدال السيد تران فان هانغ (فيتنام)، الذي لم يعد عضواً برلمانياً.  
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : شاغر واحد ليحل محل السيد د. فيفاس ( فنزويلا، الجمهورية البوليفارية) الذي تنتهي ولايته في المجلس 199 .

وفقاً للمادة 25.6 الفقرة السادسة من النظام الأساسي، إذا لم يعد عضو اللجنة التنفيذية برلمانياً، فينبغي على عضو الاتحاد البرلماني الدولي، المعني تعيين بديل عنه في منصبه حتى الدورة القادمة للمجلس الحاكم عندما تعقد الانتخابات. وإذا كان العضو المنتخب حديثاً هو من برلمان مختلف عن العضو المنتهية ولايته، فهو أو هي سيبكمل فترة ولاية كاملة. وخلافاً لذلك، يكمل العضو الجديد مدة ولاية سلفه.

ملاحظة : الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية وسيرة ذاتية مختصرة (صفحة واحدة كحد أقصى)، يمكن تقديمها حتى الساعة 9.30، من يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016.

## حتى الآن، وردت الترشيحات التالية:

- السيدة م . فيرير غوميز (كوبا)، ترشيح مقدم من قبل الجمعية الوطنية في كوبا، إلى رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- السيد ج. يتيليه (تشيلي)، ترشيح مقدم من الجمعية الوطنية في تشيلي .
- السيدة م. فالنتي (أنغولا)، ترشيح مقدم من الجمعية الوطنية لأنغولا، لاستكمال فترة ولاية سلفها.
- السيد ن. فان (فيتنام)، ترشيح مقدم من الجمعية الوطنية في فيتنام، لاستكمال فترة ولاية سلفها.

## 2 - لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

سوف يقوم المجلس الحاكم يوم 27 تشرين الأول / أكتوبر، بانتخاب عضو واحد ليحل محل السيد ج. يتيليه (تشيلي)، الذي تنتهي ولايته في الدورة 199 للمجلس الحاكم.

ملاحظة: الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية وسيرة ذاتية مختصرة (صفحة واحدة كحد أقصى)، يمكن تقديمها حتى الساعة 9.30، من يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016.

## 3 - لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني:

- سوف يقوم المجلس الحاكم يوم 27 تشرين الأول / أكتوبر بانتخاب:
- عضو واحد (الرجال) من مجموعة أوراسيا، حيث لم يتم إشغال هذا المنصب في خلال الدورة 198، للمجلس الحاكم.
  - عضو واحد (النساء) من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لاستبدال السيدة ج. كيوفاس بارون (المكسيك)، والتي تنتهي فترة ولايتها في نهاية الدورة 199، للمجلس الحاكم.
  - عضو واحد (رجال) من المجموعة العربية ليحل محل السيد سمير عويس (الأردن) الذي لم يعد عضواً في البرلمان.

ملاحظة : الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية وسيرة ذاتية مختصرة (صفحة واحدة كحد أقصى)، يمكن تقديمها حتى الساعة 9.30، من يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / أكتوبر 2016.

#### 4 - مكتب النساء البرلمانيات:

سيقوم منتدى النساء البرلمانيات بملء الشواغر التالية لمكتب النساء البرلمانيات:

- ممثل إقليمي واحد لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ.
- ممثل إقليمي واحد لمجموعة أوراسيا.
- ممثل إقليمي واحد لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويطلب من المجموعات الجيوسياسية المعنية، تقديم الترشيحات قبل الساعة 13:00، من يوم الأحد 23 تشرين الأول / أكتوبر 2016.

#### 5- منتدى البرلمانين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي:

سيقوم منتدى البرلمانين الشباب بملء الشواغر التالية لمجلس إدارة المنتدى، وذلك في الاجتماع الذي سوف يعقده المنتدى يوم الاثنين 24 تشرين الأول / أكتوبر 2016.

- عضو مجلس إدارة واحد (النساء) من مجموعة أوراسيا لشغل المنصب الشاغر الذي لم يتم إشغاله خلال الجمعية 134 (نهاية الولاية آذار / مارس 2017).
- أعضاء إثنين (رجل و امرأة) من مجموعة 12، ليحل محل السيد كابينز (ليتوانيا).
- عضو واحد (النساء) من المجموعة العربية لتحل محل السيدة تمام الرياطي (الأردن) التي لم تعد عضواً في البرلمان.

ويطلب من المجموعات الجيوسياسية، المعنية تقديم الترشيحات، ويفضل أن يكون من الأعضاء الشباب في البرلمان قبل الساعة 15:00، من يوم الأحد 23 تشرين الأول / أكتوبر 2016.

**ملاحظة:** مدة عضوية مجلس إدارة المنتدى لجميع المقاعد تنتهي في آذار / مارس 2017. حيث يتم تجديد مجلس إدارة المنتدى بشكل كامل.

## 6 - مكاتب اللجان الدائمة:

### 1-اللجنة الدائمة الأولى للسلم والأمن الدوليين:

هناك أربعة شواغر مطلوب ملؤها من قبل المجموعات التالية:

- المجموعة الأفريقية: شاغر، مطلوب ملؤها، واحد على الأقل يجب أن يكون شغله من الرجال.
- مجموعة آسيا والمحيط الهادىء: شاغر، مطلوب ملؤها، واحد على الأقل، يجب أن يكون شغله من النساء.

### 2-اللجنة الدائمة الثانية للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة:

- هناك شاغر واحد مطلوب ملؤه من قبل مجموعة أوراسيا ( رجل).
- كما ان هناك شاغر واحد مطلوب ملؤه (الرجال أو النساء) من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

### 3-اللجنة الدائمة الثالثة للديمقراطية وحقوق الإنسان:

هناك أربعة شواغر مطلوب ملؤهم من قبل المجموعات التالية:

- المجموعة الأفريقية: شاغر واحد مطلوب ملؤه من قبل امرأة.
- المجموعة آسيا والمحيط الهادي: شاغر واحد يجب ملؤه من قبل الرجال أو النساء.
- مجموعة أوراسيا: شاغرين أحدهما على الأقل يجب أن يُملأ من قبل امرأة.
- مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : شاغر واحد يجب ملؤه من الرجال او النساء.

إضافة إلى انتخاب رئيس جديد لها، (من المجموعة الأفريقية)، ونائب الرئيس من بين أعضاء المكتب.

#### 4- اللجنة الدائمة الرابعة لشؤون الأمم المتحدة:

شاغر واحد يجب ملؤه من مجموعة آسيا والمحيط الهادي من قبل رجل أو امرأة. نظراً لخصوصيات عمل هذا المكتب، فمن المستحسن أن يتقن لغة من لغتي الاتحاد الرسمية، الإنجليزية، أو الفرنسية، وقادرين على السفر للمشاركة في الأنشطة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

**ملاحظة:** يمكن تقديم الترشيحات من المجموعات الجيوسياسية، التي يجب أن تكون مصحوبة بسيرة ذاتية مختصرة (صفحة واحدة كحد أقصى)، مع بيان خبرة المرشح، وحتى موعد الانتخابات التي ستجري في الجلسة الأخيرة من كل اللجان.

#### 7 - تعيين اثنين من المدققين الداخليين لحسابات عام 2017:

في 27 تشرين الأول، يتوجب على المجلس الحاكم تعيين اثنين من المدققين الداخليين للسنة المالية 2017. وسوف يكون من المتوقع أن يقدم تقريره إلى المجلس الحاكم، في الدورة الأولى للاتحاد البرلماني الدولي في عام 2018. والبرلمانيون المهتمون في تقديم ترشيحهم لهذا المنصب يفضل أن يكون لديهم خبرة سابقة سواء في اللجنة البرلمانية المالية او التدقيق.

**ملاحظة:** الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية وسيرة ذاتية مختصرة (صفحة واحدة كحد أقصى)، يمكن تقديمها حتى الساعة 9.30، من يوم الأربعاء 26 تشرين الأول / اكتوبر 2016.

## 1- البرلمان الإلكتروني:

قدمت مجموعة +12، ورقة عمل حول البرلمان الإلكتروني، تناقش موضوع التصويت عبر الإنترنت في سياق برلماني، وسوف يتم مناقشتها يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر 2016، من الساعة 14:30، إلى الساعة 16:00، في القاعتين 3 و 4، من الطابق 0، في مركز المؤتمرات في جنيف.

### "البرلمان الإلكتروني: التصويت عبر الإنترنت في سياق برلماني"

اشتغل الاتحاد البرلماني الدولي، على المسائل المتعلقة بالبرلمانات والتكنولوجيا منذ عام 2003، عندما اعتمدت الجمعية العامة قراراً بشأن مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكم الرشيد. وفي السنوات الأخيرة، واصل الاتحاد البرلماني الدولي، التركيز حول سبل استفادة البرلمانات من التكنولوجيا لتنفيذ وظائفها الأساسية، وتعزيز التواصل مع المواطنين. وقد شهد هذا عمل تنظيم سبعة مؤتمرات للبرلمان الإلكتروني العالمي ونشر أربعة تقارير للبرلمان الإلكتروني العالمي. كما تم إطلاق تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي 2016، في مجلس نواب شييلي في حزيران/يونيو 2016، ([www.wepc2016.org](http://www.wepc2016.org)).

إن مجموعة +12، تتمنى عالياً هذا العمل، وتعتقد أيضاً أنه يجب أن تتاح الفرصة للبرلمانيين من جميع أنحاء العالم لمناقشة القضايا البرلمانية الإلكترونية، عند انعقاد كل جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي. وتقترح مجموعة +12 بأن يصبح مثل هذا النقاش جزءاً لا يتجزأ من البرنامج العادي لعمل كل جمعية عامة.

خلال الجمعية 134، في لوساكا (زامبيا)، نظمت مجموعة +12، اجتماعاً خاصاً حول البرلمان الإلكتروني لمناقشة هذا الاقتراح. وبدعوة من المجموعة، حضر الاجتماع كل من رئيس الجمهورية، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك العديد من ممثلي المجموعات الجيوسياسية الأخرى، ومنتدى البرلمانيين الشباب.

وبعد الاجتماع الذي عقد في لوساكا، طلبت مجموعة +12، من اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، أخذ اقتراحها في الاعتبار. كما تقرر في الاجتماع أن مجموعة +12، قد تنظم أول اجتماع حول موضوع محدد بشأن البرلمان الإلكتروني، في الجمعية العامة المقبلة في جنيف، والتي ستكون مفتوحة أمام جميع الوفود المهتمة.

والموضوع الذي تم اختياره لهذا الحدث الجانبي هو: التصويت (أي الإلكتروني البعيد) عبر الإنترنت، من قبل المواطنين والبرلمانيين على حدٍ سواء.

إن المشاركين مدعويين للنظر في مجموعات الأسئلة الأربع التالية.

1. هل يمكن للديمقراطية الاستفادة من تنظيم التصويت عبر الإنترنت من قبل المواطنين من أجل اتخاذ قرارات معينة؟ ما هي مزايا ومخاطر مختلف أنواع التصويت عبر الإنترنت للديمقراطية؟

• التصويت عبر الإنترنت، لتسمية المرشحين للمقاعد النيابية؟

• التصويت عبر الإنترنت، لانتخاب أعضاء البرلمان؟

• التصويت عبر الإنترنت، لاقتراح النظر في مشروع قانون من قبل البرلمان؟

• التصويت عبر الإنترنت، لتقرير إقرار مشروع قانون (= استفتاء كلاسيكي)؟

• التصويت عبر الإنترنت، لطرح قضية المساءلة السياسية ل(عضو) الحكومة؟

• التصويت عبر الإنترنت، لرفع قضية المساءلة السياسية ل(عضو) البرلمان؟

• أشكال أخرى من التصويت عبر الإنترنت، من قبل المواطنين؟

2. في كل حالة من الحالات التي يعتبر فيها التصويت عبر الإنترنت أمراً مفيداً، فإن تنفيذه يتطلب حل عدد من القضايا السياسية والتقنية الهامة:

• كيفية تعويض الفجوة الرقمية الناتجة، عن عدم توفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت، لدى جزء من

السكان، (لأسباب فنية أو مالية أو ثقافية، وأحياناً كل هذه الأسباب معاً)؟

• كيفية التأكد من أن القواعد القانونية والمالية، التي تُنظّم الحملات التقليدية ويتم احترامها أيضاً في

الحملات الانتخابية عبر الإنترنت؟

• كيفية التحقق من هوية الناخبين؟

• كيفية ضمان سرية التصويت الإلكتروني المسجل؟

• كيفية ضمان موثوقية، (في أجواء موضوعية وعلنية تماماً كمركز اقتراع تقليدي)، العملية التقنية،

(تسجيل وتدقيق وتخزين وكتمان المعلومات المتعلقة بالتصويت)؟

• كيفية الحفاظ على حرية كل ناخب، للتصويت بالطريقة التي يراها مناسبة، ضد الضغوط المحتملة من

الآخرين من حوله/حولها، (عدم وجود بديل إلكتروني لصناديق الاقتراع)؟

3. هل يمكن أن تستفيد الديمقراطية من تنظيم التصويت، عبر الإنترنت من قبل البرلمانين في جمعيتهم العامة؟ مرة أخرى، يمكن النظر في التصويت عبر الإنترنت لصناديق اقتراع مختلفة:

- التصويت ضمن الجماعة السياسية الخاصة بالشخص
  - التصويت في اللجان
  - التصويت في الجلسة العامة
  - الأصوات الأخرى، على سبيل المثال في الهيئات الإدارية أو الحاكمة: مؤتمر الرؤساء، وما إلى ذلك؟
4. يثير التصويت عبر الإنترنت من قبل البرلمانين، في جمعيتهم العامة عدداً من الأسئلة السياسية والتقنية الهامة: هل سيتم السماح بإجرائها وتحت أي ظروف؟

- التصويت عبر الإنترنت من قبل البرلمانين، يؤثر في جوهر الديمقراطية التمثيلية: هل يمكن أن يكون هناك شكلاً من أشكال المداولات الجماعية عن بعد أو عبر الإنترنت، والذي جرت العادة على أن يكون ممكناً بالاجتماع في المكان نفسه فقط؟ لقد تم القبول بتجزئ المداولات الجماعية عن بعد في بعض الحالات. ولكن يمكن أيضاً أن تكون هناك مداولة جماعية عن بعد لجزء التصويت في هذه العملية؟
- إن أحد المخاطر هو أن يجري استبدال عضو منتخب من قبل أحد من موظفيه.
- إذا تم قبول التصويت عن بعد في المداولات الجماعية، هل يجب أن تظل استثنائية وتقتصر على موضوعات محددة، أم تصبح ببساطة أحد الأشكال الممكنة للتصويت، يجري استخدامها في أي موضوع؟

\* \* \*

والغرض من الاجتماع في جنيف سيكون في توفير فرصة للحوار المباشر، وغير الرسمي، بين البرلمانين، حول مزايا وعيوب التصويت عبر الإنترنت وأشكاله المختلفة، والذي أصبح ممكناً بفضل التطورات التكنولوجية للإنترنت.

سيكون ميسّر النقاش السيد باتريس مارتن لالند (Mr Patrice Martin-Lalande)، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية.

لن يتاح تغطية جميع الأسئلة المذكورة أعلاه بصورة كاملة. ولمساعدة الميسّر في تنظيم النقاش، فإن البرلمانين مدعوين لاستخدام النموذج المرفق كي:

- يضعوا قائمة بأسئلتهم وفقاً لأولويات، ويقترحوا المزيد من الأسئلة، إذا رغبوا في ذلك؛  
 - يبدوا استعدادهم لتقديم عرض توضيحي قصير، (5 دقائق كحد أقصى)، حول هذه التجربة في بلدهم /  
 برلمانهم، من خلال نوع معين من التصويت عبر الإنترنت.  
 يتم إعادة النموذج عن طريق البريد الإلكتروني للأمانة العامة لمجموعة +12، ([plus@senate.be](mailto:plus@senate.be))،  
 قبل 30 أيلول/سبتمبر 2016.

وسيتم عرض جدول أعمال أكثر تفصيلاً مع اقتراب موعد الاجتماع.  
 وعلى سبيل المعلومات الأساسية، فهناك دراسة أجريت في إطار ECPRD، (المركز الأوروبي للبحوث  
 البرلمانية والتوثيق)، على استخدام التصويت عبر الإنترنت في الانتخابات والبرلمانات في البلدان المعنية متاحة  
 على شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني لمجموعة +12 (<http://12plus.net>)، باللغة الإنجليزية،  
 والفرنسية والإسبانية.

### نموذج إجابات (للبرلمانيين)

إن البرلمانيون الذين يعتزمون المشاركة في الفعالية الجانبية، مدعوين إلى استكمال وإعادة هذا النموذج إلى  
 الأمانة العامة لمجموعة +12، ([plus@senate.be](mailto:plus@senate.be)) قبل 30 أيلول/سبتمبر 2016.  
 الاسم:

.....  
 البلد/ الغرفة البرلمانية: .....

البريد الإلكتروني: .....

### 1. المواضيع المفضلة للمناقشة

يرجى الإشارة إلى أولوياتك بوضع إشارة √، في المربعات المناسبة أو من خلال ترتيب المواضيع  
 حسب الأفضلية (1 = الأكثر أهمية).

التصويت عبر الإنترنت من قبل المواطنين	<input type="checkbox"/>	
لترشيح المرشحين للمقاعد البرلمانية	<input type="checkbox"/>	
لانتخاب أعضاء البرلمان	<input type="checkbox"/>	
لاقتراح النظر في مشروع قانون	<input type="checkbox"/>	
لتقرير إقرار مشروع قانون	<input type="checkbox"/>	

لاستدعاء (عضو) الحكومة سياسياً للمساءلة	<input type="checkbox"/>	
غير ذلك (يرجى التحديد)	<input type="checkbox"/>	
القضايا السياسية والفنية المتعلقة بالتصويت عبر الإنترنت من قبل المواطنين	<input type="checkbox"/>	
ضمان حق التصويت للمواطنين غير المشتركين بالإنترنت، (مشكلة الفجوة الرقمية في	<input type="checkbox"/>	
الالتزام بتطبيق القواعد القانونية والمالية على الحملات الانتخابية	<input type="checkbox"/>	
التحقق من هوية الناخب	<input type="checkbox"/>	
سرية التصويت المسجل إلكترونياً	<input type="checkbox"/>	
مراقبة مفتوحة وموضوعية لمصادقية عملية التصويت	<input type="checkbox"/>	
تحصين الناخبين ضد الضغط الخارجي خلال عملية التصويت (عدم وجود صناديق	<input type="checkbox"/>	
غير ذلك (يرجى التحديد):	<input type="checkbox"/>	
.....		
ضمن المجموعة السياسية الخاصة بالشخص		
في اللجان		
في الجلسة العامة		
في الهيئات الحاكمة / الإدارية للجمعية العامة (مكتب، مؤتمر رؤساء، ...)		
غير ذلك (يرجى التحديد):		
.....		
القضايا السياسية المتعلقة بالتصويت عبر الإنترنت من قبل البرلمانيين		
التوافق مع جوهر الديمقراطية التمثيلية، وبخاصة الطبيعة الجماعية للمداولات البرلمانية		
مخاطر استبدال عضو منتخب بأحد موظفيه		
مجال التصويت عبر الإنترنت من قبل البرلمانيين: في جميع المسائل أم تقتصر على		
أثناء خامة		
غير ذلك (يرجى التحديد):		
.....		

## 2. إمكانية إجراء عرض

أنا على استعداد لتقديم عرض توضيحي لمدة 5 دقائق كحد أقصى حول تجربة برلماني / بلدي عن النوع التالي من التصويت عبر الإنترنت:

.....

## 2- حلقة نقاش حول وضع توصيات لتعزيز الرقابة البرلمانية:

حلقة نقاش: كيف تتغير البرلمانات:

وضع توصيات لتعزيز الرقابة البرلمانية

الخميس، 27 تشرين الأول/أكتوبر (10:30 – 12:30)

الغرف 3 & 4، الطابق الأرضي، مركز المؤتمرات

بتنظيم مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

### مذكرة مفاهيم

يتعيّن على كافة البرلمانات التكيف مع التطورات في المجتمع وتطلّعات المواطنين نحو ممثليهم. إن الإصلاحات تجري باستمرار من أجل تحسين طريقة عمل البرلمان وتعزيز قدرته على أداء وظائفه الأساسية في تمثيل المواطنين والتشريع والرقابة.

وتستكشف هذه الجلسة المشتركة للاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الديناميات السياسية والمؤسسية التي ترفد الجهود الرامية إلى دعم البرلمانات. كيف تقوم البرلمانات بالإصلاحات؟ كيف يحدث التغيير فعلياً؟ ما هي العقبات التي تحول دون الإصلاح، وكيف يمكن التغلب عليها؟

إن جميع الموفدين إلى الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي هم على دراية عميقة بالسياقات الوطنية لديهم، فضلاً عن كونهم العناصر الواعدة للتغيير. وتتيح هذه الجلسة فرصة لمقارنة تجاربهم مع تجارب أقرانهم في البرلمانات الأخرى وإظهار الفوارق بينها. أهي تجارب مماثلة أم مختلفة؟ هل هناك دروس مشتركة، سواء أكانت ناجحة أم فاشلة، يمكن استقاؤها من محاولات إحداث إصلاح برلماني؟

ستتيح الجلسة أمام البرلمانيين والأمناء العامين فسحةً لتبادل وجهات النظر واستخلاص الدروس من تجاربهم الجماعية. وستنظر النقاشات في الكيفية التي يمكن للسياسيين والإداريين العمل من خلالها معاً للشد من أزر المؤسسة البرلمانية.

\*\*\*

ستبدأ الدورة بإلقاء المشاركين لمقارباتهم، تحت عنوان ما الذي تعلّمته من محاولات إصلاح البرلمان؟ وفي المداخلات التي لا تزيد عن دقيقتين، سيطلب من المشاركين التحدّث عمّا تعلموه حول أسباب وطريقة إجراء أو عدم إجراء الإصلاح في بلدهم.

وسيعقب ذلك مناقشة يديرها رئيس الجلسة مع جميع المشاركين لاستخلاص السمات المشتركة لكيفية حدوث التغيير، والاستراتيجيات التي تمّ اعتمادها، إضافة إلى العقبات التي تحول دون الإصلاح، وكيف يمكن معالجتها. وأخيراً، سيقوم المشاركون باستعراض مجموعة من التوصيات الأولية لتعزيز الرقابة البرلمانية، ليتّم إدراجها في الطبعة التالية للتقرير البرلماني العالمي. وفي ضوء المناقشة التي تمّ إجراؤها، سيقوم المشاركون بتقييم مدى إمكانية التوصيات الأولية في المساعدة على تعزيز الرقابة في برلماناتهم، وكيفية تقديم مشروع توصيات أكثر ملاءمةً وفائدةً للبرلمانات والبرلمانيين.

\*\*\*

كما ستقوم الجلسة بمواصلة المناقشات التي جرت خلال الجلسة المشتركة للاتحاد البرلماني الدولي، وجمعية الأمناء العاميين للبرلمانات في تشرين الأول/أكتوبر 2015 حول *برلمانات قوية: بناء القدرات من أجل الرقابة البرلمانية الفعّالة*. ومن المقررّ نشر الطبعة الثانية من التقرير البرلماني العالمي في أوائل عام 2017.

### 3- فعالية جانبية - مناطق خالية من الأسلحة النووية:

فعالية جانبية: مناطق خالية من الأسلحة النووية  
والأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وشمال شرق آسيا وأوروبا

27 أكتوبر 2016 (12.30 - 02:00)

غرفة 18، طابق 1، مركز المؤتمرات في جنيف

برعاية مشتركة من الاتحاد البرلماني الدولي، برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية

ومجلس نزع السلاح ومستقبل العالم

أكدّ القرار الذي تبنته الجمعية العامّة 130 للاتحاد البرلماني الدولي نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات، على الدور الذي يمكن أن تقوم به مناطق خالية من الأسلحة النووية (NWFZs) في بناء الأمن الإقليمي والمساهمة في نزع السلاح النووي.

وقد تم حتى الآن ترسيخ كلاً من القطب الجنوبي، أمريكا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي، المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا وآسيا الوسطى مناطق خالية من الأسلحة النووية. كذلك تم اقتراح منطقة الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وأوروبا لتكون مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية. وستقوم جلسة النقاش بعرض أحدث المستجدات بشأن هذه الاقتراحات الثلاثة، واستكشاف الدور الذي يمكن أن تقوم به مناطق خالية من الأسلحة النووية في هذه الأقاليم، وإتاحة الفرصة أمام المشاركين لطرح الأسئلة ومناقشة هذه القضية. وتشمل الفعالية أيضاً إطلاق النسخة العربية للدليل للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين بشأن دعم عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح.

### رئيس الجلسة:

- السيد دوراتي باشيكو، عضو البرلمان البرتغالي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين في الاتحاد البرلماني الدولي

### ملاحظات تمهيدية

- السيد روب فان رايت، المملكة المتحدة، مدير برنامج مجلس نزع السلاح ومستقبل العالم

### المتحدثون:

- سناتور لورا روخاس، (المكسيك)، الدروس المستفادة من مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي الخالية من الأسلحة النووية
- السيد مارك فيتزباتريك، (المملكة المتحدة)، مدير برنامج منع الانتشار ونزع السلاح في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، أفاق لشرق أوسط خالي من الأسلحة النووية.
- السيدة مارجريت كينر نيللين، نائب برلماني (سويسرا)، أوروبا منطقة خالية من الأسلحة النووية .
- السيدة ماريان كيم (جمهورية كوريا)، مسؤول مكتب شمال شرق آسيا لبرلمانيين من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، اقتراح 3 + 3 لشمال شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- سناتور سلوى الضامن المصري (الأردن)، إطلاق النسخة العربية من دليل الاتحاد البرلماني الدولي.

وسيتم تأمين الترجمة الفورية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية.

### الفعالية الجانبية للبرلمانات الأفريقية:

#### وضع توصيات ندوة أبيدجان موضع التطبيق

بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة، 1540، (2004)

27 تشرين الأول/أكتوبر 2016، (10:30 - 12:30)

صالة جنيف، ملحق مركز مؤتمرات فارميجي، مركز المؤتمرات بجينيف

#### مذكرة مفاهيم

عقدت في يومي 22 و 23 شباط/فبراير 2016، ندوة إقليمية لتعزيز التنفيذ الفعال للقرار 1540، (2004)، في أفريقيا بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية. وقد نظمت الندوة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع الجمعية الوطنية لساحل العاج، وبدعم مالي من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA). وكانت الأهداف الرئيسية للندوة: تعزيز قدرات البرلمان في تقييم المخاطر المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل؛ واتخاذ التدابير اللازمة، للحد من هذه المخاطر في المنطقة الأفريقية. وقد شارك في الندوة أكثر من 90 شخصاً، بما في ذلك 72 عضواً برلمانياً، من 18 برلماناً. ومثلت الندوة الفرصة الأولى للبرلمانيين، من هذه القارة لمواجهة ومعالجة تعقيد الواجبات والتحديات المتعلقة بتنفيذ القرار. كما أتاحت الندوة أيضاً تحديد الممارسات الجيدة بحيث يتم التمكن من تنفيذ القرار على نحو فعال في أفريقيا. وتشكل تلك الممارسات الجيدة مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي، في المراجعة الشاملة لتنفيذ القرار 1540، (2004)، ([www.ipu.org/pdf/publications/R1540-e.pdf](http://www.ipu.org/pdf/publications/R1540-e.pdf)). وتمثل هذه الفعالية الجانبية متابعة لأعمال ندوة أبيدجان، وقد تم إقامتها لمواصلة رفع الوعي وحشد العمل البرلماني حول القرار 1540، (2004)، في جميع أنحاء المنطقة الأفريقية. إن جميع البرلمان الأفريقية مرحب بها للمشاركة.

وخلال الاجتماع، ستلقى على المشاركين المعلومات والإرشادات بشأن، التزامات الدول الأعضاء بموجب القرار 1540، (2004)، والتي ستناقش الأدوار والمسؤوليات المحتملة لجهات التنسيق البرلمانية "1540". وسيشمل هذا الدور تعزيز القرار 1540، (2004)، على المستوى الوطني، وإقامة الاتصالات ومتابعتها مع السلطات الوطنية والدولية ذات الصلة. وسيقوم المشاركون أيضاً بدراسة الممارسات الجيدة في كيفية صياغة خطط عمل وطنية طوعية، ووضع وتنفيذ تدابير الرقابة التشريعية وغيرها، وإعداد تقارير التنفيذ الوطنية. وتشمل هذه الفعالية

أيضاً: مناقشة سبل الحصول على المعلومات المناسبة، والتأكد من توجيهها، إلى جميع النواب والموظفين ذوي الصلة؛ وكيفية العمل مع الحكومة لتنفيذ القرار بشكل أكثر فاعلية.

### النتيجة المتوقعة

ستتاح للمشاركين فرصة للتعرف على القضايا الراهنة، المتعلقة بقرار تنفيذ 1540، (2004)، وسيتمكن المشاركون أيضاً من تبادل الخبرات، وإطلاع زملائهم حول ما فعلوه منذ ندوة أبيدجان. وأخيراً فإن هذا الحدث يجب أن يطلق تقديم توصية للتعرف على جهات التنسيق البرلمانية، 1540، من أجل الحفاظ على استمرار تحقيق الفائدة، وتدفع المعلومات حول هذا الموضوع في البرلمان الوطنية.

### التنظيم

ستكون الجلسة عبارة عن حوار تفاعلي متبادل بين البرلمانيين والخبراء. وبعد الملاحظات الافتتاحية، سيكون المجال مفتوحاً لتبادل وجهات النظر التي سيقوم الخبراء ذوي الصلة بتسيير إدارتها. الترجمة الفورية متوفرة باللغتين، الإنجليزية، والفرنسية.

## 5- مناقشة عامة حول كيفية التوافق بين تزايد النفقات العسكرية وتحقيق التنمية المستدامة:

### جلسة مناقشة عامة رسمية

### كيفية التوفيق بين تزايد النفقات العسكرية

### وتحقيق التزاماتنا بالتنمية المستدامة؟

الثلاثاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر، 2016 - من الساعة 14:30 إلى 16:00

الغرف 3 & 4، الطابق 0، مركز المؤتمرات في جينيف.

لغات الاجتماع: الإنجليزية والفرنسية

تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب السلام الدائم

### مذكرة توضيحية

نحن نعيش في زمن ثروات هائلة. ومع ذلك، يبدو أن القضايا هامة تفتقر إلى المال، سواء أكان ذلك الأهداف المستدامة للتنمية، أم صندوق المناخ الأخضر، أم الاحتياجات التي حددتها القمة العالمية للإنسانية. وفي الوقت نفسه، تنفق الحكومات في العالم 1,700 مليار دولار سنوياً على قواتها العسكرية. وهذا يفوق حتى ما كانت عليه الأمور في ذروة الحرب الباردة. فمع ارتفاع التوترات السياسية، تمارس شركات صناعة

الأسلحة وغيرها من المؤسسات ضغوطاً قوية على السياسيين لزيادة الإنفاق. وفي بعض الدول، يذهب جزء كبير من الإنفاق العسكري إلى بحوث وتطوير الأسلحة النووية التي لا يمكن أن تستخدم أبداً، وإلى تطوير نظم أسلحة جديدة مثيرة للجدل مثل "الروبوتات القتالة".

وهناك عدد متزايد من الأصوات التي تتحدى هذه الأولويات. وتأتي هذه الأصوات من المجتمع المدني، وكذلك من بعض الحكومات وبالتأكيد العديد من البرلمانات. إن الدليل موجود على مرأى الجميع بأن الحلول العسكرية يساء تكييفها لقضايا الأمن اليوم. وقد وصفها كوفي عنان بأنها "مشاكل بدون جوازات سفر": تغير المناخ، والشبكات الإرهابية العابرة للحدود، والجريمة المنظمة، والأوبئة وغيرها.

إن الوضع معقد في هذا المضمار، نظراً لأنه ينطوي على تصورات تهديدية، وعقائد دفاعية، وأدوار تاريخية، وولاءات تحالفية، وقدرات موازنة ومصالح خاصة. ولذلك بات من المهم أن ينظر البرلمانيون بعناية في دورهم الرقابي، ويشاركوا بخبراتهم في ممارسة الرقابة على المسائل المتعلقة بالموازنة.

#### أسئلة جوهرية:

- كيف تتصدى البرلمانات لقضايا الموازنة؟ هل هناك عملية شاملة لتقييم المطالب المتضاربة بشأن الميزانية العامة؟ تلك المطالب قد تشمل برامج اجتماعية وبيئية وتنموية وحقوق الإنسان وهي تتنافس مع المؤسسة العسكرية على الموارد الوطنية.
- ما هي الخطوات المحددة التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لضمان السيطرة الديمقراطية على موازنة الدفاع؟ ما هي أشكال الدعم التقني التي يمكن طلبها بحيث يتمكن البرلمانيون من الانخراط بشكل كامل؟
- ما هي الخطوات المتخذة للحد من الإسراف في الإنفاق والهدر في قطاع الدفاع، والحد من الممارسات الفاسدة؟
- ما هي التدابير الأكثر نجاحاً في تحديد الإنفاق المتعلق بالجيش التي تقع خارج موازنة وزارة الدفاع نفسها؟
- ما هي العلاقة بين المناقشات في البرلمانات والمناقشات بين جمهور أوسع؟

## تاسعاً - الاجتماع التنسيقى للوفود البرلمانية العربية:

تعقد وفود المجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقى المعتاد، يوم الأحد بتاريخ 2016/10/23، من الساعة 18:00، إلى الساعة 20:00، في القاعتين 5، 6 الطابق 3، المركز الدولي للمؤتمرات، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة في جدول أعمال كل من الجمعية 135، والدورة 199 للمجلس الحاكم.

وتقترح الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن يناقش الاجتماع التنسيقى للوفود البرلمانية العربية البنود الآتية:

- 1- إقرار جدول الأعمال.

- 2- الاستماع لعرض من السيد علي جاسم أحمد، عضو المجلس الوطني الاتحادي، (دولة الإمارات العربية المتحدة)، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.

- 3- الإتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد.

- 4- تبادل الآراء حول طلبات إدراج بنود طارئة أو إضافية على جدول أعمال الجمعية والمجلس الحاكم.

- 5- ما يستجد من أعمال.

## عاشراً - الاجتماع التنسيقى للمجموعة الإسلامية:

تعقد وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقى المعتاد، يوم الأحد بتاريخ 2016/10/23، من الساعة 11:00، إلى الساعة 13:00، في القاعتين 5، 6 الطابق الأرضي، المركز الدولي للمؤتمرات، وذلك لمناقشة مشروع جدول الأعمال التالي:

1. اقرار مشروع جدول الأعمال .
2. كلمة مختصرة للأمين العام لاتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي بشأن الاجتماع.
3. تبني موقف موحد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للمجموعة الإسلامية في إجتماع الجمعية الخامس و الثلاثين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي على بنود جدول الأعمال .
4. ما يستجد من أعمال .

## حادي عشر - الاجتماع التنسيقى للمجموعة الآسيوية:

تعقد وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقى المعتاد، يوم الأحد بتاريخ 2016/10/23، من الساعة 15:00، إلى الساعة 16:00، في القاعة 18 الطابق الأرضي، المركز الدولي للمؤتمرات، وذلك لمناقشة مشروع جدول الأعمال التالي:

1. اقرار مشروع جدول الأعمال .
2. كلمة مختصرة للأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية.
3. دراسة طلبات إدراج بنود طارئة على جدول اعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي .
4. نشاطات الجمعية البرلمانية الآسيوية خلال عام 2016، المشاركة، المشاركة الفاعلة.
5. ما يستجد من أعمال .

## ثاني عشر - عمل الاتحاد البرلماني العربي داخل الاتحاد البرلماني الدولي:

### عمل الاتحاد البرلماني العربي داخل الاتحاد البرلماني الدولي:

في عام 1974/ أصبح الاتحاد البرلماني العربي، عضواً مراقباً، في الاتحاد البرلماني الدولي، خلال المؤتمر الحادي والسبعين (طوكيو/1974).

واستطاع الاتحاد البرلماني العربي، بالتعاون الوثيق مع الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، أن يحقق نجاحاً ملحوظاً داخل الاتحاد البرلماني الدولي تجلّى في عدة أمور:

- قبول المجلس الوطني الفلسطيني عضواً مراقباً في الاتحاد البرلماني الدولي منذ مجلس كولومبو عام 1975،
- طرح القضية الفلسطينية وقضية الصراع في الشرق الأوسط على جداول أعمال مجالس الاتحاد ومؤتمراته، واتخاذ قرارات تدين الاحتلال الإسرائيلي وسياسته القائمة على القمع والاستيطان، وتؤيد النضال المشروع الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية المشروعة.
- إقامة وتعزيز العلاقات مع أعداد كبيرة من البرلمانيين، المشاركين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد البرلمانيين المؤيدين للقضايا العربية العادلة.
- وعلى الصعيد التنظيمي حققت الوفود العربية، نجاحات كثيرة في تولي العديد من المناصب الإدارية الحاكمة في أجهزة الاتحاد: رئاسة الاتحاد، عضوية اللجنة التنفيذية، رئاسة نيابة رئاسة عدد من لجان الدراسة واللجان الخاصة الأخرى ورئاسة مكتب النساء البرلمانيات ...
- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في الاتحاد البرلماني الدولي اعتباراً من نيسان - أبريل 1993.

كما أصدر الاتحاد البرلماني العربي اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي التي

تنص على الآتي:

## اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي

### المادة (1)

يُنشئ الاتحاد البرلماني العربي «المجموعة البرلمانية». وتتكون المجموعة من وفود البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

### المادة (2)

تهدف المجموعة العربية إلى تنسيق مواقف البرلمانات العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي تجاه القضايا والموضوعات المطروحة على جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

### المادة (3)

تختص المجموعة العربية بالآتي:

1. إقرار جدول أعمال الاجتماع.
2. إقرار الترشيحات العربية للمناصب الشاغرة في أجهزة الاتحاد.
3. إقرار المقترحات العربية المقدمة إلى أجهزة الاتحاد.
4. إقرار البنود الطارئة المقدمة من الجانب العربي على جدول أعمال الاتحاد.
5. دعم طلبات البرلمانات العربية للانضمام لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي.
6. الموافقة على تعديل نظام المجموعة العربية وفقاً للمادة -10- من هذه اللائحة.

### المادة (4)

للمجموعة هيئة استشارية تتكون من:

1. رئيس الاتحاد البرلماني العربي، أو من ينوب عنه.
2. ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.
3. ممثلي المجموعة العربية في مكاتب اللجان الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي.
4. ممثلي المجموعة العربية في الهيئات الأخرى.
5. الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بحكم منصبه سكرتيراً عاماً للهيئة.

### المادة (5)

تختص الهيئة الاستشارية بالآتي:

1. إعداد جدول أعمال اجتماع المجموعة العربية.

2. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنسيق المواقف البرلمانية العربية تجاه القضايا والموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، كذلك تجاه المناصب الشاغرة في الاتحاد البرلماني الدولي، والبنود الطارئة، ومتابعة ما تمّ عليه الاتفاق في تلك الاجتماعات.
3. عقد اجتماعات تنسيقية مع ممثلي المجموعات الجيوسياسية الأخرى لنقل وجهة النظر العربية إلى تلك المجموعات، وتنسيق المواقف معها للتوصل إلى رؤية مشتركة معها والحصول على تأييدها لوجهة النظر العربية، وإبلاغ المجموعة العربية بنتائج الاتصالات.
4. دراسة مقترحات تعديل نظام المجموعة العربية، ورفع تقرير عنها للمجموعة العربية.

#### المادة (6)

تعقد المجموعة العربية اجتماعين بالتزامن مع دورتي الجمعية ومجلس الاتحاد البرلماني الدولي، وللمجموعة أن تعقد اجتماعات أخرى. ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية أعضاء المجموعة.

#### المادة (7)

على ممثلي المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم تقارير دورية عن أنشطتهم وأعمالهم إلى المجموعة العربية.

#### المادة (8)

لكل شعبة وطنية صوت واحد، ويكون التصويت برفع الأيدي ما لم يتعلق الأمر بترشيحات المناصب فيكون سرياً.

#### المادة (9)

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي هي - بحكم اختصاصها - الأمانة العامة للمجموعة العربية وتتولى الاختصاصات التالية:

1. التحضير والإعداد الفني لاجتماعات المجموعة العربية.
2. إبلاغ المجموعة البرلمانية العربية بنتائج اتصالات الهيئة الاستشارية مع المجموعات الجيوسياسية الأخرى.
3. تعميم النتائج وما تمّ التوصل إليه من اتفاقات بشأن تنسيق المواقف والقضايا المدرجة على جدول أعمال الاتحاد إلى الشعب الأعضاء في الاتحاد.
4. تنفيذ التكاليفات الصادرة من الهيئة الاستشارية للمجموعة سواء في إطار الاتصال بالدول الأعضاء أو غيرها من المجموعات الجيوسياسية الأخرى.

5. رصد مواقف المجموعات الجيوسياسية الأخرى تجاه القضايا، المناصب الشاغرة، البنود الطارئة المدرجة على جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وتلقي مواقف الدول العربية الأعضاء بشأنها.
6. إبلاغ الدول الأعضاء بجدول أعمال المجموعة العربية الذي انتهى إليه اجتماع الهيئة الاستشارية للمجموعة العربية.
7. تقديم الدعم اللازم لممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية لنقل وجهة النظر العربية في اجتماعات اللجنة التنفيذية والإجابة على استفساراته إذا طلب ذلك.
8. إصدار نشرة إعلامية عن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وإبلاغها لوسائل الإعلام.

### مادة (10)

يعدّل هذا النظام باقتراح من 3 شعب أعضاء على الأقل، ويعد المقترح نافذاً إذا وافق عليه ثلثا أعضاء المجموعة.

\*\*\*\*\*

– كما وضع الاتحاد البرلماني العربي نظام عمل ممثل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية والذي ينص على الآتي:

نظام عمل ممثل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية

بعد الاطلاع:

- على ميثاق الاتحاد البرلماني العربي؛
- وعلى النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي؛
- وعلى اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي؛
- وعلى اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛

قرر الاتحاد البرلماني العربي إنشاء نظام عمل ممثل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية وفق الآتي:

### المادة الأولى

#### التعريفات

ممثل المجموعة البرلمانية العربية:

ممثل المجموعة البرلمانية العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية.

الاجتماعات: الاجتماعات التي يشارك فيها ممثل المجموعة البرلمانية العربية بصفته ممثلاً عن المجموعة العربية.

### المادة الثانية

يهدف هذا النظام إلى التنسيق والتعاون بين ممثل المجموعة البرلمانية العربية وبين البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي.

### المادة الثالثة

يختص ممثل المجموعة البرلمانية العربية بالآتي:

1. إبداء الرأي وطرح وجهات النظر التي تمثل رأي الاتحاد البرلماني العربي في القضايا والموضوعات محل النظر في الاجتماعات البرلمانية الدولية والإقليمية.
2. الدفاع عن المواقف العربية في الاتحادات الممثل فيها.
3. تبني المبادرات والمقترحات العربية في الاتحادات الممثل فيها.
4. دعم طلبات الوفود العربية في الاتحادات الممثل فيها.

### المادة الرابعة

يلتزم ممثل المجموعة البرلمانية العربية بالآتي:

1. إعداد تقرير ورفعته إلى رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي عن كل اجتماع يشارك فيه، وموافاة الأمين العام للاتحاد بنسخة من هذا التقرير.
2. التنسيق مع رئيس مجلس الاتحاد والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي قبل كل اجتماع للتعرف على رأي المجموعة العربية في الموضوعات والقضايا محل النقاش في هذه الاجتماعات.

3. عدم إبداء رأي أو طرح وجهة نظر في الاجتماعات التي تعبر عن وجهة نظره الشخصية وتتعارض مع وجهة النظر العربية.

4. عدم التعبير عن وجهة نظر دولته إذا كانت متعارضة مع وجهة نظر عربية مشتركة في قضية أو موضوع ما.

#### المادة الخامسة

يلتزم كل من رئيس مجلس الاتحاد والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي - كل بحسب مسؤولياته - بإمداد ممثل المجموعة البرلمانية العربية بتقرير وافٍ عن الموقف العربي في القضايا والموضوعات محل النقاش في الاجتماعات البرلمانية الدولية والإقليمية بصفته ممثلاً عن المجموعة العربية.

#### المادة السادسة

يلتزم الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، تحت إشراف رئيس مجلس الاتحاد، باستطلاع رأي البرلمان العربية في القضايا والموضوعات والمبادرات والطلبات من الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية. وأن يتم موافاة ممثل المجموعة البرلمانية العربية بنتائج هذه الاستطلاعات قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من المشاركة في اجتماعات الاتحادات الدولية والإقليمية.

#### المادة السابعة

لممثل المجموعة البرلمانية العربية إجراء اتصالات مباشرة مع البرلمانات العربية لمعرفة موقفها، واستطلاع رأيها في مبادرة أو مقترح يرى أنه يعزز المصالح العربية في الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية، على أن يحيط ممثل المجموعة البرلمانية العربية رئيس مجلس الاتحاد، والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بنتائج هذه الاتصالات.

#### المادة الثامنة

يقدم ممثل المجموعة البرلمانية العربية تقريراً سنوياً عن نتائج مشاركاته في الاتحادات أمام الاجتماعات التنسيقية العربية في كل من الاتحادين البرلماني الدولي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

## ثالث عشر - معلومات تنظيمية:

### 1- معلومات عامة:

#### تطبيق الجمعية العامة على الهواتف الخليوية

في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2016، سيتم إطلاق تطبيق للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي على سبيل التجربة، وسيكون متاحاً للتنزيل مجاناً. وسيتم إرسال مزيد من المعلومات في يوم الإطلاق. في البداية، سوف تكون الميزات الأساسية باللغة الإنكليزية فقط. ولكن اعتباراً من عام 2017، ستكون متاحة أيضاً، باللغتين الفرنسية والإسبانية. وبهدف مساعدة المتحدثين باللغة الانجليزية كلغة ثانية، سوف يتم نشر دليل استخدام قصير على الموقع وتوزيعه، عند الطلب، في مكتب التسجيل. إن الغرض من التطبيق هو تسهيل التشاور عبر الإنترنت حول وثائق الاتحاد الرسمية، كجزء من سياسة الورق الذكية للاتحاد، وتعزيز مشاركة المندوبين في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. إن المندوبين مدعوون لتقديم الملاحظات والتعليقات عبر استطلاع على الإنترنت، وسيتم نشره في نهاية الجمعية العامة.

#### معلومات إضافية

سيتم توفير المزيد من المعلومات المتعلقة بالدورة في دليل الجمعية العامة، وسيوزع على الوفود عند التسجيل في جنيف. وفي خلال الجمعية العامة، سيتم توزيع جريدة يومية لتقدم آخر المستجدات حول برنامج الاجتماعات وغيرها من المعلومات الهامة. وستتاح كلتا الوثيقتين على شبكة الإنترنت أيضاً.

## 2- التسجيل:

يطلب من جميع الوفود احترام الموعد النهائي للتسجيل في 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2016. ونحث جميع الوفود على استخدام نظام التسجيل الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي. ويتضمن الملحق 4 تعليمات حول كيفية استخدام النظام، الذي سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 تموز (يوليو) 2016. ونوصي بتعيين شخص واحد فقط، كمنسق للوفد للولوج إلى النظام.

وفي حال واجهتم أي صعوبات، يرجى الاتصال بقسم خدمة التسجيل على البريد الإلكتروني [postbox@ipu.org](mailto:postbox@ipu.org). إذا تعذر لأي سبب من الأسباب على البرلمان التسجيل على الإنترنت، يمكن إرسال تشكيلة وفدكم إما عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس (+41 22 919 41 60).

إن قسم التسجيل والمعلومات سيفتح في مركز المؤتمرات اعتباراً من السبت 22 تشرين الأول/أكتوبر 2016، من 9:00 - 19:00 ومن 23-26 تشرين الأول/أكتوبر 7:00 - 8:00 مساءً، وكذلك يوم الخميس 27 تشرين الأول/أكتوبر 08:00 صباحاً - 06:00 مساءً.

هام: كجزء من إجراءات التسجيل عبر الإنترنت، يطلب من المندوبين تقديم عناوين البريد الإلكتروني الفردية. وعند قيامهم بذلك، فإنهم يوافقون ضمناً على إضافتها إلى القائمة البريدية للاتحاد البرلماني الدولي، وسوف يتلقون تحديثات دورية عن عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

## 3- اللغات :

ستقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الترجمة الفورية من لغتيها الرسميتين وإليهما: الإنكليزية والفرنسية، وكذلك العربية والإسبانية، في اجتماعات الأجهزة القانونية كلها.

كما تم تخصيص أربع قنوات أخرى للترجمة الفورية للغات الصينية واليابانية والبرتغالية والروسية في جلسات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، ولبعض جلسات اللجان الدائمة. تقدم هذه المقصورات مجاناً، ويمكن استخدامها لفرق الترجمة الفورية لهذه اللغات، إذا ارتأت البرلمانات المعنية أن تستخدم هذه التسهيلات.

يمكن للمندوبين، بصورة استثنائية، أن يستخدموا لغة أخرى، شريطة أن يرتبوا ترجمة حديثهم فوراً إلى إحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي من قبل شخص مكلف من قبلهم، والذي سيسمح له دخول إحدى

مقصودات الترجمة. وإتاحة الوقت الكافي لإجراء جميع الترتيبات اللازمة، يتعين على الوفود الاتصال مسبقاً، بوقت كاف، بكبير المترجمين الفوريين (السيدة شتيغ-هوانغ) (Ms. F. Steinig-Huang) أو مترجمي مقصورة اللغة الإنكليزية المخصصين للاجتماع الذي ستلقى به الكلمة. إضافة إلى ذلك، سيتم تسليم ثمانية نسخ عن الحديث المترجم إلى إحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي إلى كبير المترجمين أو قاعة اللغة الإنكليزية لتوزيعها على بقية المترجمين الفوريين.

التصريحات الرسمية التي تلقى في المناقشة العامة، ستنشر على صفحة موقع الجمعية العامة وستكون جزءاً من سجلات الجمعية العامة. ولهذا الغرض، ومن أجل ضمان ترجمة فورية صحيحة إلى إحدى اللغات العاملة، فإن الوفود مدعوة لإرسال نسخة إلكترونية من خطاباتهم في المناقشة العامة إلى [interpreters@ipu.org](mailto:interpreters@ipu.org) قبل 3 ساعات على الأقل من إلقاء الكلمة.

الوثائق المتعلقة بعمل الجمعية العامة والمجلس الحاكم واللجان الدائمة وبقية هيئات الاتحاد البرلماني الدولي، إضافةً إلى الفعاليات الأخرى التي تقام في خلال الجمعية العامة 135، ستكون متاحة على موقع الاتحاد البرلماني الدولي:

[www.ipu.org/conf-e/135agnd.htm](http://www.ipu.org/conf-e/135agnd.htm)

وتماشياً مع القرار الذي اتخذته الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي، للحد من النسخ الكربونية في المنظمة، ومواصلة الحد من النفايات الورقية، ستتم طباعة عدد محدود فقط، من مجموعات الوثائق لمختلف دورات الجمعية العامة.

#### 4-متطلبات تأشيرة الدخول:

سويسرا هي عضو منتسب في اتفاقية شنغن، وجزء من منطقة شنغن. تم إدخال نظام معلومات الفيزا (VIS) في منطقة شنغن في تشرين الأول (أكتوبر) 2011، والذي يخزن البيانات البيومترية (بصمات الأصابع وصورة الوجه) لطالب تأشيرة شنغن. يجري تدريجياً ربط جميع السفارات والقنصليات السويسرية بنظام معلومات الفيزا (VIS).

يطلب من طالبي التأشيرات كافة، تحديد موعد مع السفارة/القنصلية السويسرية، وتقديم بياناتهم البيومترية وتسجيلها شخصياً. هذه البيانات تبقى صالحة في نظام معلومات الفيزا لمدة خمس سنوات.

وفي الموقع التالي:

[www.bfm.admin.ch/content/bfm/en/home/themen/einreise/einfueh](http://www.bfm.admin.ch/content/bfm/en/home/themen/einreise/einfueh)

[rung\\_vis.html](http://www.bfm.admin.ch/content/bfm/en/home/themen/einreise/einfueh_rung_vis.html) توجد الوثيقة الرسمية التي تشرح تنفيذ نظام معلومات الفيزا VIS، وتسجيل البيانات

اليومترية والجدول الزمني لإدراج السفارات/القنصليات السويسرية المرتبطة بنظام معلومات الفيزا VIS.

يعتمد الوقت اللازم للحصول على تأشيرة إلى حد كبير على الظروف المحلية. إضافة إلى ذلك، وقَّعت سويسرا اتفاقيات مع بعض الدول، حيث لا يوجد فيها تمثيل دبلوماسي أو قنصلي. وفي ظل ظروف معينة، تسمح هذه الاتفاقيات بإصدار التأشيرات من قبل دولة عضو في اتفاقية شنغن في بلد لا تمثل فيه لسويسرا. لذا فإنه ينصح بشدة أن يقوم طالبو الفيزا، بالاستفسار مباشرة مع السفارة/القنصلية السويسرية في بلد إقامتهم أو الاطلاع على الموقع المناسب. ولذلك، يجب تحديد مواعيد تقديم البيانات اليومترية وتسجيلها في وقت مبكر، وذلك وفقاً للمعلومات التي تقدمها السلطات السويسرية. فبعد انضمام سويسرا إلى اتفاقية شنغن، لم تعد التأشيرات تصدر لدى الوصول إلى مطار جنيف الدولي.

## 5- الإقامة في الفندق:

إن تشرين الأول/أكتوبر هو من أكثر الأشهر ازدحاماً بالنسبة إلى الفنادق في جنيف. لذا ينصح المندوبون بالحجز في أقرب وقت ممكن. إن وفود البلدان التي لديها بعثة دائمة في جنيف، مدعوة للاتصال ببعثتها، حيث إنهم معتادون على استقبال وفود لحضور اجتماعات الأمم المتحدة، وتأمين حجوزات الفنادق. والكثير من تلك البعثات لديها اتفاقات لأسعار تفضيلية، مع فنادق قريبة من منطقة قصر الأمم، ومركز المؤتمرات.

بالنسبة إلى الدول الأعضاء التي ليس لديها تمثيل دبلوماسي في جنيف، وكذلك الأعضاء المنتسبين والمراقبين الرسميين، فقد قامت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، بحجز مسبق لعدد محدود من الغرف في الفنادق التالية:

• موفينيك Mövenpick

<http://www.movenpick.com/en/europe/switzerland/geneva/hotel>

[-geneva](http://www.movenpick.com/en/europe/switzerland/geneva/hotel-geneva)

(فندق خمس نجوم يقع بالقرب من المطار، ويقدم خدمة نقل مكوكية صباحاً ومساءً إلى مركز المؤتمرات)،  
وتبدأ الأسعار من 230 فرنك سويسري لغرفة كلاسيكية مع إفطار. يرجى الاتصال بـ:  
[camille.mouret@moevenpick.com](mailto:camille.mouret@moevenpick.com) واذكر IPU Assembly لإجراء الحجوزات.

• وارويك **Warwick**

<http://warwickhotels.com/geneva>

(فندق أربع نجوم يقع مقابل محطة القطار الرئيسية في قلب مدينة جنيف)، تبدأ الأسعار من 230 فرنك  
سويسري لغرفة كلاسيكية بدون إفطار. يرجى الاتصال بـ:  
[resa.group@warwickhotels.com](mailto:resa.group@warwickhotels.com) واذكر IPU Assembly لإجراء الحجوزات.

• **Ibis Centre Genève Nations**

<http://www.ibis.com/fr/hotel-8069-ibis-geneve-centrenations/index.shtml>

(فندق 3 نجوم، بحدود 10-15 دقيقة مشياً على الأقدام إلى مركز المؤتمرات)، تبدأ الأسعار من 136 فرنك  
سويسري لغرفة عادية مفردة مع إفطار. يرجى الاتصال بـ: [H8069-re@accor.com](mailto:H8069-re@accor.com) واذكر IPU  
Assembly لإجراء الحجوزات.

• سيتادين **Citadines**

<http://www.citadines.com/en/france/ferney-voltaire/geneve.html>

(شقق فندقية ثلاثة نجوم يقع مقابل الحدود في فيرني-فولتير، فرنسا)، تبدأ الأسعار من 123 فرنك  
سويسري (استوديو) إلى 175 فرنك سويسري (شقة بغرفتي نوم) بدون إفطار. يرجى الاتصال بـ:  
[ferney@citadines.com](mailto:ferney@citadines.com) واذكر IPU Assembly لإجراء الحجوزات.

وبصورة عامة فإن الأسعار التفضيلية المتفق عليها سارية حتى 23 أيلول (سبتمبر) 2016، حيث ستعفى الغرف من الاتفاق بعد ذلك.

وتماشياً مع طبيعة عمل الفنادق في جنيف، لن يتم تثبيت سوى الحجوزات المنفذة بواسطة ضمان بطاقة الائتمان فقط. ومن الممكن أيضاً إجراء الحجوزات على الإنترنت، عن طريق الموقع الإلكتروني للمكتب السياحي:

[www.geneve-tourisme.ch/en/accommodation](http://www.geneve-tourisme.ch/en/accommodation)

:

\* \*

مكرراً أمني أن تحقق هذه المذكرة الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية المذكرات المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة. والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعهما المجموعة.

وتفضلوا بقبول وافر احترامي وتقديري

فايز الشوابكة

الأمين العام  
للاتحاد البرلماني العربي